Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES

الدكتور
عدنان الأتاسي

أزمة الحكم
في سورية

جمادى الاولى
١٣٧٣

كانون الثاني
١٩٥٤

مطبعة وزنكوغراف الميتم الاسلامي بحمص

الدكتور
عدنان الأتاسي

أزمة الحكم
في سورية

جمادى الاولى
١٣٧٣

كانون الثاني
١٩٥٤

956.9
A+17

المدخل

المزايا والبهنات

خطت البلاد السورية منذ جلاء الجيوش الاجنبية عنها خطوات جبارة الى الامام ، فنشط الشعب للعمل في شتى الميادين وبرهن على حيوته وقدرته على السير في مضمار الحضارة والازدهار . ولا ريب بأن الاجانب الذين عرفوا هذه البلاد قبل عام ١٩٤٥ ثم زاروها بعد بضع سنين حاروا فيما احرزته من التقدم في هذه الفترة.

فالعمران في المدن خاصة يتم بسرعة تكاد تخطف الابصار . وقد شقت الطرق في ارجاء البلاد وانشئت المستشفيات والمدارس ودور الحكومة وبرزت الشوارع بابنية حديثة تحاكي مثيلاتها في البلدان الراقية .

وفي الحقل الاقتصادي تقدم محسوس يدل على الجهد ويبشر بالثروة ، سواء كانت الاحصاءات صحيحة او مبالغا بها :

فمساحة الاراضي المزروعة والمروية زادت بلا ريب زيادة كبيرة عما قبل . وتنوعت المحاصيل تنوعا فتح امام المزارعين آفاقا جديدة فانصرفوا بكليتهم لاستعمال الآلات الحديثة في الانتاج . وقد كانت الصناعة تقتصر على بعض انواع النسيج فنمت بعد الحرب الاخيرة نمواً كبيراً وتنوعت . واذا كان بعضها يتعثر في صعوبات ناشئة عن اسباب شتى قد يكون اهمها نقص الدراسات الاولية فهنالك عدد كبير من الصناعات الكبيرة والصغيرة ينمو باضطراد وتنمو معه المعرفة

الصناعية شيئا فشيئا .

وفي ميدان التجارة تتغلب دمشق تدريجيا على الصعوبات التي كانت تمنعها من الانطلاق والتعرف على العالم التجاري الخارجي . واذا كان الانفصال الجمركي عن لبنان هو نقطة التحول في هذا الانطلاق ، بالاضافة لما اتاحه لها نظام الكوتا اثناء الحرب من فرص استثنائية ، فان دمشق قطعت شوطا في التعرف على العالم الصناعي والتجاري في امريكا واوربا قد يساعدها على المحافظة على مركزها التجاري حتى في حال زوال القطيعة .

وهنالك رغبة جامحة في التعلم منتشرة في كافة الطبقات ، ازداد عدد الطلاب بسببها ازديادا هائلا . وتنوع التعلم في المعاهد الاوربية والامريكية فلم يعد الطلاب راغبين بالطب والحقوق بل هم يردون كافة ينابيع العلم والفن والصناعة مما يبشر باستكمال وسائل التقدم الفكري والمادي للمدنية الحديثة بمدة وجيزة .

ولا ينكر ايضا ان الوعي السياسي ، وهو غير التربية السياسية ، ينمو ولو بصورة تدريجية . تدل على ذلك الوحدة الفكرية التي تسود الجماهير اثناء الازمات الكبرى او اثناء الانتخابات الحرة .

فيمكن التأكيد اذاً بأن الشعب السوري اثبت مذ انطلق من عقاله بنوال استقلاله الخارجي اهليته للتقدم في مضمار الحضارة بخطى سريعة تماثل خطوات الامم الحية .

ولكن سوريا وقد نجحت في هذه الميادين كلها لم تنجح حتى الآن في اقامة دولة ثابتة الاركان قوية الدعائم . ويلوح ان النهضة التي ذكرناها انما هي وليدة الجهود الفردية بالدرجة الاولى .

فماذا نرى في حقل التنظيم السياسي وادارة الدولة ؟

اننا نرى انفسنا بعد ثمان سنين من الفوز بالاستقلال مواطني دولة لا دستور لها او ان لها عدة دساتير ، وتحكم حكما فرديا

وقـــد مرت عليها انقـــلابات عديدة اتت على تنظيمها الاداري فاصبح كبار موظفيها موظفي العهود القائمة لا موظفي الدولة . وليس لهذه الدولة سياسة خارجية او داخلية تتميز عما تستلزمه مصلحة القائم عليها . ولا يتمتع المواطنون بأي وضع ثابت عمليا بالنسبة لحقوقهم المدنية والسياسية وحرياتهم العامة . وبعبارة واحدة ما يزال وضع البلاد العام ومستقبلها الدستوري والسياسي في كفتي الميزان كما كان في البدء او هو اشد منه دقة وحرجا.

فهل يستنتج من ذلك ان مزايا الشعب السوري لا تبرز الا في ميدان الجهود الفردية ، وانها تخبو ابدا في موضوع التنظيم السياسي وانشاء الدولة الذي يتطلب صفات خاصة في الشعب رسوخ فكرة العمل المشترك والتضامن القومي ؟

لا اعتقد ذلك لاني أومن بمبدأ التطور وبوحدة الجوهر ، جوهر الفكر والميزات . فالمزايا الفردية تستحيل الى مزايا اجتماعية اذا اتيح لها ان تسلك سبيلها . اما سوريا فقد صدمها التاريخ وكاد يحطمها ، فلم تكن ذات حظ وافر منه . وقد وصف هذا التاريخ المرحوم امين الريحاني في كتابه « النكبات » كما فيه قاسيا ولم يكن ظالما .

وما زالت انظار السوريين عالقة بشعورهم الباطني ، بهذا التاريخ ، فيعملون في الميادين العامة متأثرين بما اورثهم من تقاليد خلقية واجتماعية.

ان هذه الدراسة تستهدف القاء بعض النور على الواقع السوري والعربي من الوجهة السياسية والحقوقية والاجتماعية . وتحاول في القسم الاخير رسم بعض الخطوط العامة التوجيهية . ولن تطمح الا ان تكون واحدة من مثيلاتها التي ترمي الى انارة الرأي العام السوري.

القسم الاول

وطأة التاريخ

الفصل الاول

تكوّن الدولة

النظام القبلي ، نظام الزعامة الشخصية ، الدولة بمعناها الحديث

يطلق المؤرخون اسم « الدولة » على كافة المجتمعات البشرية التي لعبت في التاريخ دورا على شيء من الاهمية . اما علماء الحقوق فلديهم اليوم مفهوم آخر للدولة هو نتيجة التحليل الدقيق للاوضاع السياسية والاجتماعية ، ولنمو فكرة الحقوق العامة .

فالدولة ليست عبارة عن كل مجتمع بشري قائم على ارض معينة وخاضع لسلطان ما ، بل هي كيان معنوي ، تاريخي وحقوقي ، يشترك في انشائه الحاكم والمحكوم بعد وصولهم الى درجة معينة من التطور الفكري والاجتماعي ، وبعد نفوذ فكرة الحقوق الى نفوسهم فرديا واجتماعيا ، وبعد ان تتحقق فيهم طائفة من الشروط . ومن الطبيعي ان المجتمعات لم تصل الى هذه الدرجة الا بعد تطور طويل استحالت فيه من حال الى حال . وسنحاول ان نمر سراعا على صفحات هذا التطور .

على انه لابد من الملاحظة منذ الآن بأن هذه الصفحات لاتتعاقب بصورة مضطردة لدى كافة الشعوب . فالنواميس الاجتماعية تختلف عن النواميس الطبيعية من حيث انها لاتؤدي دوما الى نفس النتائج ، او بالاصح ان

العوامل التي تؤثر في تطور المجتمعات متعـــددة ومتنوعة لدرجـة انها لا تتكون بنفس الشكل وبنفس القوة في مجتمعين مختلفين الا نادراً . ولذلك فالنتائج تختلف اختلافا بينا ، ويتبع التطور طرقا مختلفـــة . فالطبيعة والارض والعرق وعدد آخر لايحصى من العوامل تؤثر كلها في تطور المجتمعات في استقامات مختلفة . فتنشأ هنا وهناك عقائد وعقليات مختلفة وعادات متنوعة واساليب غير متشابهة في التفكير وفي العمل وفي رد الفعل امام الاحداث .

ولكن الى جانب هذا كله يلاحظ وجود بعض التشابـــه والتقارب في الطبيعـــة البشرية من نفسية واجتماعية ، وبالتالي تلاحظ بعض الاتجاهات العامة المشتركة في التطور الاجتماعي والسياسي لدى كثير من الشعوب .

اذا تتبعنا في التاريخ هذه الاتجاهات العامة لتطور الشعوب ، في تجمعها ضمن منظمات سياسية ، امكننا ان نميز بصورة اجمالية بين مراحل ثلاث على الاقل . على انه ينبغي التأكيد بأن هذه المراحل الثلاث اذا تعاقبت لدى كثير من الامم فهي لم تتبع ـ بعضها بعضا بصورة مطردة لدى بعضها الآخر ، ولاهي اتخذت نفس الشكل ولاجرى التطور بنفس السرعة . وحتى يومنـا هـــذا مازالت بعض المجتمعات البشرية في المرحلة الاولى ، وبعضها لم يتجاوز الثانية في حين ان اخرى انتقلت مثلا من المرحلة الاولى الى الثالثة رأساً منذ آلاف السنين .

المرحلة الاولى ـ النظام القبلي :

في المرحلة الاولى نجد مجتمعات تجمع بينهـــا رابطة القربى والدم ، الحقيقية او الحكمية . ان لهذه المجتمعات التي نعثر عليها في التاريخ ، في الشرق وفي الغرب ، بعض الصفات العامة المشتركة ، وهي نتيجة تشابه الطبيعة الانسانية . هذه المجتمعات الابتدائية التي تعيش في ظل نظام نسميه بالنظام القبلي لاتستطيع في طورها هذا التفكير بالشأن العام تفكيراً يتجاوز حدود حاجاتها المباشرة . وتأمين هذه الحاجات لايستلزم الا تضامن افراد القبيلة

في الدفاع ضد اعتداء خارجي ، وخضوعهم في علاقاتهم داخليا مع بعضهم بعضا لعدد من القواعد العرفية أوجدتها الظروف الخاصة لتلك القبيلة . وليس في هذا المجتمع سلطة عامة ، فالتفكير لم يصل بعد الى ضرورة ايجادها . ولكن زعماء القبيلة ، اي رؤساء افخاذها ، الذين يسميهم الرومان Pater familias يجتمعون ليتشاوروا في الامور الطارئة وخاصة لدى التعرض لأحداث خارجية .

وقد يكون للقبيلة رئيس ينتخبه الزعماء من بينهم او يكون رئيسهم حكما اكبرهم سنا . وعلى كل حال ليس هذا الرئيس ولا مجلس الزعماء مكلفين بادارة الشؤون العامة في الاحوال العادية . ففكرة السلطة العامة لم توجد بعد . وانما يرجع اليها في شتى الشؤون وخاصة في حل الخلافات الناشبة بين الافراد وفقا للقواعد العرفية المتبعة . ولما كانت لا توجد سلطة منظمة تتولى تنفيذ القواعد المذكورة باستعمال وسائل الاكراه والارغام ضد المخالفين فغالبا ما يكون ذلك منوطا بالافراد انفسهم . فأبناء القتيل او ذووه الآخرون يقتصون بانفسهم من القاتل . والمسروق يلاحق السارق الذي يبتعد عنه الناس ويزدروه .

واذا حكم مجلس شيوخ القبيلة او رئيسها لشخص على آخر فالمحكوم له ان يلاحق خصمه بنفسه مستعينا عند الاقتضاء بمساعدة من يلجأ اليه من ذوي النفوذ الشخصي .

قد يكون هذا المجتمع مترحلا من مكان لآخر فيدوم نظامه القبلي مدة طويلة . وقد يستقر في ارض معينة فيكون ذلك عاملا من عوامل انتقاله من حاله القبلي الى حال آخر .

المرحلة الثانية ـ نظام الزعامة الشخصية :

ان استقرار المجتمع في ارض معينة وارتياحه اليها وعكوفه على استثمارها ينمي فيه شعور المحافظة على تلك الارض ، وبالتالي يقوي فيه الشعور بكيانه كمجتمع ذي اهداف وغايات مشتركة . وليست هي رابطة القربى

وحدها التي تربط افراد هذا المجتمع ، فلا بد ان يستقر في تلك الارض اناس غرباء لا ينتمون الى القبيلة الاصلية ، يقبلهم المجتمع بصور شتى لقيامهم بخدم واعمال متنوعة . وهكذا يصبح اكثر اهمية من الناحية العددية وخاصة اذا انضمت اليه قبائل اخرى بتأثير الاحداث الخارجية . فتقوم آنئذ في هذا المجتمع رابطة بين افراده غير رابطة الدم منشؤها الشعور بوحدة المصير .

فاذا اضطر للقيام بواجب الدفاع عن ارضه التي يستثمرها ويركن اليها في تأمين حياته ، او بضرورة الهجرة لارض جديدة اكثر خصبا للاستيلاء عليها واستثمارها ، او دفعته الفاقة لغزو القبائل الاخرى شعر انه لا بد له من الاعتماد على زعيم يوليه القيادة للنضال تحت لوائه . وقد ينتخب المجتمع زعيمه الحربي او يفرض هذا زعامته بجرأته واقدامه . فاذا اصاب نجاحا في اعماله الحربية حاول المحافظة على زعامته حربا او سلما في بلاده او في البلاد التي استولى عليها ، والاستمرار في ممارستها بصورة دائمة . وهنالك عوامل متعددة تساعده على ذلك وتمهد له سبيل السيطرة على المجتمع .

فقد زادت الروابط فيه متانة على اثر الكفاح الذي قام به مجتمعا وزاد شعوره بكيانه الخاص وتولدت فيه عاطفة الاعتزاز بقوته وبانتصاراته تحت قيادة الزعيم . وربما زادت اهميته بما انضم اليه من القبائل التي ناضلت معه او تغلب عليها فرضخت لحكمه ، فاصبح المجتمع يشعر بحاجة لسلطة تحل قضاياه المختلفة بحزم وقوة سواء ما تعلق منها بضرورات الدفاع عن الكيان او بالتعاون بين افراده في شتى الشؤون السلمية التي تتطلب العمل المشترك . وهو بحاجة للامن بين افراده . وكل ذلك يتطلب شيئا من التنظيم والقيادة . وبما ان هذه القيادة وجدت فعلا بدافع الظروف الاستثنائية فلا يجد المجتمع بأساً من ان يرضى بها وينقاد لها .

وهكذا تنشأ السلطة بسائق الاحداث ، والجهود الفرد الزعيم

الحربي الذي وضعته الظروف على رأس القبيلة او القبائل وساعدته على البقاء والديمومة ، وبسائق الحاجة التي شعر بها المجتمع للانضواء تحت لواء زعيم يتمتع بالسلطة . ولا شك بأن وحدة الجنس واللغة تزيد روابط هذا المجتمع وتميزه عن غيره ، كما ان الايجاد الحربيـــة المرتبطة باسم الزعيم تقوي عاطفـــة الولاء له والارتباط بشخصه وتمهد السبل لتوطيد سلطته .

ان الشعور العام بضرورة النظام يمهد لوجود السلطة فيقوم عليها اقوى الناس واحسنهم تفكيراً واشدهم جرأة . ومنذ نشوء السلطة لصالح شخص يفترق هذا عن بقية الناس بصفة جديدة تلزمه شيئا فشيئا وتميزه عنهم . فهو الحاكم ، وهم المحكومون .

والحكم في هذا الطور شخصي بحت ملتصق بشخص الحاكم . وقوامه قدرة الحاكم وقوته ومزاياه ، والناس مرتبطون به شخصيا . فلا يدركون من فكرة السلطة ومعانيها الا انها ممثلة بشخصه . فاذا كان ثمة من ولاء حقيقي فهو لشخص الحاكم . وكثيرا مايكون الولاء صميمياً اذا كان الحاكم يتمتع فعلا ببعض الصفات العليا كالشجاعة والعدل والحكمه

في هذه الصفحة ان افهام المجتمع لم تصل بعد الى ادراك معنى الحقوق العامة وقيمة الانسان حتى ولا الوطنية والقومية بمعناها الحالي . فاذا كان المجتمع شاعراً بكيانه الخاص فان هذا الكيان مرتبط بشخص الحاكم لابفكرة الوطن المستقل عن الحاكم . واذن فليس لهذا الكيان حدود معروفة تماماً ، وحدوده الحقيقية هي تلك التي يمارس فيها الحاكم سلطته ، وهي تتوسع او تتقلص تبعا لنجاحه او فشله في اعماله الحربية او مساعيه السلمية لتوسيعها او المحافظة عليها . فشارلمان الكبير لم يكن ملك فرنسا ولا المانيا وانما كان سيداً مطلقا يحكم الاراضي التي استقرت بها جيوشه ، وهي تشمل نصف القارة الاوربية . وكان رعاياه من الشعوب الجرمانية والفرنسية والطليانية وغيرها ، رعاياه ملكه الشخصي . كما ان الدول الشرقية كدولة

الحمدانيين مثلا لم تكن وطناً للحلبيين اولشعب معين قاطن ضمن حدود معلومة وانما هي تمثل سلطة سيف الدولة او اصوله او فروعه على بقعة من الاراضي تتغير حدودها باستمرار ، وعلى شعب لايدرك من معاني الدولة الا انها تعبير عن سيادة الحمدانيين .

ان من الصفات الاصلية لهـــذا النوع من الحكم الذي يسمى بنظام الزعامة الشخصية ، ان السلطة مستقرة في شخص لا في فكرة حقوقيـــة Pouvoir individualisé . فقوامه مقدرة هذا الشخص وكفاءته ، وسعادة الرعية او شقاؤها منوطان بصفات هذا الشخص المعنوية والفكرية. وينتج عن ذلك حتما ان الحكم غير مستقر . لانه اذا لم تتوفر في شخص الحاكم الصفات اللازمة لاستمرار حكمه وفي مقدمتها تمتعه بالقوة فمن البديهي ان يفلت الحكم من يده الى من تجمعت بيده القوة . فمبدأ المشروعية مفقود لانـه لا بد له من اساس حقوقي يستند عليه . وهذا الاساس الحقوقي يتنافى مع نظام الزعامة الشخصية المستند على كفاءة الحاكم وما يتمتع به من قوة مادية تأتمر بامره .

فالحكم غير مستقر اذن في هذا النظام ، ولاتفتأ تتجاذبـه الاطماع والمنازعات المستمرة بين ذوي القوة . وهو غير مستقر ايضا بالنسبـــة للمحكومين فهم معرضون دوما لتبدل الحكام وتنوعهم داخلياً وخارجيا . فقد يكونون اليوم من رعايا الحمدانيين مثلا فيصبحون غـــداً من رعايا الغزنويين او سواهم ويتبدل بذلك لا شخص الحاكم فحسب بل روح الحكم وتقاليـده واهدافه بالنسبة للشعب المحكوم . وقد يُستبدل امير صالح بامير طالح من العائلة نفسها فتتبدل شروط الحياة للشعب .

ومن البديهي ان لا اثر في نظام الزعامة الشخصية لاسلوب وقي يحد من سلطة الزعيم ، وحتى لأي تنظيم اداري ثابت . فافهام النـــاس تقتصر على القناعة بوجود الحاكم وضرورة الخضوع له ريثما يحل محله حاكم آخر .

ان من حكام الزعامة الشخصية من لم يفكر الا بأدامة حكمه على الاساس الراهن اي الاحتفاظ بالقوة ، عماد هذا النظام الوحيد . ومنهم من اراد تأمين الديمومة لنفسه ولاعقابه عن طريق الاستناد على عامل معنوي ثابت مضافا لعامل القوة يبرر حصر الحكم بهم ويرفعهم بصورة دائمة الى مستوى خاص يميزهم عن الناس . ومن الطبيعي ان لا يجد الاقدمون في العصور الاولى والوسطى ، الذين كانوا يجهلون مفهوم الحقوق العامة الحديثة ، غير الاديان بمعناها الابتدائي وسيلة لسمو الحاكم الى هذا المستوى الخاص فيصبح النظام مرتبطاً بقوة فوق الطبيعية ، ويصبح الحاكم إله بنظر الشعوب او ، على الاقل ، يستمد سلطته من الآلهة . فليس هو زعيما استطاع بجرأته ودهائه وبما تجمع حوله من القوى اخضاع الجماهير لسلطانه فحسب بل انه واعقابه من بعده حكام لاتصافهم بصفات لا يحوزها غيرهم . وهكذا فان اباطرة الصين هم ابناء السماء وفراعنة مصر ابناء الشمس الخ . . وفي بعض البلاد اذا لم يكن الملوك انفسهم من منبت الآلهي فقد نصبتهم الآلهة بوحي منها ، تظهر اماراته المادية بشعوذات ومراسم متنوعة ، حكاما على الارض ، أو انهم استمدوا السلطة المعنوية النسبية بفضل الاستمرار الهادىء .

في الحقيقة ان هذه المحاولة القديمة لايجاد مبدأ المشروعية لم تكن ناجحة تماما ، فالآلهة تغير رأيها فيمن نصبتهم حكاما عندما يفقدون عنصر القوة وتولي الامر غيرهم . كما ان رأي البشر في الآلهة يتغير ايضا . وطالما ان النظام الشخصي لا يمكن ان يستند الا على القوة فهو يتنافى مع مبدأ المشروعية .

المرحلة الثالثة ـ نظام الدولة :

تكونت الدولة بمعناها الحديث عندما اصبح مركز السلطة كائنا في « مؤسسة » لا في « شخص » . فالدولة عبارة عن تخيل حقوقي جامع ، نافذ لاذهان الحاكم والمحكوم ، تمارس بموجبه السلطة لصالح المجتمع من قبل « ممثل » له . كيف يتم هذا التحول من شخص الى مؤسسة ، وبعبارة اخرى

كيف ينتهي المجتمع الى تخيل هذا الوضع الحقوقي وانشائه فيستخلص السلطة من يد الشخص ويعهد بها الى مؤسسة حقوقية يشرف عليها اشخاص ، ولكنهم يمارسونها لا باعتبارهم « مالكين » لها بل « ممثلين » للمجتمع ؟

ان هذا لا يمكن ان يتم دفعة واحدة بنتيجة تفكير فردي لعدد من الناس او بنتيجة انقلاب . فعنصره الاساسي هو ارتقاء تدريجي في ذهنية الحاكم والمحكوم معا . وهذا لا يكون الا بتطور فكري طويل تابع لعوامل لا تحصى من تاريخية وجغرافية وعرقية ونتيجة جهود فكرية يشترك بها عدد كبير من افراد المجتمع .

في نظام الزعامة الشخصية ان الصفات والمزايا التي يتمتع بها الحاكم هي الكفيلة بتحقيق غايات المجتمع واهدافه الداخلية والخارجية . فاذا فقدت تلك المزايا كان ذلك وبالا عليه . ولكنه قد يرضخ لذلك بصبر وسكوت او هو يثور فينصب حاكما شخصيا آخر ، لانه لا يدرك من اسباب السلطة ودواعيها الا انها ضرورة محتمة وانها تمارس من شخص واحد فهو مدين بالولاء والطاعة له طيلة تمتعه بها . واذا تبرم به رجى استبداله بآخر . اما حين ترتقي الافهام في المجتمع الى درجة ادراك الغايات العليا التي تبرر وجود السلطة واستمرارها ، وحين يتطلع المجتمع الى المستقبل ويرى ضرورة الاطمئنان عليه والاحتياط له ، لا يعود ذلك كله متلائماً مع فكرة الزعامة الشخصية ومع بقاء هذا الحكم .

ومن العوامل الاساسية الاصلية في ارتقاء الافهام الى هذه الدرجة نشوء الفكرة القومية ونموها والشعور بالتضامن القومي . وتنشأ الفكرة القومية من تذكر الناس لماضيهم المشترك وماقاسوا فيه من آلام مشتركة او ما تمتعوا به من نعم مشتركة مادية او معنوية ، ومن شعورهم بالحاجة للتضامن والتعاون لتأمين المستقبل ، وبآصرة قوية تجمع بينهم ضمن حدود بلادهم التي دافعوا عنها بدمائهم وسيدافعون عنها كلما مست الحاجة الى ذلك . ان هذا الكيان الغالي لايمكن ان يكون ملك فرد من الافراد لأنه نشأ

بالتضحيات المشتركة فهو ملك الجميع ، ولا بد ان ينظم على غير اسس القوة التي يتمتع بها شخص الحاكم ، بحيث تؤمن حاجات المجتمع الداخلية والخارجية بشكل مضطرد . ولا تتمكن السلطة من تحقيق هذه الغايات المشتركة الا اذا قامت على اساس ثابت غير شخصي ، وغير تابع لتقلبات الاشخاص ونزعاتهم.

ان فكرة الحقوق سابقة لتكون الدولة . ففي المجتمعات القبائلية قواعد عرفية يمكن تسميتها بالحقوق الخاصة. وهي تنشأ من تلقاء نفسها بالتعاون المقبول. وفي نظام الزعامة طائفة من القواعد ذات منشأ عرفي او عقدي ، او هي اوامر يصدرها الحاكم ، ولكنها تختلف بطبيعتها عن القاعدة الحقوقية التي ينشئها نظام الدولة لتأمين غايات المجتمع ، لان نظام الدولة مبني على الفكرة الحقوقية في حين ان نظام الزعامة مبني على الارادة الشخصية .

اما الحقوق العامة التي تنظم سلطة الحاكم ومداها وعلاقة الفرد بالمجتمع فلا تنشأ الا في مجتمع ادرك افراده ان السلطة انما شرعت لتأمين غاياته واهدافه الداخلية والخارجية ، وان ممارستها ينبغي ان تكون بشكل متفق مع هذه الغايات ومطمئن لها . ولابد لذلك من ان تنفذ فكرة الحقوق هذه الى اذهان الحاكم والمحكوم بصورة صميمية ، فيصبح الحاكم ممثلا للسلطة لامالكا لها ، ويدوم مادامت اعماله وتصرفاته مستهدفة فعلا تحقيق غايات المجتمع . ففي نظام الدولة يمنح المجتمع ولاءه للسلطة نفسها لالشخص القائم عليها .

ومما يساعد على نفوذ فكرة الحقوق الى اذهان المجتمع شعوره بالحاجة الملحة لاستقرار السلطة باعتبارها شرعت لتأمين الغايات الدائمة لمجتمع دائم . ولايمكن تأمين هذا الاستقرار الا اذا استقرت السلطة في مؤسسة تدوم ما دامت الامة ـ وتتطور بتطورها ، لا بشخص زائل . وضرورة الاستقرار هذه مرتبطة بفكرة المشروعية: ومؤداها ان يتولى الحاكم السلطة استناداً على قاعدة حقوقية ثابتة قبلها المجتمع . في حين ان الحكم الشخصي لايستطيع تأمين الاستقرار لخلوه من

فكرة الحقوق العامة ، وبالتالي لا يمكنه تحقيق مبدأ المشروعية . ان استناد الحكم على مبدأ المشروعية هو في صالح الحاكم والمحكوم على السواء . فالحاكم الذي يعتمد في ممارسته السلطة على مبدأ المشروعية يأمن تقلبات الزمان ولايحتاج لعنصر القوة الدائم التحول . كما ان المحكوم يأمن بالمشروعية عواقب المفاجآت ومانخبئه له من مصير مجهول .

وترتكز المشروعية على عنصرين : المبدأ الحقوقي السائد في المجتمع ، والديمومة . واذن فلن ينشئها الحاكم ، بارادته . والوقت عنصر اساسي في تكونها بالاضافة الى العنصر الحقوقي . وعلى ذلك تصبح المشروعية عبارة عن تقلد السلطة وفقا لقاعدة حقوقية معينة استقرت منذ زمن . فهي ليست تقلد السلطة برضاء المحكومين فقط . ففي نظام الزعامة الشخصية ايضاً كثيرا مايحصل الحاكم على رضاء المحكومين عن رغبة او عن رهبة. بل ان نظام الزعامة مبني في الاصل على تقدير الخصال الشخصية للحاكم والانقياد لشخصه . والاستفتاء الشخصي لايعني شيئا آخر سوى الرضاء بالحاكم ، رضاء حقيقيا او مصطنعا ومزوراً . وهذا هو السبب في أن علماء الحقوق يسمون تقلد الحكم باستفتاء الشعب اسلوب القيصرية لانه الاسلوب الذي لجأ اليه القياصرة في التاريخ لتوطيد حكمهم المطلق . اما في نظام الدولة فان فكرة الحقوق العامة لا تقيد الحاكم فحسب بل هي مفروضة على المجتمع باسره . وهي تتضمن ضرورة خضوع الاعمال للقاعدة الحقوقية المقررة سواء صدرت عن الحاكم او عن المحكوم . وكما ان ارادة الفرد لاقيمة حقوقية لها فارادة مجموع الافراد لاقيمة لها ايضا الا اذا كانت تعبيرا عن مبدأ حقوقي وداخلة ضمن اطار الحقوق العامة . ولو كان الامر خلاف ذلك لجاز لكل رئيس للوزارة مثلا في النظام النيابي ان ينكر قانونا صادرا ـ عن السلطة التشريعية بلجوئه الى استفتاء شعبي بشأنه (دون ان ينص الدستور على جواز ذلك) متعللا بمبدأ سيادة الشعب .

ان مبدأ سيادة الامة لا يعني سيادة مجموع الافراد ، معبراً عنها كيفما

كان ، بل ضمن الاسلوب الحقوقي الذي يقرها .

ولما كان مبدأ المشروعية هو حجر الاساس في بناء الدولة ، فالدول تحيطه دوما بطائفة من الاحتياطات الشكلية لابرازه بشكل لا يدع مجالا للالتباس والشك . فمراسم التتويج للملوك قديما وحديثا بصفتها الدينية والمدنية انما تعني توليهم الملك وفقا للقواعد المقررة اي لمبدء المشروعية . كما ان مراسم تنصيب رئيس الجمهورية وحلفه يمين الاخلاص للدستور في جلسة رسمية هو بالنسبة لرؤساء الجمهورية تأكيد لمشروعية توليهم الحكم .

ان ما يميز نظام الدولة عن النظام الشخصي هو الروح المسيطرة على الجهاز لا شكله الخارجي . فنظام الدولة يتطلب ارتقاء الادراك العام في المجتمع الى درجة تصبح معه الفكرة فوق الاشخاص ، فتنفذ فكرة الحقوق الى الضمير العام وتسيطر على ما سواها من المشاعر (العائلية والاقطاعية والمسلكية والدينية والطبقية) . وليس من اللازم ان تقضي على هذه المشاعر بل ان تكون راجحة عليها .

ومن الصفات الاصلية للدولة ان تتمتع بالسيادة وتمارسها . وهذا يعني ان مهمتها ليست تنفيذ القوانين فحسب بل انشاءها ايضا . فليست بالدولة اذن مجموعة سياسية حرمت نفسها من حق التشريع ، مكتفية بما لديها منه من مصدر ديني او مدني . فمادة الحقوق التي توضع لتأمين غايات المجتمع محتاجة للتكييف باستمرار ، بحيث انها تؤمن دوما تحقيق تلك الغايات . وبما ان المجتمع ، ككل كائن حي ، طبيعي او معنوي ، خاضع لسنة التطور فلا بد من ان تتطور معه حقوقه . في الحقيقة يمكننا ان نقول ان فكرة التشريع نفسها ، بمعناها الفني ، ليست موجودة تماما الا في نظام الدولة ، فهي ملازمة له . اما في نظام الزعامة الشخصية فالحاكم يصدر اوامر ونواه موجهة للناس او لفريق منهم ، ولكنها غير حائزة على الشروط الاساسية لمفهوم القانون ، وهو ان يتضمن قاعدة عامة غير شخصية مفروضة على الجميع ، بما في ذلك السلطة التي اصدرتها ، ومؤيدة بقوة الارغام ، شرعت لمصلحة المجتمع ، وتبقى سائدة حتى تلغى بنفس

المراسم التي وضعت بها .

وفي نظام الدولة تنشأ الحقوق العامة وتنفصل عن الحقوق الخاصة . فبما ان الحاكم ممثل للسلطة وليس مالكا لها فلا بد من وضع قواعد لكيفية انتقال السلطة اليه ، ولحقوقه بالنسبة لصفته هذه ، ولكيفية ممارستها ، ولمداها بالنسبة للافراد ولحقوقهم ، وللواجبات المفروضة على الجميع . هذه القواعد التي تسمى بالحقوق العامة ترتكز على اسس تختلف عن اسس الحقوق الخاصة . اما في نظام الزعامة فمفهوم الحقوق العامة مفقود لان علاقات الحاكم والمحكوم هي علاقات شخصية تقتصر على واجب وحيد الطرف وهو واجب الطاعة والولاء للحاكم ، وتطبق فيما عدا ذلك قواعد الحقوق الخاصة على كافة الشؤون . فاولاد شارلمان الكبير تقاسموا ملك ابيهم الضخم فيما بينهم كما يقتسم الارث الشخصي ، ثم احتج احدهم على القسمة واراد الرجوع عنها بحجة انها لم تراع حاجته الى النبيذ اذ ليس في حصته مقدار كاف من الكروم . وكثير من ملوك الشرق لا يفرقون بين اموالهم الخاصة وواردات البلاد فيتصرفون بالكل كمالهم الخاص .

ومن الشروط الاساسية للسلطة التي تتمثل فيها سيادة الدولة ان تكون قادرة فعلا على تحقيق غاياتها داخليا ، فلا تكون في المجتمع أية قوة اخرى قادرة على الصمود لها ومناهضتها او عرقلة اعمالها . فبما ان السلطة نظمت بالقانون وشرعت لخدمة النظام العام بواسطته فهي قوة القانون او هما يمتزجان امتزاجا لاينبغي ان تفصم عراه ، لان السلطة تتضمن معنى القوة والا فهي ليست سلطة .

فاساس الدولة الحديثة اذن هو سمو في الفكر وارتفاع في قيمة الانسان بنظر نفسه وبنظر المجتمع الى درجة يشعر فيها بأن الرابطة المتكونة فيه لايمكن ان ترتكز الا على الحقوق الموضوعة لصالح الجميع والتي تستهدف دوما تحقيق غاياته ضمن النظام العام الذي تنشؤه .

الفصل الثاني

التطور التاريخي لفكرة الدولة في الغرب

نظام المدينة في اليونان القديمة وفي روما
نظام الزعامة الشخصية في اوربا وتطوراته ، عوامل التطور

ان نمو الحياة العامة في مجتمع قبلي ، توجد لديه شيئاً فشيئاً فكرة السلطة وتدعوه الى ايجادها . فاذا تم ذلك بنتيجة التطور الفكري والاجتماعي، لابسائق احداث خارجية او غير عادية ، ادّى غالبا لممارسة السلطة من قبل المجتمع نفسه .

وقد بدأ التطور الاجتماعي والسياسي باكرا جدا عند الشعب اليوناني فبز بذلك سائر الشعوب الاخرى . بل ان هذا الشعب والشعب الروماني ايضاً كما سيأتي ، وصلا قبل المسيح الى درجة من الوعي السياسي والاجتماعي لم تصل اليه الشعوب العريقة الا منذ بضعة قرون ، بل لما تصل اليه بعد كثير من الشعوب في يومنا هذا .

فمنذ القرن السابع قبل الميلاد كان النظام القبلي في اليونان آخذا في التطور نحو نظام يدعى بنظام المدينة . وهو يبنى على نفس الاسس التي يتصف بها نظام الدولة ويتطلب درجة مماثلة تقريباً من الوعي العـــام ومن نمو فكرة الحقوق العامة في المجتمع ويختلف عنه في انه ، في اقتصاره على محيط صغير جداً ، اكثر بساطة واسهل تناولا واقل تطلبا للوسائل الفنية الحقوقية المعروفة في يومنا هذا .

وقوام نظام المدينة ان تنشأ السلطة العامة على انقاض النظام القبلي بنتيجة تطور تدريجي . فاذا تجمعت بعض القبائل في بقعة معينة من الارض واستقرت فيها ، وبنت مساكنها ومعابدها ، وادت ضرورة التعاون للدفاع

عن الارض ولتنظيم الحياة المشتركة وحل المشاكل القائمة بين الافراد ، الى الشعور بالحاجة الى سلطة عامة تنظم هذه الشؤون ، فان هذه السلطة تؤول بصورة طبيعية وتدريجية الى المؤسسات القبلية القديمة نفسها .

وهكذا فان زعماء القبيلة او رؤساء افخاذها (او زعماء القبائل المتجمعة في المدينة) يسيطرون شيئاً فشيئاً على شؤونها العامة ، لا عن طريق استعمال القوة والارهاب ، بل بالتفاهم وبسائق الحاجة ، فينقلبون الى مايشبه مجلس شيوخ يمارس بعض السلطة الحقيقية . وقد ينتخبون ملكا لهم او رئيساً ، او يفرض احدهم نفسه على اغياره بتفوقه عليهم في الحرب او في السلم ، ولكن بدون ان يسلبهم حقوقهم التقليدية وسلطتهم كما في نظام الزعامة الشخصية . فيمارس السلطة الملك ومجلس الشيوخ معا . ويشعر هؤلاء ، نظرا لارتفاع درجة الوعي القومي ، بالحاجة لاستشارة الشعب نفسه في بعض الامور الخطيرة التي تتطلب منه تضحية وجهداً كأمور الحرب فيكون ثمة مجلس ثالث او هيئة اخرى تشترك في ممارسة السلطة ويسمى بمجلس الشعب . ولا بد من ان تمس الحاجة لتنظيم هذه الهيئات الثلاث وتوزيع السلطة عليها لتمارس الشؤون الادارية والتشريعية والقضائية والشرطية . وقد يقع تزاحم على السلطة بين الهيئات المذكورة وينتهي الى تحديد الحقوق والصلاحيات المتقابلة لكل منها في صك عام نسميه اليوم بالدستور ، فتنشأ الحقوق العامة . وسنأتي فيما يلي على ذكر الانظمة من هذا النوع التي سادت في اهم المدن اليونانية المستقلة وهي اسبارطه واثينا .

اسبارطة : كان مبدأ المساواة التامة بين الاسبارطيين سائدا لا من حيث الحقوق السياسية فحسب بل من حيث توزيع الثروة ايضا . فقد اعتبرت الاراضي ملكا للمجتمع يوزعها على المواطنين . فاذا اختل التساوي مع الزمن عادوا فعمدوا الى توزيع جديد . وقد ذهبت اسبارطة بعيدا في محاولتها تحقيق المساواة بالثروة ، فكانت تجبر الوارثات الغنيات على الزواج من المواطنين الفقراء ، وتفرض

تبني هؤلاء على الاغنياء ، وقد تمنع زواج الغني بالفقيرة .

ان المساواة لا تأتلف مع الاستئثار . فالمجتمع الذي تسوده فكرة المساواة ،لايمكن ان تمارس السلطة فيه اذا تكونت الا من قبله ولصالحه . وفعلا كانت السلطة العامة في سبارطه موزعة على هيئات ثلاث :

(١) الملكان الوراثيان اللذان يتمتعان بحقوق متساوية ولكنها محدودة. وتشمل هذه الحقوق رئاسة مجلس الشعب بصورة عامة وخاصة حين اصداره الاحكام القضائية ، وقيادة الجيوش اثناء الحرب ؛ وتمثيل الدولة في المراسم.

(٢) مجلس القدماء وهو نوع من مجلس شيوخ مؤلف من ثمان وعشرين عضوا ينتخبهم مجلس الشعب لمدى الحياة من النبلاء اي من رؤساء الافخاذ القديمة على ان يكونوا بلغوا الستين من العمر . ويعاون هـذا المجلس الملكين في الشئون الادارية والقضائية التي تتضمن الحكم بالاعدام . ولهذا المجلس ان يحاكم الملوك وان يهيء القرارات التشريعية التي ستعرض على مجلس الشعب .

(٣) مجلس الشعب ويؤلف من كافة الاسبارطيين الذين بلغوا الثلاثين من عمرهم . ويقرر هذا المجلس شؤون الحرب ، وتعيين كبار القواد ، والمعاهدات مع الدول الاجنبية والتعديلات التشريعية ، اي وضع القوانين ، كما انه يفصل في الخلاف الناشب حول وراثة التاج اذا حدث شيء من ذلك . الا ان هذا المجلس لم يكن يملك حق المناقشة . فهذا الحق منحصر بالملوك وباعضاء مجلس القدماء الذين يقدمون المشاريع والاقتراحات ويشرحونها ويبدون آراءهم بها بايجاز كلي . اما مجلس الشعب فيقتصر عمله على التصويت فقط ،ويكون تصويته بالتصفيق للمشروع او للاقتراح . وهنالك هيئة صغيرة تراقب التصفيق وتحكم بشـــدته او بضعفه اي بقبول الاقتراح او رده .

اما السلطة الادارية فيمارسها الملكان بمعونة خمسة اشخاص معينين من قبلها ويسمون « ايفورس Ephores » ولكن هؤلاء تطورت اوضـــاعهم

ووظيفتهم مع الزمن » فاصبحوا ينتخبون من مجلس الشعب لمدة سنة واحدة ويمارسون السلطة الادارية ويراقبون الملكين . واصبح على هؤلاء ان يحلفوا مرة في الشهر قسما بين يدي « الايفورس » بممارسة حقوقهم وصلاحياتهم وفقا للقوانين . وكان يحق للافراد ان يتهموا الملوك امام « الايفورس » الخمس فيستدعيهم هؤلاء وبعد سماع اجوبتهم على التهم الموجهة يردونها او يحيلونهم للمحاكمة امام مجلس القدماء .

ولكن مواطني اسبارطه الحائزين على الحقوق السياسية والمدنية والمتمتعين بالمساواة لم يكونوا مجموع السكان . فقد كان هناك عدد من الارقاء وعدد اكبر من الفلاحين المرتبطين بالارض الزراعية ولايحق لهم مغادرتها ، فكأنهم جزء منها . ان هؤلاء جميعا لايعتبرون من المواطنين وليس لهم بالتالي اي حق سياسي او مدني . والحقوق السياسية منحصرة بالشعب ـ الاسبارطي اليوناني الذي فتح البلاد وتغلب على سكانها القدماء فاستعبدهم . ولذلك وبالرغم من وجود الهيئات الشعبية المختلفة المشتركة في ممارسة الحكم فقد كان النظام الاسبارطي يتصف بالصفة الارستقراطية بمظاهرها المختلفة .

اثينا ـ اما النظام في اثينا فقد طرأت عليه خلال بضعة قرون تبديلات وتعديلات تناولت الشكل والجوهر وان ابقت على الخطوط الاساسية . وكان ثمة نضال سياسي بين الطبقات انتهى في آخر الامر الى اعطاء الدستور صبغة اكثر ديمقراطية مما كان في اسبارطه .

ولايمكن المرور هنا على مراحل هذا التطور ، اذ لافائدة من ذلك . ويكفي ايضاح الوضع الدستوري كما كان في عهد ما ، كعهد سولون المشرع اليوناني الكبير مثلا .

لقد كانت السلطات في هذا العهد موزعة على هيئات مختلفة . ولكن هذا التوزيع لاينطبق على تفريق السلطات الحالي الى تنفيذية وتشريعية وقضائية . بل كانت هذه السلطات متداخلة في بعضها بعضاً . والغاية من التوزيع هي اشتراك الطبقات المختلفة بالحكم .

قبيل عهد « سولون » كان هنالك ملك يتقلد السلطة بالوراثة ويمارسها بمعونة ، بعض المجالس ومشاركتها . ولما قتل الملك « كودروس » في احدى الحروب الغيت الملكية او بالاصح جعلت شرفية وفخرية فلبث ورثته يتقدمون على من سواهم في المراسم فقط دون ان تكون لهم اي سلطة حقيقية : واستعيض عنهم بتسعة موظفين «ارشونت archontes » ينتخبون لسنة واحدة من بين النبلاء او الاغنياء بالقرعة . وطريقة القرعة هذه هي ان تختار كل قبيلة من القبائل الاصلية الاربعة الساكنة في اثينا عشرة اشخاص ، فتسحب القرعة بين الاربعين مرشحا لانتقاء تسعة منهم . وقد كان هؤلاء مكلفين بمراقبة تنفيذ القوانين ، وبحل بعض الخلافات القضائية ، وبالمراسم ، فضلا عن بعض الشؤون الادارية .

ويأتي بعد هؤلاء مجلس ارستقراطي هو الـ « اريثوباج arèopage » . وينتقي اعضاؤه من الطبقة الارستقراطية ايضا ، وخاصة من « الارشونت » الذين انتهت مدتهم دون ان تقدم اي شكوى عليهم خلال هذه المدة . ومهمة هذا المجلس مراقبة تنفيذ الدستور والقوانين ومراقبة الحكام وتأمين الامن والراحة العامة . وكانت له صفة قضائية ايضاً ، فهو يحاكم الجرائم الموجهة ضد الدولة وحتى بعض الجرائم العادية .

ثم يأتي مجلس الاربعمئة ، وينتخب بالقرعة من مرشحي الطبقات . ويختلف عن « الاريثوباج » بأن ابوابه مفتوحة لكافة الطبقات لا للنبلاء الوراثيين او الماليين فقط . ومدة كل عضو سنة واحدة لا تجدد الا بعد ان تصيب القرعة كافة المرشحين الآخرين . اما اعماله فهي دراسة وتهيئة الاقتراحات والاعمال التي يقررها مجلس الشعب فيما بعد . ولا يمكن طرح قضية على هذا المجلس الاخير الا اذا وافق عليها مسبقا مجلس الاربعمئة ، باستثناء الشكوى على الموظفين ، فهذه يحق لاي كان ان يقدمها امام مجلس الشعب . ولمجلس الاربعمئة بعض الصلاحيات الادارية ايضا .

واخيرا يأتي مجلس الشعب « ا كليزيا Ecclesia وهو مؤلف من كافة

المواطنين . ويحق لكل مواطن ان يتهم موظفا كبيرا بتهمة معينة امام هـــذا المجلس الذي له في الوقت نفسه حق البت النهائي بشؤون الحرب والمعاهدات .

وهنالك محكمة شعبية « هليايا Heliaia » تؤلف من عدد من المواطنين البالغين الثلاثين من عمرهم والذين يرشحون انفسهم للعضويـــة ، فتسحب اسماؤهم بالقرعة . وتقسم هذه المحكمة الى فروع فتستأنف اليها الاحكام الهامـــة التي تصدر عن مجلس « الارشونت » ، كما انها المحكمة الوحيدة بالنسبة للقضايا الجنائية .

فالحكم يستند اذن على طبقة ارستقراطية ، ولكن ممثليها منتخبون لا معينون ، ومراقبون من المجالس الشعبية ومسؤولون امامها ، سواء في الامور السياسية او الادارية او القضائية . وقد كان ثمة نضال بين الطبقات الارستقراطية والشعبية حول الصلاحيات انتهى بفوز الدمقراطيـة واعطاء كافة المواطنين الحقوق السياسية باستثناء الارقاء ، خلافا لما جرى في اسبارطه حيث بقيت طبقة « المواطنين » محدودة .

اما طريقة الانتخاب فقد كانت ابتدائية لفقدان الوسائل المعروفـــة اليوم . فانتخاب الاشخاص يتم بمرور المرشحين واحدا تلو الآخر امام الشعب ، فيستقبل هذا كلا منهم بالهتاف والتصفيق او بالاستنكار والصفير . وكانت تقوم على مقربة من هذا المكان هيئة مؤلفة من مواطنين عرفوا بالاستقامة وصحة الحكم ، تنصت الى هذه المظاهرات الشعبية من وراء ستار دون ان ترى المرشح الذي يحمل رقما معينا . فتسجل قوة التحبيز او الاستنكار الذي يناله كل من المرشحين وتحكم بالنهاية بفوز الحائزين على ثقة الشعب، وفقا لما سمعته من دلائل التحبيذ .

قبل سولون كانت الارستقراطية في اثينا وراثية . وقد اراد سولون جعلها مبنية على الثروة لا على الدم ، فقسم الشعب الى طبقات بالنسبة للثروة واعطى الاغنياء الحقوق التي كان يتمتع بها النبلاء ، لاعتقاده بان

تحصيل الثروة يتطلب مزايا كبرى .

وعلى كل حال لقد كان الشعب اليوناني شعبا حرا يراقب اعمال السلطة وممثليها . وكانت الدولة مؤسسة تستهدف خدمة المجتمع ضمن قواعد مقررة يشترك الشعب او هيئاته الممثلة في وضعها ولا قيمة للاشخاص الا بدرجة نجاحهم في خدمة الشيء العام .

ولكن مجموع الشعب اليوناني لم يستطع تحقيق وحدته في مؤسسة سياسية موحدة ، وطغت قومية المدينة على القوميه العامة . وكانت المدن اليونانية المستقلة ، كثيرا ما تحارب بعضها بعضا ولكنها كانت تتحالف امام الخطر الاجنبي . وعلى كل حال لبثت منفصلة بأنظمتها السياسية فاستمر نظام المدينة حتى عهد الاستيلاء الروماني .

روميه : يمكن ان يوصف النظام الروماني بنظام المدينـــة عندما كانت الدولة مقتصرة على روميه وضواحيها ولبث كذلك عندما توسعت قليلا في شبه الجزيرة الايطالية . اما بعد الفتوحات الكبرى التي شملت تدريجيا كافة سواحل البحر الابيض المتوسـط وجزءا كبيرا من اوربا فقد استحالت رومية الى امبرطورية عظيمة . ومع ذلك لم يحصل آنئذ تبدل كبير في الشكل . ذلك لان النظام السياسي الروماني يتصف بصفة خاصة تثير الاعجاب بما تتضمنه من نضوج كان بـلا شك عنصر القوة والمتانة في النظام وعاملا اساسيا من عوامل بقاء الدولة الرومانية عصورا طويلة . هذه الخاصة هي حرص الرومانيين في جميع ادوارهم على احترام اسس النظام القائم وتقديسهم للدستور وللقوانين . لقد تطور النظام السياسي - حسب الحاجة وتبعا للمنازعات السياسية بين الطبقات ، ولكنهم حافظوا دوما في روميه على الاسس القانونية فلم يحاولوا هدم النظام بالثورة لاقامة أسس جديدة مكانها . بل كانوا يرمون دوما لجعل المؤسسات تتطور تطورا بطيئا بحيث انها تأتلف وتتلاءم مع الاوضاع السياسية والاجتماعية الجديدة ، شأنهم شأن الشعب الانكليزي فيما بعد .

لقد كان الشعب الروماني حرا وكانت دولة روميه ملكا للشعب

بصرف النظر عن المنازعات على السلطة بين الطبقات الارستقراطية والشعبية . ولم يكن احد يجرأ على خرق القانون او المساس بأسس النظام استثمارا لفرصة سانحة . وابرز مثال على ذلك ان الدستور الروماني كان ينص في بعض العهود على ضرورة انتخاب حاكم بأمره « ديكتاتور » لمدة ستة اشهر عندما تضطرب الامور وتصعب معالجتها بالوسائل الدستورية العادية . وكان الديكتاتور يمنح خلال هذه المدة سلطة مطلقة لاحد لها في كافة الشؤون . فلم يحدث مرة واحدة ان حاول الديكتاتور استعمال سلطته المطلقة لاطالة حكمه بعد انتهاء المدة المقررة ، لانه عالم بأن سلطته مستمدة من الدستور وانه لن يطيعه احد بعد زوال صفته الشرعية . واذا انقلبت روميه فيما بعد ، اي بعد سبعمئة عام من تاريخ نشأتها ، الى امبرطورية استبدادية ، رغم محافظتها في العهد الامبرطوري على بعض اشكال الشورى كالاحتفاظ بمجلس شيوخ اضمحلت سلطته عمليا ، فذلك لان الامبرطورية الواسعة ما كانت تأتلف في تلك العهود مع النظام الديمقراطي . فشعوب الامبراطورية لم تكن شعوبا حرة بل شعوبا مغلوبة دجت فيما بعد بالدولة فاندثر نظام المدينة واستحال الى نظام دولة مستبدة بالرغم من نوال تلك الشعوب لبعض الحقوق . والديموقراطية كانت ممكنة في تلك العصور في نظام مدينة لا في دولة شاسعة الاطراف .

ونعود الآن الى نظام المدينة في روميه . لقد نشأت الحياة السياسية وتطورت فيها بشكل يشبه تطور الاوضاع اليونانية . يقول المؤرخون ان النظام السياسي في روميه بدأ ملكيا ثم استحال الى شكل جمهوري فقيصري . وفي الحقيقة ان الملوك كانوا ينتخبون انتخابا لمدى الحياة . وكان يوافق على هذا الانتخاب مجلس الشعب المسمى « كوميسيا كورياتا comitia curiata » اما في الجمهورية فقد استعيض عن الملك بقنصلين ينتخبان لسنة واحدة . وكان في روميه مجلس شيوخ ينتقي اعضاؤه من طبقة النبلاء وعددهم ثلاثمائة شيخا . اما صلاحياته فلم تكن محددة تحديداً تاما ، وبصورة عامة هو يستشار في

كافة الامور . وقد مال نفوذه صعودا وهبوطا . ففي بعض العهود كان هو الحاكم الحقيقي للدولة يبت بشؤونها الهامة من تشريعية وتنفيذية ، وفي بعضها الآخر تقلصت صلاحياته لحد ما . ولكن بصورة عامة كان لمجلس الشيوخ تأثير كبير على مجرى الامور قبل عهد الامبراطورية .

اما الشعب فكان ممثلا في بادىء الامر في المجلس المسمى « كوميسيا كورياتا »، ولكن هذا لم يكن شعبيا بالمعنى الحقيقي . فهو مؤلف من مندوبي الطوائف الاصلية الرومانية ، وهذه اتخذت فيما بعد شكلا ارستقراطيا بالنسبة للشعب المتكاثر باستمرار . وكان لافراد الشعب ان يحضروا جلسات هذا المجلس كمتفرجين دون ان يكون لهم حق التصويت . والتصويت يجري على الامور التي يحيلها اليه مجلس الشيوخ وفي مقدمتها ابرام انتخاب الملك (عند ما كانت روميه ملكية) والتعديلات التشريعية والتصديق على المعاهدات واعلان الحرب ، وبعض الشؤون الخاصة كقبول تجنس الاجانب بالجنسية الرومانية والتصديق على تبني كبار النبلاء لبعض الورثة .

وقد اراد (سرفيوس تيليوس) اعطاء النظام صيغة شعبية فلم يمس المجالس القائمة ولكنه اوجد مجلساً جديداً سماه بـ (الكوميسيا سانتورياتا Comisia Senturiata) وهو قائم على اساس التجنيد العسكري . فقد قسم الشعب الى خمس طبقات بنسبة الثروة ، وفرض على كل منها عددا من المجندين مع كامل عتادهم بحيث ان الاغنياء يقدمون من المجندين اكثر من الفقراء . ان هؤلاء المجندين يجتمعون في مكان في روميه فيؤلفون مجلساً اكثر شعبية من (الكوميسيا كورياتا) لاختلاط النبلاء وابناء الشعب فيه ، ويقررون بعض الامور الهامة . وقد مُنحوا حق انتخاب الحكام او التصديق عليه واقرار الحرب والسلم وطائفة من الشؤون الاخرى ، واصبح في الحقيقة مجلسا من مجالس الدولة كما اراده (سيرفيوس تيليوس) .

وبعد مدة من الزمن رؤي ان هذا المجلس نفسه لم يكن شعبيا بالمعنى التام بسبب اختلاف الواجبات العسكرية بالنسبة لطبقات الشعب .

وقد حدثت احداث في روميه فانسحبت الطبقات الشعبية ، التى كانت تطلب المزيد من الحقوق المدنيـــة والسياسية ومن الاراضي ، الى خارج المدينة مهددة باقامة جمهورية مستقلة لها . ورضخ مجلس الشيوخ لمطاليبها اكثر من مرة وعدلت القوانين بشكل جعلها اكثر تأمينا لحقوق الطبقات الشعبية .

وبعد الفتوحات الكبرى تغيرت الاوضاع السياسية بسبب الفتوحات والتبدل الكبير الذي احدثته في تلك الاوضاع . ولم يلبث النظام ان انقلب الى قيصرى . ولكن الانقلاب لم يتم بشكل فجائي او فوري ، بل بتطور بطيء للاوضاع القائمة ومع احترام اشكالها ، شأن الشعب الروماني في كافة ادوار حياته السياسية . فقد انتخب اوكتافيوس وانطونيوس وشخص آخر كهيئة تنفيذية ثلاثية لمدة خمس سنوات بدلا من سنة واحدة ثم جدد الانتخاب لخمس سنوات اخرى . وخلال ذلك ازداد نفوذ اكتافيوس ثم حارب زميله انطونيوس بدعوى خيانته وانتصر عليه ، فاصبح حاكما وحيدا . ثم اقصى من مجلس الشيوخ الاعضاء المعارضين ونال منه القيادة العامة للجيوش . ثم اضاف الى وظائفه وظائف اخرى رئيسية لمدى الحياة ولقب بـ (اوغوست) ولكنه حافظ في ذلك كله على الاشكال القانونية . وحكم خلفاؤه من بعده الامبراطورية الرومانية حكما مطلقاً فكان مجلس الشيوخ آلة صماء تابعة لارادتهم . وزال نفوذ مدينة روما وشعبها رغم بقائها عاصمة للامبراطورية حتى ان عددا من الاباطرة الاخيرين لم يكونوا رومانيين . واخيرا غزا الجرمان روميه واحتلوها فانتقل مركز الامبراطورية للقسطنطينية واصبحت اغريقية الدين والتقاليد اوهي اقرب للاغريقية منها للاتينية .

* * *

ان نظام المدينة نشأ وتطور بشكل كامل في اليونان وفي روما في عهودها الاولى . ويشاهد نظام يماثله من بعض الوجوه في بعض المدن الاوربية خلال القرون الوسطى . ذلك لان الشعوب الجرمانية عندما

اجتاحت الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس المسيحي لم تتدخل كثيرا في ادارة بعض المدن وتركتها تدير شؤونها بنفسها . وكانت ادارة هذه المدن قائمة على اساس تنظيم حرفي وتمثيل لهذه الحرف في مجلس ينظر في شؤون المدينة المستقلة . ومن امثال هذه المدن (هامبورغ ولوبيك وبريم) في المانيا ، و (مرسيليا وليون في فرنسا) وكثير من المدن الايطالية . الا ان هذا النظام لم يأخذ شكلا سياسيا في وقت من الاوقات بل بقي بلديا محضا ، وكانت هذه المدن تعترف بسيادة امير (او بسيادة الامبراطور بعد تأسيس الامبراطورية الرومانية الجرمانية) ولم تستهدف اقامة نظام سياسي مستقل بل كانت تحرص على استقلالها البلدي.

اما نظام المدينة المستقلة سياسيا فآخر مثال له هو نظام جمهوريتي البندقية وجنوا اللتين عاشتا حتى القرن التاسع عشر .

نظام الزعامة الشخصية في اوربا وتطوره

في القرن الخامس المسيحي اجتاحت الشعوب الجرمانية روميه وقضت فيها على معالم دولة تنطبق عليها اوصاف الدولة بمعناها الحديث .

اما الشعوب الجرمانية نفسها التي انطلقت من وراء نهر الرين فقد كانت تعيش في الاصل في ظل نظام قبلي . فالقبائل تسكن قرى مستقلة ويدير بعض شؤونها مجلس القرية . وكانت الاراضي ملكا للقبيلة لا للفرد ويمنح مجلس القرية حق استثمار قطع منها بطريق الايجار للافراد الاحرار (لانه كان في القرية غرباء غير احرار مرتبطون بالارض) وكان مجلس القرية ينتخب ما يشبه القاضي الذي يقضي في خلافات الناس او كان يقضي بها المجلس نفسه .

وقلما تكون القرى مستقلة تماما فهي على الغالب حليفة قرى اخرى مجاورة . وللقرى ، عند الملمات ، مجلس يضم ممثليها لاقرار الامور الهامة وخاصة الحرب . واذا تقرر الحرب فلهذا المجلس ان ينصب زعيما يقود الجيش المشترك . اما في ايام السلم فليست ثمة سلطة عامة بالمعنى الصحيح

بل نظام قبلي يسود فيه نفوذ زعماء القبيلة او القبائل لحد ما .

وهناك فرق كبير بين الطبائع الرومانية والجرمانية . فالروماني اتجه فكره منذ البدء الى (النظام) الذي ينبغي ان يسود المجتمع ، فاهتم به واوجده بصورة تدريجية ثم حرص عليه ودافع عنه دون ان يعيق تطوره نحو الكمال . اما الجرماني فكان مولعا بالصفات الشخصية للفرد ، فمنح حبه وولاءه لمن حاز تلك الصفات كالشجاعة والاقدام وحسن التدبير . فاذا نجح الزعيم الحربي ، الذي اختارته القبائل لقيادة الجيش ، وانتصر بفضل خصاله كان شخصه قبلة الناس ومثالهم الذي يحتذون به ، ومنحوه ولاءهم واحترامهم . ولذلك فالحروب وهجرات الجرمان من مواطنهم الاصلية الى غربي اوربا وجنوبيها بقيادة زعمائهم ادت لنشوء نظام الزعامة الشخصية والحكم المطلق الفردي . فاصبح الزعماء الحربيون ملوكا دائمين بعد اجتياحهم فرنسا واسبانيا وايطاليا وانكلترا . وللسبب نفسه لم تتكون في اوائل القرون الوسطى دول ذات قوميات معينة وحدود ثابتة بل ملكيات قائمة على شخص الملك ومبدؤها الاخلاص له . فلم تنم الفكرة القومية في اوربا الغربية كما نمت عند الرومان واليونان ، وبقيت افهام المجتمعات قاصرة عن ادراك معاني الدولة كمؤسسة عامة وبالتالي لم تنشأ فكرة الحقوق العامة في نظام الحكم . ولبثت اوربا قرونا طويلة تعيش في ظلام دامس تحت ظل الزعامة الشخصية ، بعيدة عن التقدم الفكري والاجتماعي .

على ان الملكيات الكبرى القائمة على النظام المذكور لم تلبث ان تجزأت لعدم استنادها على اسس حقوقية ، ونشأ النظام الاقطاعي . فالغارات الجرمانية ادت الى استقرار الشعوب الجرمانية في اراضي جديدة بقيادة الزعيم الحربي الذي اصبح ملكا . فاستولى هذا على الاراضي المفتوحة واقطع حاشيته وكبار قواده منها قطعا كبيرة او صغيرة ، يستثمرونها لحسابهم الخاص لقاء حلفهم يمين الولاء الدائم له واستعدادهم لخدمته . ويتمتع هؤلاء شيئا فشيئاً ببعض الحصانات والحقوق السياسية في الاراضي المذكورة كحق

ممارسة القضاء والادارة ، ثم توسعوا في ذلك الى حق فرض الرسوم والضرائب فضلا عن التجنيد لخدمة الملك . وكان الفلاحون المقيمون في تلك الارض يتمتعون ، لقاء خضوعهم ، بحماية سيد الارض لهم من الاعتداآت الخارجية . اما الاراضي التي بقيت حرة لم يستول عليها الملك ولامنحها لاحد فقد كانت غير محمية . فهي عرضة للاعتداآت المستمرة وليس من يعصمها من ذلك . فلم تجد بدا من ان تعرض نفسها ، هي الاخرى ، على احد الامراء المجاورين ملتمسة حمايته لقاء الدخول في تابعيته .

ان منح الاراضي لقواد الملك وحاشيته كان في بادىء الامر موقتا وشخصيا ، اي انه لا يورث ، كما ان للملك ان يسترد ما وهب حين يشاء . ولكن الملوك لم يستطيعوا في اكثر الحالات استرداد ما منحوا . ووجدوا اسهل عليهم ان يجددوا المنحة لابن صاحب الاقطاع حين وفاة ابيه لقاء دفعه مبلغا جديدا وحلفه قسما بالولاء . وهكذا لم يلبث الاقطاع ان اصبح وراثيا ، واصبح تجديد الاقطاع قضية شكلية . ثم الغي بالمرة وساد مبدأ الوراثة .

ومن جهة اخرى ان كبار الاقطاعيين الذين نالوا ارضا واسعة لايستطيعون استثمارها مباشرة اقطعوا اقساما منها لبعض اعوانهم بنفس الشروط : الولاء وتقدم مبلغ من المال وعدد من الجند عند الحاجة . فانقسمت البلاد الى امارات صغيرة وكبيرة ، بعضها تابع لبعض ، وعلى رأسها كلها الملك . واساس هذا النظام الاقطاعي هو الولاء من التابع والحماية من المتبوع .

ان الحقوق التي منحت للامراء جعلتهم شيئا فشيئا مالكين لزمام السلطة الحقيقية في الاراضي التابعة لهم . فلما شادوا الحصون المنيعة في رؤوس الجبال والروابي وعلى ضفاف الانهر شعروا بالمنعة والاستقلال عن الملك نفسه . ومن الطبيعي ان يتنازع الامراء مع بعضهم بعضا فيضم القوي منهم ارض الضعيف الى املاكه او يجعله من اتباعه . وكثيرا ما حدث هذا التوسع لا عن طريق القوة والعنف بل بالتزاوج والتوارث ، بحيث

ان بعض الامراء اصبح يعادل الملك قوة ونفوذا او يزيده . وهكذا تضاءل نفوذ السلطة المركزية ولم تعد الا خيالا ، لان بين الولاء لاقيمة لها عمليا الا اذا كانت مؤيدة بقدرة الملك على الاقتصاص ممن يحنث بها. والرابطة الحقيقية في النظام الاقطاعي بين الامير واتباعه كائنة في حاجة هؤلاء لحماية اسيادهم فيخضعون لهم ويمنحونهم ولاءهم رغم ظلمهم واستبدادهم.

وقد تطور النظـــام الاقطاعي في اوربا في استقامات مختلفة تبعا لاختلاف العوامل .

ففي **فرنسا** اضمحل نفوذ الملوك الكارولنجيين من احفاد شارلمان وانقرضوا منذ القرن العاشر الميلادي ، وساد حكم الامراء الاقطاعيين . ثم تمكن احدهم هوغ كابيت الذي كانت مقاطعته تشمل باريس وضواحيها من حمل زملائه الامراء على الاعتراف بزعامته الاسمية عليهم بصفة ملك . ولم تكن له في بادىء الامر اي سلطة فعلية خارج مقاطعته الخاصة ، ولكنه وورثاءه من بعده عكفوا خلال عدة قرون على جعل هذه السلطة الرمزية حقيقية وذلك بالقضاء التدريجي على النظام الاقطاعي ، وبتحقيق وحدة البلاد في ظل عرشهم . وقـــد ادت جهودهم هذه الى خلق الفكرة القومية الفرنسية والى اعتبارهم رمزاً لها .

لقد ساعد على خلق هـــذه القومية التفاف الشعب حول الملك للقضاء على الاقطاعية ومساوئها . فقد استطاع الظهور بمظهر الحامي للجماهير من مظالم الامراء . ومن جهة ثانية صرف الملوك من آل كابيت جهودهم في الخارج للتملص من سيطرة الامبراطورية الرومانية الجرمانية التي يرأسها قياصرة الجرمان من آل هبسبورغ الذين كانوا يدعون ولاية عامة على العالم المسيحي بسبب تتويجهم من البابا كورثة لاباطرة الرومان . فالحروب المستمرة في الخارج لتأمين استقلال الكيان الفرنسي من جهة ، والجهود المتتابعة في الداخل لتدمير الاقطاعية وتحقيق الوحدة الفرنسية من جهة اخرى ، جعل الملوك رمزاً للقومية الفرنسية .

وبدأ الناس يشعرون بأن ثمة رابطة مقدسة تجمعهم ضمن حدود لاتطالها سيطرة الجرمان ، تؤيدها وحدة اللغة والتقاليد والمصالح ، وتميزهم عن الشعوب الاخرى . ثم كان اجتياح البريطانيين للاراضي الفرنسية في في القرن الرابع عشر فكان ذلك حافزاً جديداً لشعور الناس بالتضامن تحت قيادة العرش الفرنسي لرد هذا المعتدي الجديد. ولما تم طرد البريطانيين من فرنسا بعد حروب دامت مئة عام كانت القومية الفرنسية قد تكونت مادة ومعنى في ظل العرش .

وقد اوجد ذلك ، منذ منتصف القرن الخامس عشر وضعا جديدا لم يكن معروفا من قبل ، من شأنه تطور نظام الزعامة الى نظام الدولة بصورة تدريجية . فالملك نفسه ، وقد ناضل لايجاد كيان مستقل موحد مستعيناً بالشعب ضد الاقطاعيين ، وبالفكرة القومية ضد الاجانب ، اصبح يشعر بأنه مقيد بواجب حفظ هذا الكيان وتأمين غاياته العليا . والشعب ، وقد كافح وضحى في السبيل نفسه ، لم يفعل ذلك ولاء لشخص او طاعة له ، فالملوك هلكوا تباعا وجاء ورثتهم يتممون غايات اسلافهم ، بل مدفوعا بفكرة قومية سامية ليس العرش الا رمزا لها . قد تكون الفكرة القومية في العصر المذكور ممتزجة بفكرة الولاء للعرش ، ولكن هذا لايعني دوام فكرة الزعامة ، فهذه مرتبطة بالشخص صميميا اما الولاء للعرش فهو الولاء للكيان الممثل بـــه .

واذا زالت من الحكم صفته الشخصية واصبح ، بنظر الملك والشعب، مشروعا لتأمين غايات المجتمع واهدافه فلا يمكن ان يمارس بدون قواعد مفروضة على الحاكم والمحكوم . وهذا يؤدي الى نفوذ فكرة الحقوق الى المجتمع ، فتصبح العلاقة بين الحاكم والمحكوم مستندة على اسس حقوقية لاعلى المشيئة الشخصيـــة . كيف يمكن التأليف بين صفة الحكم المطلق في فرنسا في تلك العصور وبين ما ندعيه من تكون فكرة الدولة فيها، مع ما تتضمنه هذه من قيام العلاقات بين الملك والشعب على اسس حقوقية؟

الجواب على ذلك ان العلاقات بينهما كانت فعلا منذ القرن السادس عشر قائمة على اسس معنويه وحقوقية رغم الظواهر ، لاعلى اساس الولاء الشخصي المستند على صفات الملك الشخصية .

اما الاساس المعنوي فهو ان سلطة الملك مستمدة من ولائه للوطن الفرنسي ، وما كان لملوك فرنسا ان يحيدوا عن ذلك . فاذا طلبوا من الشعب الطاعة والتضحية بالروح والمال ، فعلوا ذلك باسم الدفاع عن فرنسا وتأمين مجدها وازدهارها ، لا خدمة لشخصياتهم الملكية . واما الاساس الحقوقي فهو كائن في مبدء المشروعية المستند الى مايسمى « بقوانين الدولة الاساسية »، وفي ادارة الدولة بواسطة مؤسسات ذات وضع حقوقي ثابت . اما مبدأ المشروعية فهو ان العرش الفرنسي مستقر في العائلة التي ادت جهودها الطويلة ، بالاشتراك مع الشعب ، الى ايجاد الكيان الفرنسي وقد تفرعت عنها بالوراثة الشرعية عائلتا « فالوا » « والبوربون » واخيراً عائلة اورليان، وكلها تمت الى جد واحد هو (هوغ كابيت) . وقد كان مبدأ المشروعية قويا ونافذا لصميم الاذهان لدرجة انه لم يحاول زعيم او قائد لاينتمي الى العائلة المالكة ان ينازع الملك الشرعي مباشرة حقه بالملك ، حتى عهد الثورة الكبرى ونابليون . وكانت وراثة التاج محددة « بقوانين الدولة الاساسية » التي لم يكن للملك ان يبدل منها شيئاً ، لان العرش لم يكن ملكاً شخصياً له ، رغم ممارسته الحكم المطلق ، بل هو ملك فرنسا . فله ان يتصرف بالحكم في حياته لخدمة المجتمع الفرنسي كما يبدو له ، امابعد مماته فالعرش يئول لمن جعله وريثا مبدأ المشروعية الذي لايمس .

والملك يحكم بصورة مطلقة من حيث الموضوع ، اما من حيث الشكل فلا بد له من احترام القواعد والتقاليد المقررة . فهو مثلا صاحب حق التشريع ولكن مراسيمه التشريعية لاتعتبر قانونية ولاتنفذ الا بعد تسجيلها في محكمة باريس المسماة « بالبرلمان » . فاذا رفض هذا تسجيلها مبيناً بعض الاسباب وملتمساً تعديلها امتنع تنفيذها الا ان يأتي الملك بنفسه الى البرلمان

ويعقد جلسة تسمى «لي دوجوستيس Lit de justice» ويأمر بتسجيل المرسوم بحضوره ، فيسجل ويصبح نافذاً .

في هذه الصفحة من تطور الاوضاع الفرنسية كانت فكرة الحقوق بدأت بالنفوذ الى اذهان المجتمع . فكانت الدولة عبارة عن مؤسسة ، ولو ان الملك مطلق الصلاحية . يدل على ذلك انه في المجتمعات التي لم تنفذ اليها بعد فكرة الحقوق ومازالت تسير في ظل الزعامة الشخصية لايشعر الحاكم انه مقيد ببعض القواعد حتى الشكلية منها . اما فرنسا فقد كانت منذ ذلك الحين ذات اوضاع ثابتة من حيث الادارة والقائمين عليها . فقد تتطور هذه الاوضاع ولكنها لاتزول تبعا لنزوات الحاكم او لاعتباراته الشخصية ، فهو يباشر الحكم بالاستعانة بوزراء وقضاة وقواد وجباة يتصرف باشخاصهم تعييناً وعزلاً ولكن وظائفهم باقية لاتزول .

وهكذا اصبحت فرنسا دولة منذ عهد الحكم المطلق . ألا ان هذا الحكم لايمكن ان يدوم ، لأن نظام الدولة نفسه يقضي عليه ويؤدي الى انهياره . فنمو الادراك العام يزيد في اهتمام الشعب بالشؤون العامة ، كما ان انتشار الافكار الجديدة في قيمة الانسان وفي علة وجود المجتمع السياسي يوجد وضعاً فكريا لا يتلائم بصورة دائمة مع شكل الحكم المطلق : طالما ان الحكم شرع لخدمة المجتمع وجب ان يكون لهذا رأي فيه ، لاان يمارس من قبل شخص واحد . فأذا تلكأ الحاكم في تفكيره عن السير مع التفكير العام جرفه التيار . وهكذا كانت الثورة الفرنسية الكبرى فاعلنت حقوق الانسان والحكم الشعبي وطاح رأس الملك لويس السادس عشر .

في **انكلترا** : تطور النظام الاقطاعي في اتجاه آخر . ففي التنازع على السلطة بين الملك والامراء الاقطاعيين تحالف هؤلاء مع الشعب لتحديد سلطة الملك ، لا عن طريق استقلالهم عنه في اقطاعياتهم ، بل عن طريق مشاركته في ممارسة السلطة المركزية . وقد كان الملوك منذ القرن الحادي عشر من اصل نورماندي ولغتهم افرنسية وقد لبثت كذلك مدة طويلة

ثم نشأت اللغة الانكليزية وهي مزيج من الجرمانيه والفرنسية ونشأ معها شعور الشعب بقوميته الخاصة . ومنذ القرن الثالث عشر حمل الامراء الانكليزملكهم على توقيع الصك الكبير (عام ١٢١٥) الذي تعهد به باستشارة مجلس مؤلف من النبلاء والرهبان في كثير من الامور قبل اقرارها وتنفيذها . وقد كان قبل ذلك من تقاليد النظام الاقطاعي ان يستشير الملك الامراء الاقطاعيين في الشؤون الهامة ولكنه لم يكن مجبرا على ذلك ولم يكن الامر منظما بقاعدة ثابتة . واراد النبلاء بعد حصولهم على الصك الكبير ان يزيدوا مجلسهم قوة ونفوذا امام الملك فطلبوا ان ترسل المدن ايضا ، اي جماهير الشعب ، ممثلين لها يشتركون في مناقشات المجلس وفي قراراته . وعندما تم ذلك أنفو ان يجتمعوا مع ممثلي المدن واجتمعوا في مكان خاص لوحدهم ، فاجتمع ممثلوا الشعب في مكان آخر واصبح هنالك مجلسان : مجلس اللوردات ومجلس العوام . وتطور النظام تدريجيا فأقر مبدأ « ان لاضريبة بلا قانون » وان لا قانون الا ما يوافق عليه الشعب بواسطة ممثليه . واستمر التطور حتى تقلصت سلطة الملك واصبحت إسمية ونشأ اسلوب النظام النيابي القائم على اساس فصل السلطات ومراقبتها لبعضها بعضا والمسئولية السياسية للوزراء .

وهكذا تكونت الدولة الانكليزية واستحال الحكم الشخصي الى حكم قانوني مع احتفاظه بالاشكال القديمة . فالحكومة حكومة صاحب الجلالة والاسطول اسطوله الخ . . ولكن الواقع ان الشعب الانكليزي يحكم نفسه بنفسه في مؤسسة حقوقية تعمل لتحقيق اهداف المجتمع البريطاني وغاياته . فادراك الشعب الانكليزي لكيانه ولمعاني السلطة واهدافها ، واشتراكه في توجيهها كان حقيقة راهنة منذ قرون طويلة .

في المانيا والعالم الجرماني عامة انتهى النظام الاقطاعي لا الى تحقيق الوحدة الجرمانية بل لتكوّن عدد من الملكيات والامارات المستقلة على انقاضه . وربما كان قيام الامبراطورية الرومانية الجرمانية

سببا من اسباب تأخر نشوء الفكرة القوميـــة الالمانية . فالامبرطورية المذكورة اسسها شارلمان عندما توجّه البابا امبراطورا باعتباره خليفة القياصرة الرومان ورئيسا زمنيا للعالم المسيحي ، كما كان البابا رئيسا روحيا له . ثم انتقل التاج الامبراطوري الى الامراء الالمان من « ساكس » ثم الى آل هابسبورغ النمساويين . فهـــذه الامبراطورية التي كانت تشمل شعوبا شتى عدا العنصر الجرماني انما بنيت على اساس غير قومي ، اذ كان هدفها ايجاد وحدة دينية (مسيحية) وجغرافيه (الامم الاوربية) وتاريخية (التقاليد الرومانية) . ولكن هذه الوحدة لم تتحقق رغم جهود الاباطرة وحروبهم المستمره . ومن ناحية اخرى ان هذه الامبرطورية الجامعة احترمت استقلال الملوك والامراء التابعين لها ، المعترفين بسيادتها وكان نفوذها يشتد او يضعف تبعا لنجاح الامبراطور في اعماله الحربية او السياسية . فاذا كان من اهم عوامل نشوء القومية الفرنسية نضال ملوك فرنسا ضد الامبرطوريه تأكيدا لاستقلالهم عنها ، فالقومية الجرمانية لم تظهر بسبب انضواء الجرمان تحت لواء امبرطورية لا قومية تجمعهم مع اقـــوام اخرى على اسس واهيـــة . وبعبـــارة اخرى كانت مخدرا لهم شأن الجامعة العربية في يومنا هذا او الجامعة العثمانيه البائدة . وجاء الاصلاح الديني (البروتستانتية) ففرق ايضا بين الامة الالمانية من ناحية الدين وشغل الامراء والشعوب بالحروب الدينية وبالحروب الاخري التي اشعلت نارها الدسائس والمحالفات الاجنبية او اطماع امراء وملوك الجرمان . فتكونت قوميات محلية في كل منها .

الا ان الامارة الالمانية التي كانت مكلفة بالدفاع عن التخوم الشرقية للعالم الجرماني المسيحي ضد الشعوب السلافية والتي كانت تدعى « كنتيـــة براند بورغ » استطاعت تأسيس ملكية قوية منذ القرن الخامس عشر . ثم ازدادت توسعا واهمية مع الزمن واصبحت المملكة البروسية . لقد كان ملوكها واتباعهم شديدي المراس في الحرب ميالين للطاعة والنظام والتقديس

الخصال الشخصية كالشجاعة وحب الواجب ، فوسعوا حدود بلادهم بفتوحاتهم ضد البولونيين والنمساويين . ولم تلبث بروسيا ان اصبحت من الدول الاوربية الهامة . ولاشك ان الحروب المستمرة التي قامت بها لتثبيت كيانها وتوسيع اراضيها من جهة والتقدم الفكري والاجتماعي في اوربا عامة ، ونفوذ فكرة الحقوق تدريجيا الى النفوس من جهة اخرى ، جعل منها دولة ذات مؤسسات ثابتة واهداف عامة تحترم فيها المبادىء والمؤسسات ، لاملكا شخصيا لآل « هوهنزو لرن » . يدل على ذلك مغزى حادثة الملك فريدريك الكبير مع الطحان ، سواء كانت حقيقة او اسطورة : بنى الملك قصره العظيم « سان سوسي » في ضواحي برلين ، وكان في جواره طاحونة تزعجه بضجيجها المتواصل . فاراد الملك شراءها لهدمها فابى الطحان رغم الثمن المغري . فلما غضب الملك وهدد باستملاكها قسرا اجابه الطحان : ولكن في برلين قضاة . لقد كان الطحان ، اي الشعب البروسي ، يعتقد منذ القرن الثامن عشر ان حقوقه محفوظة بقوانين وقضاة ، وان سلطة القضاء تعلو على كل شيء سواها حتى على سلطة الملك المطلقة .

والحادث الكبير الذي ساعد على تكوين الشعور القومي الالماني هو الاجتياح النبوليوني . فان سيطرة نابليون على العالم الجرماني والسياسة التي اتبعها هنالك من تمزيق وتفريق كونت في الشعب الالماني شعورا قوميا متحدا ضد هذا الفاتح الاجنبي ، وقوت فيه عاطفة الوحدة والتضامن . وبعد غياب نابليون عن المسرح ازداد التنبه السياسي في اوروبا عامة . ولم تكن ثمة حاجة لثورة الشعوب الالمانية والشعب البروسي على ملوكه وامرائه لنوال الحريات السياسية واشتراك الشعب في الحكم ، كما جرى في فرنسا ، بل حصل ذلك بتفاهم الحكام مع شعوبهم نتيجة للتطور الفكري العام . فمنح ملك بروسيا عام ١٨٥٠ شعبه دستورا يتضمن النظام البرلماني معدلا بعض التعديل . وكان سبقه الى ذلك اكثر الامراء الالمان منذ عام ١٨٤٨ . ولم تلبث الوحدة الالمانية ان تحققت

عام ١٨٧١ بشكل دولة اتحادية ، على اثر الحرب الالمانية الفرنسية .
فالشعب الالماني اقام دولا ، لانه شارك بانشائها ببذل دمائه كشعب حر ، وان كان ينزع بصورة عامة الى الاعتماد على القادة المتصفين بصفات سامية ، مما سبب له كثيرا من الكوارث .

عوامل التطور التاريخي في اوربا

لا يمكن حصر العوامل التي ادت الى تطور الاوضاع السياسية في اوربا، فمنها ما قد يرجع الى صفات عنصرية او الى احداث تاريخية او عناصر معنوية ، ولكن نجتزء منها ما كان متصلا مباشرة بناحية الحكم .
لقد تمتعت اكثر الدول الاوربية الغربية في العصور الاخيرة باستقرار نسبي دام قرونا ، فسمح هذا الاستقرار بالتطور التدريجي للمؤسسات . يبدو غريبا ان نذكر « الاستقرار النسبي » في حين ان الحروب والثورات لم تنقطع في اوربا . ولكننا نقصد به ان كيان الدول في انكلترا وفرنسا وسويسرا والنمسا والملكيات والامارات الالمانية الخ . بقي بضعة قرون سليما لم تقض عليه الهزات المتتابعة ، ولم تمس في الغالب جوهره الداخلي. وهنالك بعض العوامل التي ساعدت على هذا الاستقرار وعلى تطور المجتمعات المذكورة من نظام الزعامة الشخصية الى نظام الدولة والحكم الشعبي يمكن ان نذكر منها خمسة :
١ ـ الفكرة القومية ٢ ـ فكرة المشروعية والقانون ٣ ـ انفصال السلطة الزمنية عن الدينية ٤ ـ الطبقة الارستقراطية ٥ ـ النهضة الفكرية .
١ ـ الفكرة القومية : نشأت الفكرة القومية ونمت في الشعوب الاوربية بتأثير عوامل متنوعة ذكرنا بعضها . والفكرة القومية تجعل الكيان السياسي ملكا للمجتمع لا لشخص من الاشخاص ، فهي لا تأتلف مع نظام الحكم الشخصي . وتطور الحكم نحو نظام الدولة نتيجة محتمة من نتائج نشوء الفكرة القومية ونموها . فمتى شعر المجتمع ان علة وجود النظام السياسي هي حفظ الكيان القومي، لم يبق مناص من اخضاع ذلك النظام

لقواعد تضمن سيره نحو تأمين الغاية القومية ، بصرف النظر عن شخصية القائم على الامر . وتكون آنئذ عناصر الدولة وشروطها قد تحققت .

٢ ـ فكرة المشروعية : لقد كانت فكرة المشروعية في تولي الحكم قوية جدا في اوربا منذ نهاية القرون الوسطى مما يدل على ان روح الزعامة الشخصية كانت آخذة في الزوال لتحل محلها فكرة الدولة الحقوقية . فالملك يتمتع بحق الملك ولو كان صبيا او عاجزا او خاملا ، لان فساد الحكم اقل بلاء واخف شرا من زواله واضمحلاله في الفوضى وفي المنازعات التي تجري حوله . والملك كان في عرف الناس في عائلة مالكة امتزج تاريخها بتاريخ الامة ، تمارسه وفقا لقواعد مقررة للوراثة ، وليس لغيرها ان تدعيه وليس لها نفسها ان تبدل في اسسه . وقد يؤول العرش بطريق الوراثة او الزواج لاجنبي (كما جرى مرارا في انكلترا وهولندا اللتان تسمحان بوراثة الاناث للعرش) فيقبل به الشعب ويمنحه ولاءه عملا بمبدأ المشروعية وروح القانون ، بينما لا يقوى وطني عظيم مهما بلغت منزلته الشعبية او الارستقراطية ان ينازعه عليه . ان مبدأ المشروعية هذا كان العامل الاقوى في استقرار النظام قرونا طويلة وفي القضاء على المغامرات السياسية التي هدمت الدول الشرقية . والمشروعية ليست الا التمسك بقاعدة ثابتة ، فلا تنشأ الا عن انتشار الفكرة الحقوقية ونفوذها الى نفوس الجماهير . ويمكن ان تنص القاعدة المذكورة على المبدأ الملكي او الجمهوري، كما يمكن ان يتبدل هذا المبدأ فتقوم الجمهورية مكان الملكية ولكن الاساس لا يتغير، وهو ان يكون تولى الحكم مستندا على مبدأ حقوقي يقبله المجتمع في دور من ادوار حياته ويدافع عنه ، لا ان يكون نتيجة مغامرة وقتية لفرد او جماعة .

٣ ـ انفصال السلطة الزمنية عن الدينية . ـ لقد كانت في اوربا منذ البداية سلطتان : السلطة الدينية التي يرأسها البابا والسلطة الزمنية التي يمارسها ملك او امير . والاولى كالثانية منظمة تنظيما تاما وموجودة في كل مكان

في كل مكان ، منذ البابا والكرادلة وامراء الكنيسة حتى الاساقفة واصغر الرهبان في القرى النائية . وقد جرت محاولات شتى في اوقات مختلفة لجمع السلطتين تحت رئاسة البابا او الامبراطور ولكنها لم تجد ولم تثمر . وكثيراً ماكانت السلطتان متحالفتين في الظاهر تؤازران بعضهما بعضا وتستمدان القوة والنفوذ ، ولكنهما كانتا في الحقيقة تتنازعان هذا النفوذ في اكثر الاحيان فتحدان عمليا من سلطة بعضهما بعضا . فكان في ذلك ضمانا نسبيا لحرية الناس وملجأ من تعسف احداهن وتجاوزها على الفرد وحقوقه ، وفقا لقاعدة (منتسكيو) القائلة بان السلطة تحد السلطة . فالسلطة الدينية بما لها من نفوذ كبير على عقول الجماهير كانت احيانا تقود تفكيرهم حتى في النواحي الدستورية وقضايا الحكم باعلانها المبادىء الدينية المتعلقة بها ، وبمؤلفات الكتّاب الدينيين (وهم اول من بحث في حقوق الشعب والسلطة العامة) وبالتوجيه الديني في الكنائس . وقد كانت الكنيسة تتمتع بسلاح قوي جداً تستعمله ضد الحكام عند الحاجة وهو حق الحرمان . ومن جهة اخرى ان السلطة الزمنية كثيرا ما كانت تحاول الكفاح ضد سلطة الكنيسة جهراً او سرا . فكانت تحاول استبدال العاطفة الدينية بالعاطفه القومية لدى الجماهير لمقاومة نفوذ الكنيسة . وقد كان هذا النزاع الخفي على السلطة من جملة العوامل التي ادت الى اضعاف قدسية شخص الحاكم وسلطانه على النفوس والى تنبه الادراك السياسي وانطلاق الفكر ، ثم الى التطور التدريجي نحو الحكم الحقوقي ومفهوم الدولة الحديث .

٤ ـ الطبقة الارستقراطية . ـ ان تشكل طبقة ارستقراطية على انقاض النظام الاقطاعي كان من جملة العوامل المساعدة للنشاط الاجتماعي والسياسة . فالجماهير تبقى بعيدة عن تفهم الشؤون العامة وعن الاهتمام بها ، وترضى بما قسم الله لها صابرة ، او تثور للتدمير ، الا اذا بلغت درجة كبرى من الوعي والرقي الفكري والاجتماعي ، الامر الذي لم تبلغه الا في العهود الاخيرة وفي بعض البلدان فقط ، او اذا توسطت بين الحكام وبينها طبقة خاصة ،

هي الطبقة الارستقراطية . وقد كانت هذه في اوربا بالوقت نفسه الطبقة المنوره لحيازتها الاسباب والوسائل المادية اللازمة لتنمية الفكر والعقل والمعلومات . وان ما يميز هذه الطبقة عن غيرها هو ماكانت تفرضه مبدئياً على نفسها من واجبات معنوية كالتمسك بالشرف والوطنية والتضحية في سبيلها .

في الظاهر كانت هذه الطبقة حليفة الحاكم في استثمار الجماهير . ولكن كان من مصلحتها ايجاد نوع من التوازن بين الملوك والشعوب ، لان اشتداد نفوذ الحاكم وسلطانه يخيفها بدرجة ما يزعجها اشتداد سلطان الجماهير . ولذلك فهي قادت في كثير من الظروف الحركات الفكرية والسياسية والاجتماعية ضد السلطان المطلق فكانت اطارا لازما للشعب ، وكثيرا ما كبحت جماح الحكام سواء في اثينا او رومية او في اوربا القديمة ، وكانت عاملا من عوامل التنبه الشعبي . وعندما تطغى هذه الطبقة الارستقراطية وتستبد في الامور يؤدي ذلك غالبا الى تقارب بين الحاكم والشعب للحد من طغيانها . وعلى ذلك فهي عنصر توازن يؤدي فقدانه الى جعل الشعب الذي يتساوى افراده بالامكانيات الفكرية والمادية والذي لم يتمكن بعد من تنظيم صفوفه وجهوده مجموعة متخاذلة لا قياد لها . ومن البديهي ان الطبقة الارستقراطية التي نشير اليها هي تلك التي تتمتع زمنا طويلا بوضع اجتماعي خاص يمنحها بعض الحقوق ويفرض عليها واجبات متعددة ، لازمرة المغامرين الذين يظهرون فرديا على المسرح ثم يختفون اذا افل نجمهم . ان كل هذا يعود للماضي اما اليوم فالاحزاب السياسية المنظمة في البلاد المتقدمة تقوم بهذا الدور .

٥ ـ النهضة الفكرية ـ ان العقل الاوربي اتجه منذ نهاية القرون الوسطى اتجاها واقعيا . ونشأت طائفة كبرى من الفلاسفة والمفكرين الذين قادوا الحركة الفكرية نحو المحسوس ونحو التحليل الواقعي للامور ، وابعدوها عن الاوهام والخرافات والتحيز ، وبصورة خاصة جعلوا الانسان والعقل الانساني محور التفكير والبحث وهدفها الاسمى ، وبينوا

قيمة المجتمع وضرورة التضامن والتعاون للوصول الى الغايات الاجتماعية والانسانية . واذا ادرك الانسان قيمته وادرك معنى المجتمع واهدافه اصبح حراً وعجزت القوة عن استعباده وسار في سبيل المثل العليا حسبما تتراءى له في الزمان وفي المكان .

وربما يضاف الى هذه العوامل ان في طبيعة الانسان الغربي نزعة الى التنظيم والعمل المشترك والايمان به والاعتماد على نتائجه اكثر مما لدى الشرقي الذي يعتمد في الدرجة الاولى على جهوده الفردية .

الفصل الثالث

الدولة في الاسلام

نشوء السلطة، مبادىء الحقوق العامة، النواقص الاساسية في بنيان الدولة العناصر الاجنبية وعوامل الانحطاط

عندما بزغ فجر الاسلام كان النظام السائد في مكة والجزيرة العربية هو النظام القبلي . ومن ابرز صفاته فقدان السلطة العامة ، واستقلال الفرد في اعماله وفي حل خلافاته مع الآخرين وفقا للقواعد العرفية ، على ان يتولى تنفيذها بنفسه او بمعونة ذوي النفوذ من الزعماء ورؤساء الافخاذ .

وقد جاء الاسلام بشريعة سماوية كاملة تناولت شؤون العبادات ، اي علاقات الانسان مع ربه ، والحقوق المدنية ، والتوجيه الاخلاقي .

اما من حيث النظام السياسي فان الاسلام انتهى منذ سنة الهجرة الى حدث عظيم لم تعرفه الجزيرة العربية قبلا ، وهو ايجاد السلطة العامة وخضوع الناس لها . وقد تم ذلك بصورة طبيعية ومارس الرسول عليه الصلاة والسلام السلطة بكافة معانيها : كان ينقل نصوص التشريع السماوي ويضيف اليه بأقواله وبأعماله ما يحتاج اليه المسلمون من الشروح والتفاصيل ، ويقضي بين الناس وينفذ القصاص والعقوبات ، ويقود الجيوش او ينصب قوادها ، ويخابر الملوك والامراء غير المسلمين ويعقد معهم المعاهدات ، وبعبارة واحدة تكونت السلطة العامة باوجهها التشريعية والتنفيذية والقضائية ممثلة كلها بشخص الرسول .

وتقوم هذه السلطة على بعض المبادىء العامة ، منها ما نص عليه في المصادر الشرعية ومنها ما كان مستنتجا من روح الدعوة الجديدة ومن غاياتها العليا . واهم هذه المبادىء المساواة التامة بين المسلمين ، وان الامر

شورى بينهم ، وان الحاكم راع مسؤول عن رعيته . اما انتخاب الخليفة لمدى الحياة فلم يكن مبدءاً منصوصا عليه ولكنه الاسلوب الوحيد الذي وجده المسلمون عند وفاة الرسول لانه لم يكن لديهم اسلوب آخر طالما ان الرسول لم يعلن مبدأ الوراثة ولم يوص بأحد .

فالمساواة تشمل كافة المسلمين من حيث الطبقة : الامير او الزعيم يتساوى بالحقوق والواجبات مع اصغر راع في البادية كما ان العربي يتساوى في ذلك مع اي مسلم آخر . والامر شورى بين المسلمين ، فلا ينبغي ان يختص بالسلطة فرد يمارسها حسب مشيئته بل عليه ان يشرك غيره بالرأي ان لم يكن بسلطان الامر والنهي . واما مسؤولية الخليفة عن اعماله امام المسلمين فقد كانت من المبادىء المستنتجة من واجباته نحوهم ، وقد اقرها الخليفة عمر رضي الله عنه حين خطب فقال : اذا ظلمت فقوموني ، فأجابه اعرابي : نعم سنقوم اعوجاجك بحد السيف . كما جعل ابو بكر وعمر طاعة المسلمين لهم مشروطة بتنفيذهم الشريعة الاسلامية وسيرهم على سنة الرسول وتأمينهم العدل بين المسلمين .

ان النظام السياسي الذي يقوم على هذه الاسس هو نظام الدولة بمعناها الحديث . فالمساواة بين الافراد وماتتضمنه من ضرورة تأمين العدل فيما بينهم وواجب الحرص على حقوق المسلمين والسهر على مصالحهم العامة والخاصة يبعد فكرة الزعامة الشخصية لانه يخضع الحاكم لواجبات معينة . فاذا اخل بها كان مسؤولا امام المجتمع . والغاية من ايجاد السلطة نفسها انما هي اقرار الشرع باوامره ونواهيه ، وتدبير امور المسلمين . وهذه هي غايات عامة للمجتمع لا لشخص الحاكم ، فهو ليس الا قيما على السلطة لا مالكا زمامها لصالحه .

فالمبادىء العامة التي اسست عليها دولة الاسلام في البدء كانت متقدمة جدا على روح العصر الذي ما كان يعرف من اصول الحكم ، باستثناء اليونان وروميه ، الا نظام الزعامة ولو اتخذت شكل ملك ضخم . وهذه المبادىء تماثل تلك التي انتهى اليها التطور الفكري بعد عشرة قرون .

هذا فيما يتعلق بفكرة الدولة . اما اصول الحكم بتفاصيله ، الذي تمثل به تلك الفكرة ، فيبدو ان الشريعة الاسلامية لم تتعرض له ، فلم تبحث في كيفية تنظيم السلطة العامة وفي شرائطها وفي كيفية ممارستها. وبعبارة اخرى ان الشريعة الاسلامية قررت كافة نواحي الحقوق الخاصة وقررت المبادىء الاصلية للحكم واستعمال السلطة ، ولكنها تركت الحقوق العامة الدستورية للمسلمين انفسهم يقررونها كما يشاؤون . فكان في ذلك حكمة بالغة ونظرة بعيدة . ذلك لان السلطة العامة اذا شرعت لصالح المجتمع ، فلا بد ان تؤخذ بنظر الاعتبار ، في تنظيمها وتحديد اشكالها ، طبائع المجتمع وعاداته وقابلياته . وهذه تختلف باختلاف الشعوب الاسلامية كما انها تتطور لدى كل منها باستمرار تبعا لتطورها الفكري والاجتماعي والسياسي . فعلى المجتمع الاسلامي ،وبالاصح على كل من الشعوب الاسلامية ، ان يضع اذن نظمه السياسية وفق حاجته وتبعا لتطوراته ، مع احترامه للمبادىء العامة التي اكتنفت الشريعة الاسلامية بايرادها كالمساواة والشورى ومسؤولية الحكام وتأمين العدل ، تاركة شكل الحكم واصوله يسيران مع التطور العام .

الا ان العبء ، عبء ايجاد نظام ثابت للدولة الناشئة ، كان ثقيلا . فالعرب ماعرفوا دولة في بلادهم قبل الاسلام ، ولا مارسوا السلطة والنظام فكان لابد من الوقت لانشاء نظام الدولة بشكل تدريجي .

وقد سار الخليفة الاول ابو بكر رضي الله عنه على المبادىء المذكورة اعلاه في ادارة الحكم بحذافيرها وباخلاص منقطع النظير . فميّز بين صفتيه: صفته كفرد عادي ، لا يمتاز بشيء على اي فرد من افراد المسلمين بحقوقه الخاصة التي يتساوى فيها مع غيره ، وبأمواله الخاصة . وصفته كخليفة له حق الرعاية على المسلمين وحق ادارة اموالهم العامة وتدبير شؤونهم وممارسة السلطة بعزم وحزم كفيلين بتحقيق رسالة الاسلام . وسار الخليفة الثاني عمر رضي الله عنه على السيرة نفسها . وكان ذا فكرة تنظيمية

فعكف على تنظيم الوضع السياسي والمالي والاداري الناشىء عن الفتوحات الكبرى . ولا شك انه كان يفكر كثيرا بالقضية الاولى من قضايا تنظيم هذه الدولة الناشئة ، وهي قضية الخلافة وانتقالها . وربما كان يفكر بالقضية الثانية ، قضية الشورى ، واعطائها شكلا ثابتا ودائما . فلما طعن واشرف على الموت اوصى بأسلوب جديد لانتخاب الخليفة ، لا بخليفة بعينه . وهذا الاسلوب هو عبارة عن اختيار مجلس مؤلف من ستة اشخاص او سبعة من كبار المسلمين يعهد اليهم باختيار خليفة من بينهم بعد التشاور . ان هذا يتضمن نواة اسلوب حقوقي جدير بأن يكون اساسا لمبدأ المشروعية ، فتحل القضية الاساسية الاولى في تنظيم الدولة . واذا ترجمنا هذا الاسلوب بلغة الحقوق الحديثة او اللغة التي كان يستعملها اليونان والرومان كان مآله : ان انتخاب رئيس الدولة يناط بمجلس خاص مؤلف من وجوه الامة يعينهم الرئيس الراحل بحال حياته . واذا تطور هذا الاسلوب مع الزمن وتكامل ، ربما اصبح عدد اعضاء هذا المجلس ثلاثين او اربعين بدلا من سبعة ، واشترطت فيهم بعض الصفات الخاصة من السن والنزاهة والبلاء السابق في سبيل المجتمع الاسلامي ، واصبحوا مجلسا دائما لمدى الحياة ، اذا توفي احدهم عين الخليفة او المجلس نفسه عضوا جديدا بدلا عنه . وربما تطورت ايضا سلطاته واعماله فدخل في عدادها ، عدا انتخاب الخليفة ، تقديم الشورى للخليفة القائم على الامر ومراقبة تصرفاته . فيستحيل اذن الى مجلس رسمي للدولة ذي سلطة حقيقية ، يقوم بجانب الخليفة . وهكذا يصبح الامر شورى بين المسلمين ، ويكون الخليفة منتخبا من اهل الحل والعقد منهم ، ويكون مسؤولا عن اعماله ، يقوّمونه اذا اعوج ، اي يخلعونه اذا اساء التصرف .

ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، وانفرط عقد المجلس الذي انتخبه عمر منذ ارتقى عثمان للخلافة ، واعتبر الحادث عرضيا لا قاعدة من قواعد

الفقه الدستوري في الدولة . ويخال ان فكرة الدولة نفسها تطورت بعد وفاة عمر رضي الله عنه لا الى ناحية تنظيمها وفقا للمبادىء التي ذكرناها بل الى الجهة المعاكسة تماما ، فيما عدا فترات قليلة اشرف خلالها على الامر خلفاء كانوا متأثرين شخصيا بالمبادىء الاساسية التي سار عليها الشيخان . وبعبارة اخرى تطورت اوضاع الخلافة بالرجوع الى نظام الزعامة فكانت الرعية تنعم او تشقى تبعا لخصال الخليفة الشخصية .

فعثمان بن عفان رضي الله عنه كان من المسلمين الاولين ومن اصحاب الرسول وقرابته ، وكان حائزا على صفات الصلاح والتقوى من الناحية الشخصية النفسية . ولكن يبدو ان عقيدته في الحكم ونظره اليه يخالفان رأي وعقيدة سابقيه ، ولا يختلفان بصورة اجمالية عن الرأي الشائع في ذلك العصر في صدد الحكم والحكام . فكان يعتقد ان الخلافة تتيح له مثلا حق التصرف باموال الدولة كيف يشاء . قال حين شكا الناس من اعطيته لبعض اقاربه واصحابه : « فَضَلَ فَضْلٌ من مال فمالي لا اصنع في الفضل ما اريد ؟ فلِمَ كنت اماما ؟ » وقال حين انتقده بعض الناس لاخذه حليا من بيت المال واعطائها لزوجته « لنأخذن حاجتنا من هذا الفيء وان رغمت انوف اقـــوام » . فأجابه عمار بن ياسر : اشهد الله ان انفي اول راغم . ومن جهة ثانية اذا صح ما نقله المؤرخون فان عثمان بن عفان ما كان يعتقد بان على الخليفة ان يقدم حسابا لغير الله تعالى ، بـل انه كان يرى ان الخلافة لم تنتقل اليه برأي وارادة اهل الحل والعقد من المسلمين فقط بل هي منحة من الله اليه . فقد قال يوم طلب منه الثائرون خلع نفسه من الخلافة : (ما كنت لاخلع قميصا قمصنيه الله عز وجل) وقال ايضا لبعض اصحابه (لئن اقدم فتضرب عنقي احب الي من ان انزع سربالا سربلنيه الله تعالى) . ان هذا الكلام شبيه بمـــا كان يصرح به ملوك فرنسا في اواخر القرن السادس عشر تثبيتا لمبدأ اعتلائهم العرش (بالحق الالهي) فقد كانوا يقولون بأنهم ملوك بارادة الله فهم ليسوا مسؤولين

الا امامه . وهكذا كان عثمان بن عفان يعتقد ان الله قمصه الخلافة فليس له ان ينزعها عن نفسه ، وان الله يحاسبه يوم القيامة على اعماله خيرا بخير وشراً بشر . وعلى ذلك فلم تعُدّ الخلافة بيعة من المسلمين بل منحة من الله ، ولم يعد الخليفة مسؤولا امام الذين بايعوه بل هو مطلق اليد بالتصرف في شؤون الاسلام الا بما يخالف نصوص الشرع في الحقوق الخاصة (لان الحقوق العامة لم توجد بعد) فهذه امرها لله في يوم الحساب .

اذا كان عثمان بن عفان ، الخليفة الثالث ومن السابقين الاولين في الاسلام يقول بذلك ويرسم هذه السنة في الحكم فكيف يتاح لمن بعده ان ينظموا الدولة على المبادىء التي اسست عليها في البداية ؟

لقد كان علي بن ابي طالب رضي الله عنه خليقا بان يُرجع الامور الى نصابها حينما صار الامر اليه . ولكن الفتنة كانت قد وقعت بقتل عثمان وتخللت خلافة علي بن ابي طالب القصيرة الحروب والفتن الداخلية فشغل بها ردحا من الزمن حتى قتل اغتيالا ، ثم صار الامر لبني امية . فأسسوا ملكا قائماً على مبدأ الزعامة الشخصية .

لقد كان يتنازع العرب عاملان : المبادىء السامية التي جاء بها الاسلام فيما يتعلق بفكرة الدولة وحقوق الخلافة وواجباتها ، وعامل التقاليد الفرسية التي يعرفها العرب فلم يروا في الخلافة الا زعامة شخصية تتيح لصاحبها حق التصرف بشؤون الدولة حسبما يريد . وقد لا يتنافى ذلك مع التقوى الدينية ، فيعتقد عثمان بن عثمان مخلصا ان صلاحه وتقواه في حياته الخاصة ترضي ربه وترضي ضميره في حين ان سيرته في تدبير الامور تتبع الفكرة التي كونها لنفسه عن الخلافة . وهذه الخلافة اذا كانت تستند ظاهريا على البيعة التي تعبر بنظره عن الارادة الالهية ، فلها عمليا اساس آخر ايضاً هو العصبية القبلية . فقد قال في خطبة له نقلها الطبري عندما اشتدت الشكوى من تصرفاته : (اما والله لانا اعز نفرا واقرب ناصراً واكثر عددا ، ان قلت هلم أتي اليّ .) فهو يتحدى المعارضين بما يتمتع به من عصبية عائلية ، ويطلب

اليهم الكف عن النقد والقبول بحكمه والا فانه يملك من الاقارب والانصار المرتبطين به بالعصبية العائلية ما يمكنه من اخضاعهم .

اما الشعب الاسلامي ، وخاصة الصحابة الذين عاصروا النبي عليه الصلاة والسلام فقد كانوا يرون في الخلافة رأي ابي بكر وعمر . الا انهم فرقتهم فيما بعد آراؤهم المختلفة في الاشخاص وربما بعض العصبيات . ولو طال امد عمر الذي كان قد تخلص تماما من الفكرة الشخصية لتمكن ، بالاشتراك مع المسلمين الاولين ، من اعطاء الدولة الاسلامية نظاما ديمقراطيا ثابتا ينقذها من النزعة الشخصية . وان بعض الآراء التي كان يبديها بعض المسلمين في عهد عثمان تدل على وعي كامل وعلى رغبة في تطوير المؤسسة الجديدة نحو اسس ثابتة من الحكم الشعبي المنظم . من ذلك ان ابا ذر الغفاري كان يرى : (انه لا ينبغي لمن ادى الزكاة ان يقنع حتى يُطعم الجائع ويُعطى السائل ويبر الجيران .) وبعبارة اخرى ان ابا ذر كان ينادي بحق دافعي الضرائب (او الزكاة) بمراقبة كيفية صرفها ، ويؤكد انهم لا يؤدون واجبهم الديني بمجرد الدفع بل ان عليهم ولهم ان يعرفوا مصير الاموال المدفوعة . ان هذا ، اذا ترجم ايضا بلغة الحقوق الحديثة يعني طلب المراقبة الشعبية على اموال الدولة ، وهو نفس الطلب الذي كان اول مطلب دستوري قدمته الشعوب الاوربية بعد ذلك بعشرة قرون لأقرار حق المجالس النيابية في مراقبة موازنة الواردات والنفقات .

ان الزكاة هي الضريبة التي يدفعها المسلمون . اما تلك التي يدفعها الزميون فتسمى بالجزية ، وقد كانت تعتبر اشتراكا منهم في نفقات الدفاع والامن . وقد حدث ان خالد بن الوليد فتح حمص وتناول الجزية من اهلها الزميين ، ثم اضطر لدواع حربية للانسحاب منها . فاعاد الجزية لهم لانه لم يستطع القيام بالواجبات التي تفرضها عليه جبايتها منهم وهي ضمان أمنهم الخارجي والداخلي .

ان لفي ذلك معنى بليغاً ، وبيانا للسمو الذي وصلت اليه فكرة الدولة

عند المسلمين الاولين وللواجبات المتقابلة بين الحاكم والمحكوم .

الاان هذه النهضة السياسية وهذه النظرة الجديدة لمفهوم الدولة كانت موجودة لدى الخلفاء وغالب الصحابة في صدر الاسلام فقط . وكان من شأنها ان تسمح بتنظيم الدولة على اسس ثابتة من الديمقراطية الاسلامية . ولكن ضيق الوقت الذي مرت بـــه هذه الفترة ، وما شغل بـــه المسلمون من امور الفتح ، والفتنة التي وقعت بعد ذلك حالت دون هذا التنظيم والسير به ، واطفأت الشعلة الاولى للديمقراطية الاسلامية ، وخاصة بعد انقراض الطبقة التي عاصرت النبي وتفهمت روح الاسلام الاولى .

اما بعد ذلك فقد تغلبت التقاليد الفطرية العربية المبنية على الفكرة الشخصية ، وعلى النظر الى كافة الامور خلال الاشخاص ، فاصبحت الخلافة ملكا شخصيا . وكف الناس عن التفكير بالمبادىء والقواعد مكتفين بالانتصار لخليفة او النقمة عليه تبعا لنظراتهم الشخصية . وهذا النوع من الحكم يحمل بنفسه بدون ادنى شك جرثومة الانقراض والاندثار ، رغم نجاحه الموقت في ميادين الفتح ، اذا لم يتطور نحو اقامة اسس حقوقية ثابتة للدولة .

ولقد تعذرت اقامة هذه الاسس طيلة الخلافتين الاموية والعباسية . وبالرغم من ذلك فهما لم تخلوا تماماً من فكرة الدولة وروحها لسببين : (١) لأنها قامتا في الاصل لخدمة اهداف عامة . (٢) لانها فازتا بنوع من الاستقرار بسبب حصر الحكم في عائلة واحدة . واننا نذكر فيما يلي بعض النواقص الجوهرية في بنيان الدولة الاسلامية والاسباب التي حالت دون تطورها :

١ـ لقد كانت الفكرة السائدة في الاسلام هي ان صلاح الحكم منوط بشخصية الخليفة وبالصفات الساميـــة التي يتمتع بها ، لا بتنظيم اسلوبه والعمل على تطورها وفق الحاجة لتضمن تطبيق المبادىء الاسلامية في كل الظروف .

ان النفس الانسانية مطبوعة على حب الاستئثار والاستبداد عندما تتحقق الظروف الموآتية . وأي ظرف اشد اغراء من ان تكون شؤون الامة موكولة لرجل فرد له حق الطاعة على العباد في حين ان واجباته تحوم

هي واجبات معنوية لامؤيد لها غير الضمير والخوف من الله . ان كبار الرجال ، من الناحية الاخلاقية ، خليقون وحدهم بمقاومة هذا الاغراء . فالاعتماد على وجود هذا النوع من نوادر الرجال لادارة الدولة الاسلامية فكرة خاطئة جداً، وكان لابد من ان تؤدي الى خيبة الامل التي اعترت المسلمين فعلا منذ وفاة عمر بن الخطاب ، والى ضعف الروح الاسلامية الاولى وما تضمنته من سمو في الاهداف والغايات .

٢ - ومن ناحية اخرى لم تكن في الدولة الاسلامية أية قاعدة حقوقية او عملية لكيفية انتقال الخلافة ، فبقي مبدأ المشروعية مفقوداً فيها .

لجأ المسلمون عند وفاة النبي الى البيعة ، وهي نوع من الانتقاء ، لانه لم يكن لديهم اسلوب سواها . ولكنهم لم يحاولوا فيما بعد ايجاد قاعدة ثابتة لانتقاء الخليفة او اسلوبا عمليا لانتخابه ، اذا استثنينا المحاولة التي قام بها عمر . ومن البديهي ان البيعة لم تكن اسلوباً عملياً قابلا للتطبيق بصورة دائمة . ولم يؤخذ به في الحقيقة الا في انتقاء الخليفة الاول . اما الخليفة الثاني فقد تناول الخلافة بالوصية ثم ايدتها بيعة رضائية ، ولكنها تعتبر شكلية طالما سبقتها وصية ابي بكر . وما هي البيعة ومن اهم اصحاب الحق بها ؟ اهم المسلمون كلهم او اصحاب الحل والعقد منهم ، وكيف يُعرف هؤلاء ، وهل تسري بيعة فرد من الافراد على نفسه فقط ام انها تلزم الآخرين ؟ فان ذهبنا الى الاولى كانت البيعة عبارة عن عقد شخصي وثنائي بين الفرد والخليفة ، ولاتلزم الطاعة للخليفة الا لمن قام بهذا العقد . وان كانت الثانية اقتضى تحديد الاشخاص الذين تلزم بيعتهم جماهير المسلمين بالطاعة للخليفة . وكيف يمارس حق الانتخاب ؟ لم يحدد شيء من ذلك كله . وطالما ليس هنالك اسلوب مقرر لانتقال الخلافة ، فهي ملك للاقوى والاكثر حيلة ، وليس ثمة مشروعية ، ولا بد من ان تفقد الدولة العنصر الاساسي من عناصر استقرار الحكم ودوامه .

عندما كانت دار الاسلام عبارة عن بقعة صغيرة تضم مكة والمدينة

وبعض القبائل كانت القضية سهلة الحل من الناحية العملية . اذ كان العدد المحدود من صحابة الرسول من المهاجرين والانصار معتبرين بطبيعة الحال اهل الحل والعقد ، وبالاصطلاح الحديث الطبقة الارستقراطية في المجتمع الاسلامي . وكان من الممكن ممارسة اسلوب البيعة من قبل هذا العدد المحدود ، يجتمع في مكان واحد ولكن عندما انقرضت تلك الطبقة الخاصة المكونة من اصحاب الرسول او تفرقت آراؤها لتغلب النظرات الشخصية على معظم افرادها ، وعندما شملت دار الاسلام بلاداً شاسعة وكثر عدد المسلمين ، لم يعد من الممكن عمليا تطبيق مبدأ الانتخاب (او البيعة) بشكل جدي لاسباب جغرافية واجتماعية . ولما كانت قواعد الانتخاب واصحاب الحق فيه مجهولين فلم يعد ثمة قاعدة حقيقية يمكن الرجوع اليها في ايجاد خليفة شرعي . لم يبق مناص في هذه الحالة ، اذ اهمل المسلمون ايجاد تلك القاعدة ، من العودة الى مبدأ الزعامة الشخصية ، فيستولي على الخلافة اقوى الناس نفوذا واكثرهم انصارا واشدهم دهاء . ولم يكن ما يمنع آنئذ من تعدد الخلفاء نظرا لوسعة الرقعة الاسلامية ، ولان كلا من الطامعين بالخلافة يستطيع الاعتماد على بيعة انصاره . ولم يعد آنئذ للمسلمين بد من ان يصلوا الى احدى نتيجتين : اما تجزئة الدولة بقيام كل زعيم بالامر في منطقة من المناطق واما توحيد الخلافة بالقوة المادية فيقضي اقوى المتنازعين على خصومه ويستقل بها معتمدا على القوة ريثما يأتي غيره فينتزعها منه . اما الشعب الاسلامي فهو عاجز عن التمييز بين الخلفاء ومعرفة ايهم الخليفة الشرعي الا ما يوحيه لكل فرد منه رأيه الشخصي فيهم ، لانه لا قاعدة يمكن الركون اليها في هذا التمييز ، ماعدا الترجيح الشخصي ، وهذا لا يسرى الا على صاحبه . وهكذا لم يعد للدولة رئيس مشروع . ومنذ قتل عثمان بن عفان كان هنالك خليفتان او اكثر في غالب الاحيان يتنازعان الملك : علي بن ابي طالب ومعاوية بن ابي سفيان ، ثم معاوية والحسن بن علي ، وبعدئذ عبد الملك بن مروان وعبدالله بن الزبير والخلفاء العباسيون والفاطميون والامويون في الاندلس الخ .

جعل الامويون الخلافة في بيتهم بالقوة والحيلة، لااعتماد لهم على سواهما ، فقلبوها الى ملكية وراثية واحتفظوا بشكل البيعة . وقد عبر اعرابي وهو يبايع يزيد بقوله الآتي عن حقيقة ماآلت اليه البيعة : « الخليفة هذا (مشيرا الى معاوية) فان هلك فهذا (مشير الى ابنه يزيد) فمن ابى فهذا (مشير الى سيفه) » . وما اشبه ذلك بمفهوم الانتخابات العامة لدى بعض زعماء الشرق في يومنا هـذا ! الا ان الامويين عجزوا عن تنظيم الوراثة التي احدثوها . فكانت الخلافة تنتقل الى الابن او الاخ او احد الاقارب بدون قاعدة ثابتة . وقد يوصي الخليفة السابق باحداقاربه فتحترم ارادته او لا تحترم . وسار العباسيون على الطريقة نفسها اي على عدم تنظيم الوراثة نصا او عمليا . وبذلك لم يكن الانتخاب ولا الوراثة قاعدة للحكم في الاسلام ، بل هي القوة وحدها ترفع المرشح لمقام الخلافة او تقدمه ، ان تنكرت له ، لنطع الجلاد !

واغتصب العباسيون الخلافة بالقوة كما اغتصبها قبلهم الامويون بالقوة ، ولم يلبث الخلفاء الفاطميون ان استقلوا عنهم في مصر بالقوة ، ونادى الامويون بخلافتهم بالاندلس بمشيئتهم ايضا . فلم يكن للاسلام بعد الخلفاء الراشدين خليفة معترف بشرعية خلافته من عموم المسلمين ، وان استقر الامر لبعض الخلفاء حينا من الدهر في بقعة من الارض . بل كانت القوة وصفات الخليفة الشخصية هي سند الخلافة . واذن لم يعد الحكم حقوقيا ولامشروعا بل هو حكم القوة .

وقد رُوي ان هشام بن عبد الملك الاموي سافر الى مكة فاستقدم اليه طاووس اليماني وهو من كبار التابعين . فسماه هذا باسمه لابلفظ امير المؤمنين . فلما خاطبه هشام بذلك اجاب انه لايعلم بان المسلمين كافة بايعوه بالخلافة .

ان فقدان الصفة الشرعية كان من ابرز صفات الحكم في التاريخ الاسلامي ومن اقوى المعاول التي هدمت كيانه . فان نظرة واحدة لهذا التاريخ

الطويل ، وخاصة بعد انقراض الخلافة العباسية في بغداد ، ترينا بان كل قائد او زعيم وجد بنفسه شيئاً من القوة لايرى سبباً يمنعه من الثور على القائم بالامر للحلول محله ولو كان عبداً او صعلوكا . ذلك لان سلفه نفسه قد اغتصب الحكم بالقوة . اما الشعب فقد اعتاد ان يشاهد تعاقب الحكام بدون اكتراث . فالحاكم دائم مادامت القوة بيده ولا اثر ، في توليه الحكم ، للحق المشروع بقاعدة حقوقية ثابتة اقرتها الامة بضميرها العام . وقد نتج عن ذلك ان الشعب اصبح غريبا عن الحكم ، لا رأي له فيه ولا ثقة بمن يتولاه ، يتنازعه المغامرون فيما بينهم ، وهو ساكن كأن لاشأن له به . وان فقدان الحياة السياسية لدى الشعب ، واقتصارها على منازعات المغامرين فيما بينهم حال دون تطور الاوضاع ودون نشوء المبادىء السياسية في الحكم . فلبثت كما هي احقابا طويلة وفقد الشعب ، في ظلال الحكم الفردي المغتصب ، مزايا الاباء والرجولة ، ومعاني الحياة الحرة .

٣ - يلوح ان الدولة الاسلامية كانت فاقدة احدى صفات الدول الاساسية وهي ممارستها حق التشريع ووضع القوانين . فلم تنشأ وتتطور فيها اوضاع سياسية او ادارية ثابتة . ويظهر ان المسلمين فهموا من التشريع انه ذو مصدر سماوي فقط ، فلم تنشأ لديهم فكرة القانون بمعناه الفني . واعتبروا ان مهمة الخليفة هي تنفيذ الشرع لا انشاؤه . نعم هنالك قاعدة الاجتهاد والاجماع وهي مصدر من مصادر الشرع . ولكنها استعملت في الحقوق المدنية لا في انشاء الحقوق العامة . كان الخلفاء يتخذون بعض التدابير ذات الصفة التنظيمية ، ويصدرون بصددها الاوامر والنواهي . فقد احدثوا بعض الدوائر الادارية كالدواوين ودوائر الجباية والبريد ومؤسسات لانشاء الطرقات وسبل الماء ، وبعض الوظائف كالوزارات والامارات وكثيراً من الالقاب الفخمة . ولكن ذلك كله كان يتم بأوامر ادارية تعبر عن الارادة الشخصية الآنية للخليفة او الامير ، لا بقوانين مفروضة على الحاكم والمحكوم . وهي بالتالي لم تحدث اوضاعا ثابتة للادارة

او السياسة . فكان مقام الوزارة يُلغي اذا غضب الخليفة على الوزير . ان فكرة القانون باعتباره ينشىء اوضاعاً حقوقية ، دائمية وغير شخصية ، لم تكن موجودة ، لاعتقاد الناس بأن القاعدة الشرعية (اي الحائزة على سلطة القانون) لاتصدر الا عن مصدر سماوي . في الحقيقة ان « اجماع الامة » يمكن ان يمثل في قرارات مجلس للشورى او في مرسوم يصدره الخليفة باعتباره قيما على شؤون المسلمين . ولكن لم يحدث شيء من ذلك ولا تهيأت اسبابه بعد الخلفاء الراشدين ، واعتبر « الاجماع » عائدا للحقوق الخاصة يقره علماء الفقه . اما الخليفة فيتصرف من الناحية السياسية والادارية ، بأرواح المسلمين وبأموالهم وبمصيرهم بمحض ارادته دون ان يتقيد بأي مبدأ ثابت . لان فكرة القانون العام والحقوق العامة كانت مفقودة لديه ولدى الشعب على السواء . ونتيجة لذلك لم توجد اوضاع ثابتة للدولة على طول العهد ، ولم تتطور عن شكلها الابتدائي الكيفي .

٤ ـ ان الامة من العناصر الاساسية لتكون الدولة . والامة الاسلامية نشأت على اسس دينية لا قومية . لاشك ان الدين رابطة قوية ولكنها تختلف كل الاختلاف عن الرابطة القومية . ولم تستطع الرابطة الدينية في التاريخ ان تقوم مقام الرابطة القومية في انشاء الدولة الا عند اليهود حيث يختلط الدين بالقومية في مجتمع مغلق على الاغيار .

فالرابطة القومية عبارة عن وحدة في الشعور ورغبة في العيش المشترك وهذا الشعور ينشأ عن ذكريات الماضي وآلامه وعن وحدة التفكير التي تغذيها وحدة العادات والتقاليد واللغة . فكيف يتم ذلك في شعوب تختلف في الطبائع والصفات الجنسية وفي العقل والتفكير واللغة ، لكل منها ماضيه الخاص وامانيه السياسية ؟ ان الدين ما كان يكفي لوحده لجمع العرب والفرس والترك والكرد والشركس والاروام وعدد آخر من الشعوب في قومية واحدة وخاصة في برهة قصيرة .

فلو اعتبرت الشعوب الجديدة في الاسلام شعوبا اجنبية تدار بنظام خاص

لكل منها ، واقتصرت الحياة السياسية في الدولة على العنصر العربي التي تم استعرابها ، كما فعل الرومان في بدء عهدهم ، لامكن ان تنمو الفكرة القومية العربية ضمن كيان محدود خاص ، ولربما تحقق بذلك العنصر الاساسي من عناصر تكون الدول ونموها . ولكن الاسلام جعل الدين وحده الرابطة السياسية للمجتمع . ان هذا المبدأ كان يمكن تطبيقه بشكل محالفات او اتحادات بين دول اسلامية ينمو كل منها نموه القومي بدلا من ان تجمع كلها في دولة واحدة . وقد سبق معنا ان كافة المحاولات التي جرت في اوربا لجمع العالم المسيحي في ظل سلطة واحدة باءت بالفشل .

٤ ـ لم يكن للدولة الاسلامية حدود جغرافية معروفة تماما . فقد اتسعت الرقعة الاسلامية بسرعة خاطفة اصبح معها تماسكها في ظل سلطة مركزية قريباً من المستحيل . ولو امتد الفتح خلال قرون بدلا من ان يتم في بضع سنين ، كما جرى للرومان لربما امكن تنظيم السلطة في البلاد المفتوحة وتنظيم علاقتها مع السلطة المركزية ، ولكن سرعة الفتح واتساع البلاد لم يترك الوقت الكافي لذلك . وبعبارة اخرى ان اللقمة كانت اكبر من ان تهضم في ظروف تلك العهود . ويكفي لبيان ذلك ان نذكر انه لو استولى العدو على بلاد اسلامية ما وراء النهر او قامت في اقاصي المغرب ثورة ، لما علم الخليفة بامرها الا بعد بضعة شهور ، ولعجز لهذا السبب عن اتخاذ التدابير التي يقتضيها الموقف ، إلا ان يترك ذلك لامرائه البعيدين . فادارة دفة الحكم في بلاد تمتد من الصين الى المحيط الاطلسي في الحالة التي كانت عليها المواصلات في القرون الوسطى متعذر ولم يكن بد من التجزئة والتمزق .

ان هذه العوامل ادت لجمود الاوضاع في الدولة اسلامية ولفقدانها امكانيات التطور . ورغم ان هذه الدولة بدأت كمؤسسة عامة مرتكزة على اسمى المبادىء فانها اصبحت بعد مدة غير طويلة مجموعة غير متماسكة ، تدار بنظام الزعامة المستند على القوة . ومع ذلك فانها حافظت طيلة عهد الخلافتين

الاموية والعباسية على بعض صفات المؤسسة العامة ، رغم فقدان الصفة الشرعية ورغم مساوىء الاخلال بنشر العدل . ذلك ان الخليفة كان يعتبر نفسه خليفة رسول الله ، ومهمته نشر الرسالة الاسلامية ورعاية المسلمين بالعدل . وانه وان كانت سيرته الشخصية تخالف ذلك احيانا فان اساس الدولة كان مبنياً على مبادىء سامية .

ولكن المجتمع الاسلامي فقد هذه الصفات ، صفات الدولة واصبح خاضعاً لنظام الزعامة المجردة منذ قضى الجند الترك والتاتار على الخلافة العباسية في بغداد ، وسادت الفوضى الكاملة قرونا طويلة .

العناصر الاجنبية وعوامل الانحطاط

لما كانت وراثة الخلافة غير مستندة الى قاعدة مقررة ، فقد كانت الخلافة تؤول الى احد اقارب الخليفة الراحل ممن يتمتع اكثر من سواه بالنفوذ او بوفرة الانصار او بالاحرى بعطف امراء الجيش . ومن البديهي ان يشعر هذا الخليفة بان عرشه مهدد من غيره من اقاربه على الاقل ان لم يبق محتفظا بالقوة والانصار . وربما حسب خلفاء بني العباس في عهد من العهود ان اخلص الجند لهم هم الغرباء . فاستقدموا الجند لحرسهم ولتمكين سيطرتهم ، من شمالي افريقيا ، ثم من الفرس ، واخيرا من الترك والتتر . وقد انتهى ذلك الى مالابد ان ينتهي اليه في مجتمع لايقوم الحكم فيه على اساس المشروعية والحقوق الثابتة : من استبداد الجند بالخليفة والخلافة ثم تدميرها . فالجندي عندما يرى انه اصبح وحده دعامة الملك لابد له من ان ينتهي بالاستيلاء عليه . ولا يحول دون ذلك الا سلطان الحقوق والمشروعية النافذين الى الاذهان ، والتنظيم الكامل للدولة ، وارادة الشعب . وكلها كانت مفقودة في المجتمع الاسلامي في اواخر الدولة العباسية .

وهكذا استولى زعماء الجند الاتراك على الخلافة ينصبون من شاؤوا ويقصون من شاؤوا . وقد يقتلون الخليفة او يشهرون به او يفقئون عينيه ، واصبح الخلفاء اسارى عندهم واصبحت الدولة الممثلة بشخص الخليفة رهن رغباتهم ونزواتهم .

وانطفأت بذلك آخر شعلة للحياة السياسية عند العرب في الشرق فقدوا حريتهم وكيانهم ومدنيتهم لعصور طويلة . ثم دخل « هولاكو » بغداد فكانت الضربة القاضية لجسم اشرف على الموت منذ بعض الوقت .

ان النظام السياسي في الخلافة الاسلامية لم يتطور للاسباب التي ذكرناها ولكن الاسلام نفسه كان يحوي مبادىء الحياة والنهضة بالنسبة لحقوق الفرد وحرياته ومساواته ، كما ان العنصر العربي كان ذا استعداد فطري للرقي والتقدم . فانبثقت انوار حضارة لامعة قوامها العلم والفلسفة والصناعة والفن . واشترك علماء الاسلام في خدمة الفكر والحضارة العالمية وجاروا بذلك ارقى الامم . اما الشعوب التي اجتاحت دار الاسلام آتية من الشرق فقد كانت همجية وابتدائية ، ليس للقيم الانسانية عندها اي وزن . وهي اذ هدمت ماصادفته في طريقها لم تبق ولم تذر ، كانت عاجزة بالوقت نفسه عن اقامة نظام ثابت مكانه .

وخلال هـــذه الفوضى السياسية التي بدأت منذ اواخر عهد المعتصم استولى امراء الجند من الترك والاكراد والشركس وغيرهم وحتى من العرب على المقاطعات الاسلامية . وانشأ كل قائد منهم لنفسه امارة او ملكية مستقلة في ارجاء الجزيرة والشام ومصر . فاسدل ستار من الظلام القاتم على هذه البلاد في ظل الحكم العسكري .

ان هذه الامارات تتصف بكامل صفات نظام الحكم الشخصي او الزعامة ، وفي مقدمتها فقدان الاستقرار فقدانا تاما ، وممارسة الحكم لمصلحة الحاكم فقط واهمال كل مصلحة سواها . فطالما ان القوة العسكرية وحدها رفعت الحاكم الى مقام الحكم ، فهو قائم مادام مسيطرا على هذه القوة . ولما كان يتعذر دوام هذه السيطرة على القوة فهي ستقضي عليه او على وريثه من بعده بقيادة زعيم جديد . اذ ليس ثمة من الاسباب مايمنع القائد الجديد من الانقضاض على سابقه والحلول مكانه .

ومن صفات هذا الحكم ان ازدهار البلاد وخرابها متوقفان على صفات

الحاكم . فقد تحمل الظروف الى الحكم رجلا متصفا بالحكمة والتقوى فتشمل البلاد فترة من الراحة ، وقد يعقبه آخر شرير فتخرب البلاد . ومن صفاته خلوه من مؤسسات ثابتة للادارة ، تسير على قواعد ثابتة . فقوامه الارادة الشخصية ، مهما كان الشكل الذي تظاهر به . وهي تمنع نمو روح القانون وانتشار فكرة الحقوق . والشعب لا يتمتع بالثقة والطمأنينة اللتين لا يوجدهما الا الوضع الحقوقي . فينكمش الشعب على نفسه ناقما على السلطة خائفا منها راجيا الخلاص على يد حاكم جديد . وتنتشر روح الفردية فيحاول كل فرد النجاة بنفسه من الجور والارهاب ومعالجة شؤونه فرديا ، اما عن طريق الزلفى والرياء او عن طريق اخفاء نفسه وماله والدعاء لله بالفرج . اما الحاكم فيعتبر في قرارة نفسه البلاد واهلها ملكا له ولخواصه يقتل من يشاء ويسجن من يشاء ويسلب من يجده في طريقه .

هذا هو النظام الذي ساد في البلاد في عهد الغزنويين والبويهيين والسلجوقيين والسامانيين والحمدانيين والايوبيين والشراكسة ومن تخللهم من الامراء والسلاطين . وهو يعطينا فكرة واضحة عن الاسباب التي انتهت الى قتل الفكر ووأد الصناعة والفن واماتة الرجولة وروح التضامن والثقة بالنفس وبالمجتمع ، وادت الى تبعثر الناس بمشاعرهم وآرائهم واعمالهم . وبكلمة واحدة قضت على القيم الروحية عند الامة .

كيف رضخت الامة لهذه الانظمة فتركت زمامها للمغامرين من امراء الجند ، فلم تقاوم ، كما فعل غيرها من الشعوب ، ولم تحاول الانفلات من هذا الاخطبوط لتخط لنفسها طريقا نحو الحياة والحرية .

قد يكون من اهم العوامل لهذه الاستكانة فكرة الزعامة الشخصية في الحكم التي بقيت سائدة في المجتمع ، والحروب الصليبية ، ومبدأ الوحدة الاسلامية .

منذ ضعفت الخلافة وعجزت عن حماية الاقطار ، كان على هذه ان تعتمد على نفسها في رد الاعتداآت الخارجية بقيادة الامراء القائمين على

شؤونها . وجاءت الحملات الصليبية تحمل الدمار والفناء لشعوب هـذه الاقطار . ومن الطبيعي ان يرحب ابناؤها ، اذا عجز امراؤها عن الدفاع عنها ، بكل جند مسلم اتى لمحاربة الصليبيين ، وان يخضعوا له ويستكينوا . فالرابطة الاسلامية في عهد لم تعرف به العاطفة القومية ، تجعل كل تركي او كردي اوغيره اتى ليحارب الصليبيين اخا للشامي العربي، فيركن اليه والى نجدته . فاذا استغل الامير الغريب المسلم هذا الموقف فحكم واستبد وطغى فالشامي يعتبر هذا البلاء اخف من خطر استيلاء الصليبي عليه . فهو اذا حاول مقاومة الحاكم الطاغي وجد نفسه بين ناره ونار الصليبيين فلا بد له من الاستكانة والرضوخ .

لقد دام هذا الحال قرنين . فلما انتهت الحروب الصليبية كان الشعب قد انهكت قواه . وكان قد اعتاد على حكم امراء الجند وتعسفهم منذ قرون ، ولم تعرف الاجيال آنئذ حكما سواه . فانعدمت المقاومة المشتركة للانظمة الجائرة ولم يعد من يتطلع الى الحرية والكرامة ، وانحصرت المنازعات بين امراء الجند فتعاقبوا على الحكم ، والشعب لاه عن ذلك كأن لا شأن له به ، مع انه هو موضوع الخصام .

ثم اتى العثمانيون والبلاد العربية بعيدة عن عاصمتهم . فانيط امرها بولاة ومتسلمين كانوا شرا من الامراء السابقين . كان هؤلاء الولاة يتولون البلاد واهلها يتصرفون بهما كما يشاءون ويحلوا لهم ، دون وازع او قيد ، وذلك لقاء دفعهم للدولة مبلغا من المال وبعض الجند . ولما ضعف شأن الدولة العثمانية لم يبق لها على الولاة الا سلطان اسمي . وما كانت هي تستطيع اختيارهم كما تريد ، بل كانت تسلم بالامر الواقع فتولي من كان ذا عصبة قوية . وكثيرا ما عمدت الى تعيين الاشقياء الامين لتأمن شرهم . ولم يكن للناس ضامن لحياتهم واموالهم واعراضهم ولا عاصم لهم من جور الولاة وتعسفهم . فقد تراخت الضوابط الدينية ولم تقم مقامها روابط قومية او اخلاقية او قانونية او انسانية . وقد يثور

الناس على حاكم ظالم فيقتلونه ويقفلون راجعين ، لأن فكرة التنظيم السياسي كانت مفقودة .

وكان الولاة يحارب بعضهم بعضا بالمرتزقة من الجند الذين يجمعونهم ملوحين لهم لا بالاعطية فحسب بل بالسلب والنهب واستباحة الحرمات . واذا عينت الدولة واليا جديدا كان عليه ان يجمع جندا لحسابه الخاص وبوسائله الخاصة ، فيؤلف منهم عصابة تهاجم الوالي السابق ، والا طرده هذا او اعدمه .

ثم اختل الامن واضطربت الامور في عاصمة الدولة وفي كافة ارجائها ، واصبح الجند من الانكشارية عبارة عن عصابات همجية من الاشقياء المسلحين . وادى فقدان الامن الى استيلاء الاعراب على البراري ومابين المدن ، وانكشت كل مدينة على نفسها تعاني الظلم والفقر . واستمر ذلك حتى عهد الاصلاحات العثمانية .

فلما بلغ السيل الزبى ولم يعد في قوس الصبر منزع ، حمل السلطان محمود الثاني في اوائل القرن التاسع عشر « السنجق الشريف » واحل دم الانكشارية ، ونادى الشعب العثماني للقضاء على هذه الآفة . فلبى الشعب هذا النداء وسار وراء الخليفة فقضى على هذا العنصر ، الذي يبني المجد ، او يهدم الكيان اذا فات زمامه من ايدي السلطة الشرعية . وكان هذا الحدث العظيم بداية النهضة والبعث . ولم يلبث بعض المصلحين من وزراء الدولة ان وضعوا اسس الاصلاحات العصرية لتنظيم الدولة العثمانية . ومهد ذلك السبيل لانبثاق فجر النهضة العربية .

القسم الثاني

آلام الحاضر

الفصل الاول

النهضة العربية الحديثة

اسس النهضة ومبادئها ، التوجيه الفكري ، الحويات الخارجية والداخلية

بدء تنبه الشعور القومي عند العرب منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر بتأثير عوامل متعددة . منها الاتصال بالغرب ونشوء الفكرة القومية عند الاتراك شركاء العرب في الدولة العثمانية ، وانتشار التعليم الحديث . وقد كانت النهضة في البداية لغوية ثم انقلبت الى نهضة سياسية في اوائل القرن العشرين .

تسبق النهضات القومية عند الامم ، باعتبارها ثورة على الحاضر السياسي والاجتماعي ، نهضة فكرية يقوم بها الكتاب والمفكرون ، فيوضحون الاسس الجديدة للنهضة وجوهرها من النواحي الفلسفية والاجتماعية والسياسية . فالنهضة الالمانية قامت على اسس التهيئة الفكرية التي حملت مشعلها طائفة كبرى من الفلاسفة والمفكرين والادباء منذ القرن الثامن عشر فهيأوا اسباب الوحدة الالمانية . وقد حللوا النفسية البشرية والجرمانية والعقل المجرد واساليب الفكر ونزعاته واتجاهاته ، وحللوا القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة امام الشعب الالماني . وادت هذه النهضة الى انطلاق الشعب الالماني وبروزه

في كافة ميادين الفعالية البشرية ثم الى تحقيق وحدته السياسية .

وفي فرنسا ان الثورة الكبرى قامت على اساس النهضة الفكرية التي كان اقطابها رجال « الانسيكلوبيدي » ومدرسة حقوق الطبيعة والانسان وفلاسفة القرن الثامن عشر الذين اوضحوا علة وجود الدولة وغاياتها وقيمة الفرد في المجتمع . وانتهى ذلك الى اقرار سيادة الامة واعلان حقوق الانسان والمواطن والى الحكم الشعبي لا في فرنسا وحدها بل في اكثر ارجاء العالم .

وفي تركيا ان الثورة التي قام بها اتاتورك سبقتها تهيئة فكرية بدأت منذ اوائل هذا القرن . ولا تتضمن هذه النهضة الفكرية ابتكارا جديد ولكنها كانت مع ذلك على جانب من الاهمية من حيث انها ترمي الى استبدال فلسفة في الحياة بفلسفة اخرى هي المنتشرة في العالم الغربي بكافة نواحيها الفكرية والعقلية والاجتماعية وحتى السياسية . فالاتراك انتقلوا من الشرق الى الغرب .

اما النهضة العربية فقد نجد لها بعض الاسس في تعاليم السيد جمال الدين الافغاني والامام محمد عبده المصري . ولكن هذين كانا يحملان فكرة نهضة اسلامية ، قائمة على اساس الاصلاح الديني . وهنالك اساس ادبي لهذه النهضة قوامه الاشادة شعرا ونثرا بالقومية العربية .

ان وضع اسس فكرية للنهضة العربية اشد ضرورة للعرب مما هو للامم الاخرى . وسبب ذلك ان الامة العربية نامت في القرون الوسطى واستيقظت في القرن العشرين ، فواجهت عالما جديدا يختلف في عقليته وفي فلسفته الاجتماعية والفردية ، وفي اساليب الحياة وطرقها ، وفي اسباب القوة والضعف عن العالم الذي تركته قبل سباتها . فما هو المبدأ الذي تسير عليه في هذا العالم الجديد ؟ .

ان النهضة العربية الحديثة ، بمظهريها السياسي واللغوي ، قامت على اسس قومية . فساهم فيها منذ البدء المسلمون والمسيحيون على السواء .

وهي بهذه الصفة مستجمعة للشرط الاول من شرائط النهضة السياسية . وترتكز ايضا على اسس تاريخية . فيقظة العرب نشأت عن رجوعهم الى الماضي وذكرياته : ان انتقال الفكرة القومية من اوربا الى الشعوب العثمانية جعل العرب يذكرون ان لهم ماضيا مجيدا وحضارة رائعة . وتطلعوا الى مستقبل يكون لهم فيه كيان مستقل ، وحسبوا ان مجرد تحقيق هذا الكيان السياسي يوصل الماضي بالحاضر فتكون لهم الدولة القوية والحضارة اللامعة .

ولكن ماهي هذه الحضارة المرجوة ، وبعبارة اخرى ما هي الاهداف الفكرية للمجتمع العربي الجديد ، التي تبعث فيه روحا جديدة تدفعه الى الامام؟ اهي الحضارة الاوربية بمبادئها واساليبها العقلية وغاياتها الفلسفية والاجتماعية هي ما نتقبله ونرجو المساهمة فيه فتصبح بلادنا مركزاً من مراكز اشعاع هذه الحضارة ؟ اذا كان الامر كذلك وجب علينا تحقيق تغيير اساسي في العقلية وطراز التفكير ام هي حضارتنا التاريخية بأسسها وقواعدها وطرازها العقلي والعملي ؟ ان هذا يفرض علينا اتجاهات اخرى . او هو اسلوب جديد ، لا هذا ولا ذاك ، فما هو ؟

ليست القضية قضية جدل نظري ، وانما هي النهضة بأسسها واتجاهاتها، فليس المجتمع امة كاملة ناهضة الا اذا كان موحد الشعور والاهداف الاساسية على الاقل . اما المجتمع الذي تتجاذبه الدوافع المتعاكسة من الامام والوراء بقوى متساوية ، فيبقى حائرا ، فهو معرض للجمود .

فما هو شكل المجتمع الذي نريده للامة العربية ، وما هي القوى الاصلية والقيم الروحية التي نعتمد عليها لتحقيق اهدافنا ، بل ما هي اهدافنا البعيدة ومثلنا العليا ، وما هو شكل الحكم واسسه واساليبه التي تنطبق على طبيعة الشعب العربي فيوطد العزم على ايجاده والمحافظة عليه الخ..

يظهر ان الوقت لم يتسع لمفكري الامة العربية لوضع اسس نهضتها. فقد فاجأتها الاحداث متتابعة بسرعة عظيمة ، فلم تكن هنالك تهيئة فكرية

كاملة وتوجيه واضح للنهضة العربية .

جاءت الحرب العامة الاولى فاتجهت افكار الامة العربية الى الحلول السياسية . ثم كانت التجزئة وانصرف كل قطر الى معالجة وضعه السياسي . وادت التجزئة السياسية الى تجزئة في الاهداف والاساليب المباشرة. فلما نال الشعب السوري استقلاله لم تكن اهدافه النظرية والعملية واضحة وطرحت كافة القضايا التي تستوجب الحل دفعة واحدة ، فتجاهلها البعض وجهلها البعض الآخر ، وراح الجميع يعيش ليومه لا لغده ويجد في الدعاية للاشخاص حلا لكافة المعضلات .

هكذا وجد الشعب نفسه في مطلع عهد الاستقلال بدون عقائد وقناعات ثابتة في شتى الامور وخاصة ماتعلق منها بشؤون الحكم ، حائرا بالنسبة للاهداف الفكرية والاجتماعية حاصراً اهتمامه بالاشخاص لا بالافكار والاساليب .

. . .

عاشت البلاد العربية في الشام والعراق ومصر قرونا طويلة في ظل حكم هو اشبه بحكم العصابات المسلحة . فانطفأت الحياة السياسية تماما ، وفقد الناس مفاهيم المجتمع السياسي وقيمة الانسان وحريته ، وفكرة التضامن ، ومفهوم الحقوق . ولكن بقيت الفكرة الاسلامية والمجتمع الاسلامي سائدة . فالبلاد ناضلت في حدودها الشمالية ضد الروم وغزواتهم منذ اوائل الفتح الاسلامي بصورة مستمرة . ثم كافحت الصليبيين من الغرب ، وضحت في سبيل ذلك بكيانها وبحرياتها واستسلمت لكل مسلم غريب اتى مدافعا عن دار الاسلام . وكان ان لم تطأ البلاد (في الداخل) ارجل الفاتحين من غير المسلمين . وعلى ذلك فمن تقاليد هذا الشعب التاريخية ان ينتفض انتفاضة الحياة لرد عادية كل اجنبي غير مسلم يهدده في عقر داره . ولكنه لا يأبه لما يجرى فيها بعد ذلك . فاذا حاول الفرنسيون بسط حكمهم على الشام اصطدموا بارادة جامحة للشعب السوري للانفلات والتملص . فهو على ضعفه المادي والمعنوي لا يضم في اعماق نفسه فكرة الخضوع لأجنبي غير مسلم ، بعد ان امتزج تاريخه الطويل بالنضال

ضده ونجح في رده والتخلص منه .

فالشعب يناضل بما لديه من وسائل ضعيفة ، بالاضراب والمظاهرات والاحتجاجات وبالثورات المسلحة عندما تتاح الفرصة . وحتى في ايام سكونه يشاهد اجماع روحي ضد هذا الاجنبي وتألم عميق لبقائه .

ولكن متى زال كابوس الاجنبي وطرحت قضية النظام السياسي في البلاد اي قضية حرية هذا الشعب وحقوقه ، اتخذ الامر شكلا آخر لان للقضية وجها خاضعا لعوامل مختلفة كل الاختلاف .

فاعتبار الدولة مؤسسة حقوقية شرعت لخدمة اغراض المجتمع هو مرتبط بوجود الفكرة القومية وبتغلبها على كل ما عداها من المشاعر والمؤثرات والنزعات الشخصية والاقليمية والعائلية والدينية والمسلكية . كما انه مرتبط بانتشار فكرة الحقوق ونفوذها الى افكار المجتمع . وان ضمان الحقوق والحريات السياسية الفردية والعامة انما هو منوط بارتفاع قيمة الانسان بنظر نفسه وبثقته بنفسه وبالمجتمع ، وبشعوره بالتضامن بينه وبين مواطنيه واخيرا بمعرفة الحرية وتذوق طعمها .

ان تطور المجتمع السوري من هذه النواحي لم يبدأ الا منذ برهة قصيرة ، ولا بد له من الوقت ليصل الى مرحلة جديدة من مراحل تكونه الاجتماعي والسياسي . وهو سائر بسرعة في هذا الطريق . فالشباب الواعي يلتهب حماسا لحريات البلاد ويبدي استعداده للنضال وللتضحية في هذا السبيل . وعدده يزداد يوما فيوماً فتزداد معه نسبة الوعي العام ، ولا شك انه سيحطم العراقيل التي تحول دون حياة الشعب حياة حرة يشعر المواطن بها بالعزة والكرامة . فعلى الشعب السوري ان ينظر للمستقبل باطمئنان . اما اذا رجعنا الى الماضي بالنسبة لهذه الامور فقد نرزح تحت وطأة التاريخ .

الفصل الثاني

الاوضاع الاستقلالية

العهد الاستقلالي، التربية السياسية وضرورتها، الفكرة الشخصية وفكرة القانون، المشروعية والانقلابات، الفرق بين الدكتاتورية المذهبية والحكم الكيفي، الحيرة العامة

عندما اتيح للشعب السوري ان يمارس استقلاله التام وجد لديه دستورا جاهزاً وضع اسسه ممثلوه الشرعيون خلال الانتداب. وهو مبني على النظام النيابي بشكله التقليدي السائد في العالم.

واذا كان التوجيه الفكري ناقصاً وكانت الاهداف غامضة لانصراف الناس الى النضال السياسي في عهد الانتداب، فان الظروف الجديدة التي هيأها الاستقلال التام والدستور الديمقراطي كانت جديرة بان تفسح المجال امام مفكري الشعب وقادته لدراسة القضايا المطروحة امام كل شعب مالك لزمامه. فيخرج المفكرون من هذه الدراسات بقناعات وعقائد مبدئية تؤلف على اساسها الاحزاب، وتكون هذه اطاراً للحياة السياسية.

ولكن غالب الاحزاب عندنا ذات صيغة سياسية بحتة. وقد تتضمن برامجها مبادىء اقتصادية وادارية واجتماعية. الا ان اهمية هذه تأتي بالدرجة الثانية بنظر واضعيها انفسهم. وينشأ عن ذلك ان هذه البرامج تتضمن بسهولة كثيرا من الافكار والمبادىء التي لاتنطبق كل الانطباق على نزعة واضعيها الصميمية، فهي ليست بالتالي نتيجة دراسات حقيقية وقناعات مبنية عليها.

ومن جهة سير الحكم ان الدستور آلة دقيقة يحتاج دورانها الى خبرة تامة من مع دوي العلاقة، وهم الحكام والشعب معا.

ففي كل نظام ديمقراطي يقوم الشعب بدور اساسي في تسيير الامور. والخبرة لاتلد من تلقاء نفسها بمجرد وضع النصوص بل تحصل بنتيجة التجارب

الطويلة ، وممارسة الحكم ، واصلاح الاخطاء الواقعة ، والتقدم خطوة فخطوة .

فمن الطبيعي ان لايسير النظام النيابي ، او اي نظام آخر ، بدون اخطاء وعثرات عندما يطبق للمرة الاولى في بلاد كسوريا مستقلة ومسؤولة عن اعمالها . والمهم ان تمارس البلاد نظامها النيابي الحر . فاذا وقعت اخطاء وتعثرت الآلة الدستورية ، أصلحت تلك الاخطاء شيئاً فشيئاً بنسبة ارتفاع مستوى الادراك الشعبي وتجارب المسؤولين ، حتى تزول تدريجيا المفاسد الناشئة عن تقاليد العصور الماضية ، والتي تكونت في ظل الحكم الكيفي الحـــالي من روح القانون ومن مفهوم المصلحة العامة . فالقصة قضية تربية سياسية للحاكم والمحكوم معا وهي تحتاج للوقت .

وان اهم نقطة في التربية السياسية للمجتمع السوري هي ضرورة استبداله الفكرة الشخصية بالفكرة القانونية . فقد اعتاد الشعب منذ اعصر طويلة على نظم لاقانون فيها غير الارادة الكيفية . واعتاد على معالجة الامور العامة والخاصة من وجهة نظر شخصية نظرا لفقدان ثقته بالقانون والنظام . فلابد من صرف كافة الجهود بانواعها لازالة هذا الاعتقاد من اذهان الشعب بالنسبة لوضعه الاساسي الجديد . فالدستور مثلا وهو القانون الاساسي الذي انشئت به الدولة ، ينبغي العمل على اقناع الجماهير بقدسيته بحيث ينفذ احترامه تدريجيا لاذهان الناس فتتعلق به وتحرص عليه وتجد به ملاذا . ولايتم ذلك الا بتنفيذ احكامه بدون هوادة فتتمتع الجماهير بفوائده وفي مقدمتها ضمانه للحريات وللحقوق وتأمينه للمصالح العامة . والثقة به من الحا والمحكوم تساعد على ممارسة احكامه بدقة .

ان الشعوب بحاجة للتوجيه من قادتها . ولكن القادة في سوريا على الرغم من اخلاصهم وحبهم لوطنهم كانوا هم انفسهم متأرجحين بين الفكرة الشخصية وفكرة القانون . ففي الجلسة الاولى التي عقدها المجلس النيابي السوري عام ١٩٤٣ اثر اعلان الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية ، لقب المرحوم السيد سعد الله الجابري فخامة السيد شكري القوتلي رئيس

الجمهورية « بالزعيم الرئيس » . ولا شك بان السيد الجابري اراد بها كلمة مجاملة فقط ولكنها كانت خطيرة للغاية . فرئيس الجمهورية يتمتع بحقوق وصلاحيات حددها الدستور بدقة . واما الزعامة فهي تتخطى الدستور والقوانين . والدستور يستمد قوته من الارادة العامة والرغبة الاجماعية باحترامه وجعله شرعة الحقوق والواجبات، والا كان عبارة عن قصاصة ورق. فلا بد من الباسه صفة القدسية لتنبثق عنه وحدة مشروعية الاعمال والاقوال وليصبح الوازع بين الناس وبين الحاكم والمحكوم .

اما اذا اشرك معه القائمون عليه ولو عن نية حسنة « الزعامة الشخصية » وذلك في شعب لم يعرف منذ قرون الا حكم الزعامات ، اصبح الدستور منذ اليوم الاول هزيلا لا قوة له على تحمل المزات العنيفة . ومن الضروري التأكيد بان احترام الدستور وتقديسه لا يتجزأ بالنسبة لمواده او بالنسبة للسوريين، فهو اما ان يكون محترما اوان لا يكون، وخاصة في شعب ينبغي تمرينه على الثقة بالدستور والاعتماد عليه . ثم نمت وترعرعت فكرة « الزعيم الرئيس » وكان لها اثرها المباشر والظاهر بالسياسة والادارة . وبعبارة اخرى تنازعت فكرة القانون والنظام مع فكرة الزعامة الشخصية . واذا رجحت الثانية على الاولى في كثير من مظاهر الحكم فهي لم تتغلب عليها تماما لا من حيث الشكل ولا من حيث الجوهر لان الوعي القومي كان آخذا بالازدياد . وقد تمتع الناس بالامن وبالحريات السياسية . وكان للمرء ان يسلك سبيل المعارضة النزيهة بدون حرج ، شرط ان يعف عن المغريات وان يتحلى بالشجاعة والصدق . واصبحت الاعمال الحكومية عرضة للرقابة والنقد ، فقومت الرقابة الشعبية والمجلسية الامور لحد ما ، ودفعت بالآلة الحكومية نحو الانشاء والتعمير .وبكلمة واحدة سارت البلاد شوطا لا بأس به الى الامام في ظل النظام النيابي رغم المفاسد الكثيرة الناشئة عن فكرة الزعامة والنزعات الشخصية من جهة ، ونقص التربية السياسية من جهة اخرى .

لقد كان النظام النيابي اذاً جوا صالحا لرقي المدارك الشعبية والحصول على التجارب والخبرة اللازمة للحكم . بل كان هو الطريق الوحيد لاستكمال اسباب التقدم والاصلاح . ومن الطبيعي ان يتم هذا بصورة تدريجية ، فتتعثر الامور مرة وتسير طريقها السوي اخرى ، ويكتسب الجميع شيئا فشيئا الخبرة اللازمة لممارسة الحقوق السياسية . وكان ذلك منوطا باستقرار الوضع الدستوري وثباته وسيره نحو تغلب فكرة القانون على فكرة الشخص .

ولكن الظروف لم تسمح للبلاد باستكمال خبرتها وتربيتها بهدوء ، الامر الذي كان من شأنه توطيد استقلالها وحريتها . فالناس في بلادنا فطروا على طلب الكمال من غيرهم وعلى التماس الفطرة بدون تهيئة اسبابها . فادى التطور الفكري الى فتح ثغرة بين الحكومة والرأي العام زادت في توسعها كارثة فلسطين وحادث تعديل الدستور باسلوب غير اعتيادي . ولما بدأ الشعب بالتبرم بالسلطة القائمة وتزعزعت ثقته بها لم يعد امامها الا ان تضحي باشخاصها موقتاً او ان تحاول البقاء معتمدة على القوة . وهنا ارتكبت الخطيئة الثانية فرجحت السلطة القائمة اللجوء الى القوة العسكرية لاقرار الامور . واذا شعرت القوة العسكرية انها اصبحت دعامة اساسية للسلطة في بلاد لم ترسخ فيها بعد فكرة احترام الدستور لم يعد مايمنعها من استلام زمامها والقضاء على النظام الحقوقي في الدولة .

ان الانقلابات العسكرية هي خروج على المشروعية وتحطيم لها وانطلاق من قيودها . وهي لذلك خطيرة جدا ولا تشبه بكثير او قليل الثورات العقائدية الشعبية . فهذه لا تستهدف القضاء على فكرة المشروعية بل استبدال موضوعها في حين ان الانقلاب العسكري يؤدي لقتلها . فاذا حدث ذلك في بلاد ناشئة لم ترسخ فيها بعد فكرة النظام ، أدى لزوال الروابط المعنوية والحقوقية الواهنة الكائنة بين الدولة كمؤسسة حقوقية وبين الافراد ، ولا تبقى آنئذ الا رابطة القوة ، فتصبح الارادة

الكيفية ميزانا للامور ، وتزول القيم المعنوية التي كانت قد أنشات الرابطة الخلقية والسياسية في المجتمع ، ويمسي كيانه في خطر .

ومن الصعب جدا آنئذ ارجاع الامور الى نصابها . فعلى اي اساس يكون ذلك ؟ ان اخضاع القوة مجددا لسلطان الحقوق وللنظام الديمقراطي يستلزم جهادا شاقا ووقتا طويلا واجماعا من الامة .

الثورات الشعبية والانقلابات العسكرية .

لقد عزى بعض الناس كثيرا من المفاسد التي شكا منها الشعب خلال الحكم الدستوري الى النظام النيابي نفسه ، وتطلعوا الى نظام جديد يماثل الانظمة الديكتاتورية التي قامت لتحقيق اهداف الثورات العقائدية في بعض البلاد الاخرى . والواقع ان المفاسد المذكورة انما نشأت لا عن النظام النيابي ، بل عن عدم تنفيذه بحذافيره بسبب استمرار فكرة الزعامة ولنقص الخبرة والتربية السياسية لدى الحاكم والمحكوم . اما النظام النيابي فهو سائد اليوم في العالم بأسره تقريبا . فاذا عزى الى الحكام في النظام المذكور اهمالهم القانون وايثارهم بعض الناس على بعض فأن هذه الحلة فيهم اقوى واشد في الانظمة الكيفية . ولا يقضي عليها ، مهما كان نوع النظام ، الا ارتفاع مستوى الحكم ، وهو امر يتعلق بالحاكم والمحكوم معا . واما استغلال النواب لنفوذهم السياسي فان ناخبيهم يحاسبونهم عليه ابان الانتخابات المقبلة فيما لو استقر النظام واتيح للناخبين العودة الى صناديق الاقتراع مرات عديدة في ظل نظام دستوري ثابت ، الامر الذي لم يحصل حتى الآن .

وقد يستوزر من لا يستحق الاستيزار . ولكن هذا ليس من مفاسد النظام النيابي بل من نقص الكفاءات العامة وهو في غير النظام النيابي اظهر منه فيه . واما اختلال هيبة الحكم فقد نشأ ، منذ الانقلاب الاول ، عن تجزئته بين السلطات الدستورية وسلطات غير دستورية وغير مسؤولة . فارتفاع مستوى الحكم لا يكون الا تدريجيا وبنسبة ارتفاع مستوى التربية السياسية عند الشعب . ولا يمكن ان يتم ذلك

الا في ظل نظام حقوقي وشعبي حر . اما الرغبة بتقليد الانظمة الدكتاتورية فناشىء عن الجهل بهذه الانظمة وعن النظر اليها نظرة سطحية جدا .

ان الانظمة الدكتاتورية في اوربا تحطمت جميعها في الكوارث التي قادت اليها شعوبها . واذا نجت تركيا من ذلك فان اتاتورك، وهو بطل قومي لايشبه غيره ، غادر هذا العالم قبل نشوب الحرب العالمية ، وقد احترم دوماً شكل النظام النيابي . وكان يحمل فكرة عمل خلال حياته على تحقيقها . اما اسبانيا فالوضع فيها لاشبه له في بلاد اخرى : فالشعب الاسباني متطرف في نزعاته واندفاعاته ، وهو يعتقد اليوم انه مخير بين نظامين لاثالث لهما النظام الحالي او الشيوعية . ولما كان لايميل بمجموعه الى الشيوعية فلابد له من التمسك بالنظام الحالي . فالاسبان قوم لاتوسط عندهم في العقائد سياسية كانت او دينية .

لقد ذهب البعض في بلاد العرب الى ان نهوض المانيا بعد كبوتها في الحرب العالمية الاولى راجع الى النظام النازي والدكتاتورية الهتلرية . في حين ان مرده الحقيقي الى حيوية الشعب الالماني وخصائصه الهائلة . يدل على ذلك تجدد نهضة هذا الشعب ووثبته الحالية بعد العثرة الثانية في الحرب الاخيرة . فالمانيا اليوم عادت رغم تجزئتها السياسية امة كبرى يحسب العالم ودها ولما تمض على الحرب الاخيرة وماجرته من الكوارث بضعة اعوام ، وليس فيها اليوم نازية ولاهتلرية . اما هؤلاء فيكفي ان يلقي الانسان نظرة الى عدد لايحصى من الوثائق والكتب ذات المصدر الالماني او الانكليزي او الاميركي ليرى ان المانيا ماكانت لتسحق حربيا وسياسيا لولا ان امورها كانت موكولة لرجل فرد غير مسؤول . فان هذا إن فاز برأي صائب وبتدبير موفق في قضية ما اصاب نجاحا موقتا ، ولكنه ان اخطأ تمادى في الخطأ ، كما جرى في السنين الاخيرة للحرب ، واستحال ردعه عنه لانه حاكم بأمره ، فأورد امته موارد الهلاك . وقد رأى عظماء الالمان وقادتهم منذ ١٩٤٣ ان امتهم

ساثرة الى حتفها اذا بقي الطاغية في الحكم ، فاملت عليهم وطنيتهم واخلاصهم ضرورة التخلص منه . ولكن سوء حظ المانيا شاء ان يفشلوا في ذلك فعجزوا عن انقاذ بلادهم في الوقت اللازم . وان نظرة واحدة ايضاً على الشؤون الايطالية وعلى حالتها السياسية والروحية تكفي للاعتقاد في انها لو لم تكن خاضعة عام ١٩٤٠ لحكم الفرد لامتنعت عن دخول الحرب ولتجنبت الفضيحة والكارثة .

ان الامة العربية امة فردية يفكر افرادها مستقلين ويعملون مستقلين ، فلا تنمو افكارهم ولا تزدهر اعمالهم الا في جـــو من الحرية الفردية والاستقلال . ولا يضمن ذلك لهم الا نظام لا يكون فيه للفرد على الآخر سلطان الا ما كان مستوحى من الارادة المشتركة الحرة ، اي من القانون . وهنالك ما هو اهم من ذلك كله ، ان بلادا قديمـــة العهد بالنظام وبالدولة المنظمة قد تسمح لنفسها ، في ظروف استثنائية ، القيام بتجربة موقتة للحكم الفردي . ولكن بلادا جديدة كسوريا خضعت خلال قرون طويلة للحكم الفردي فما اعتادت النظام ، وتريد اليوم انشاء دولة بايجاد مؤسساتها المنظمة ، تعجز حتما عن ذلك اذا هي عادت للحكم الفردي ، لأن هذا معناه صرف النظر عن ادخال روح القانون والحقوق في نفوس الشعب . ففكرة الدولة في هذه الحالة مرتبطة بفكرة نظام عام يشترك بايجاده الشعب بحرية تامة ويمارسه على اسس غير تلك التي عاناها في تاريخه الطويل .

وعدا عن ذلك فالانظمة الدكتاتورية التي نشأت في اوربا بين الحربين العالميتين لا تشبه الحكم الفردي الا شكلا وبينها فروق كبيرة :

١ ـ ان الدكتاتوريات الحديثة تقوم لتطبيق نظريات جديدة في السياسة او الاجتماع او الاقتصاد ، نشأت خارج الحكم وكافح لأجلها فريق من الشعب . اما الحكم الفردي فيقوم على استعمال القوى الحكومية فقط ، دون اي اساس شعبي واي فكرة معينة يرمي لتنفيذها . والامم الحديثة التي بلغت درجة معينة من الرقي الفكري لا تسلم قيادها لشخص او لطغمة

لا تحمل فكرة معينة تستهويها . والفكرة او العقيدة السياسية ليست عبارة عن الفاظ وتأكيدات يشع منها التناقض . فللامم في زماننا هذا اعين تبصر وعقول تعي . بل هي اسلوب علمي يؤمن به فريق من الناس ويناضل لاجله قبل الاستيلاء على الحكم ، وليس الحكم الا وسيلة لتنفيذه . وتكون الديكتاتورية آنئذ قائمة لصالح مبدأ يشرف على تنفيذه حزب او شخص ، لا لصالح فرد من الافراد . اما الحكم الفردي فيقوم لصالح شخص معين يستخدم القوى المختلفة اداة لتنفيذ مآربه . ونظرا لفقدان المبدأ فان هذه القوى قد تتبدل وفقا لمصلحة القائم عليها .

ان هتلر كان يقول بفساد النظام الديمقراطي وبعجزه عن تأمين مصالح الشعب الالماني في الحالة التي كان فيها بعد الحرب العامة الاولى . وكان يرى ضرورة تطهير الشعب الالماني من العناصر الغريبة المفسدة التي دخلت فيه وهي العناصر اليهودية . ولم يدع يوما بأن النظام الذي شاده ديمقراطي . فالوطنية الاشتراكية تعتبر الدولة ، لا الافراد ، هدف المجتمع الالماني وغاية جهوده . واذا تعارضت مصلحة الدولة مع مصلحة الافراد وجب التضحية بهذه الاخيرة ، وعلى ذلك فلا بأس من تضحية حرية الفرد لتأمين مصلحة الدولة . وهذا يعارض النظرية الديمقراطية التي ترى ان هدف المجتمع هو حماية حقوق الفرد وحرياته . ومن الناحية الاقتصادية يرمي النظام النازي الالماني الى اشراك الدولة مباشرة مع رأس المال والعمل في ادارة المشاريع الصناعية . وقد وضعوا لذلك اسلوبا كاملا .

والفاشية الايطالية تعتبر الوحدة السياسية في المجتمع هي الوحدة المسلكية ، اي النقابة ، لا الافراد . فالنظام السياسي الفاشي قائم اذن على حصر الحياة السياسية بالنقابات وتمثيلها بالمجلس الوطني تحت اشراف وقيادة الحزب ، اما الفرد فلا يتمتع بالحقوق السياسية باعتباره فردا بل باعتباره عضوا في النقابة لأن قيمة الانسان بعمله لا بنفسه . وهذه النظرية تهمل ، كما يرى ، حرية الفرد بصفته هذه .

والديكتاتورية الاسبانية عبارة عن نضال ضد الشيوعية بغير الاساليب الديمقراطية .

ان هذه النظريات انتشرت لدى فريق من الشعب وتبناها حزب من الاحزاب قبل ان يستولي على الحكم . فالنازيون ناضلوا في صفوف الشعب سنوات طويلة قبل ان يستلموا الحكم . والفاشية ايضاً اعتمدت في نشأتها على قوى شعبية (القمصان السوداء) لا حكومية . وفرنكو قاتل القوى الحكومية سنوات طويلة قبل ان يستقر له الامر . واتاتورك قاتل الفاتحين الاجانب سنوات ثم انتصر عليهم وحقق استقلال الامة التركية فألقت اليه بزمامها على اساس شعبي .

اما الانقلاب الحكومي فلا يستند في نشأته على قوى شعبية ولا على نظرية من النظريات في الحكم بل على استعمال القوة فقط .

٢ - لايمكن استمرار حكم الديكتاتوريات الحديثة في الامم المتمدنة الا بتأمينها فوائد حقيقية يعجز عن تحقيقها النظام الديمقراطي العادي . وهذا هو الاساس الذي يبرر وجودها في نظر الشعوب . ولذلك فهي مضطرة دوما للحصول على انتصارات جديدة والا زالت علة وجودها. فما كان هتلر ليبقى في الحكم لولا انه بدأ بالغاء التعويضات الحربية للحلفاء ، ثم مزق الشروط العسكرية لمعاهدة فرسايل التي كانت تمنع المانيا من التسلح ، ثم احتل منطقة الرينانى المحرمة على المانيا ، ثم حقق الوحدة مع النمسا ، ثم ضم الى المانيا اراضي السوديت التابعة لتشيكوسلوفاكيا، ثم احتل هذه بكاملها ، ثم حاول استخلاص دانتزيغ فكانت الحرب العامة والكارثة على المانيا .

وموسوليني بدأ بايجاد الأمن الذي كان اضطرب في ايطاليا على اثر احتلال العمال للمصانع بعد الحرب الاولى وعجزت الحكومات السابقة عن تأمينه ، وظهر في العالم الدولي بمظهر القوي القادر باحتلاله جزيرة « كورفو » اليونانية على اثر قتل البعثة الايطالية في اليونان ، فشعر الشعب الايطالي بالعزة والكرامة . ثم اوجد في الادارة الدقة والنظام الذين كانا مفقودين ،

وحقق المشاريع الزراعية العظمى فعلا لا بترديد ذكرها في الصحف والراديو فقط ، ثم اضطر سعيا وراء انتصارات جديدة يقدمها للشعب ، للمغامرة في حرب الحبشة فاستولى عليها وانشأ الامبراطورية الايطالية . واخيرا غامر المغامرة الاخيرة للسبب نفسه في الحرب العامة فكانت الكارثة على ايطاليا .

واتاتورك لم ينصب نفسه ديكتاتورا بقوة الجيش وانما بدأ ، كجندي وطني ، بالنضال ضد اليونان ، وتحدى الفرنسيس والانكليز والطليان ونجح اخيرا في تحرير بلاده عسكريا وسياسيا . ثم قام بثورة اجتماعية اعتبره الشعب رمزا لها ، ثم الغى بمعاهدة مونترو اتفاقية المضايق والقيود المفروضة على السيادة التركية فيها . ثم استولى على اسكندرون وضمها الى تركيا وتوفي بعد ذلك . وقد كان تناوله الحكم من يد الشعب نتيجة طبيعية لفوزه في طرد الاجانب من تركيا .

وفرنكو قاد حربا اهلية دامية طويلة . فلما انتصر بها سلمه الشعب قياده . ان هذه الانتصارات هي علة وجود الديكتاتوريات في الامم المتمدنة . واما الاستيلاء على الحكم على اهون سبيل وبدون نضال فلا يماثل بشكل من الاشكال اندفاع الشعوب بقيادة زعيم عصامي لتحقيق اهداف قومية عسيرة .

٣ ـ بما ان روح القانون والنظام نفذت لاذهان المجتمع الحديث واصبحت الدولة عبارة عن مؤسسة حقوقية ، فالديكتاتورية لابد لها ، عند ولادتها ، من ولوج الطرق الشرعية لاستلام الحكم . فهتلر استلم الحكم بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية الشرعي المرشال « فون هندنبرغ » وذلك عندما اصبح حزبه صاحب الاكثرية النسبية في البرلمان الالماني . وبعد ذلك منحه المجلس والشعب ، بالطريق الدستوري القائم آنئذ ، الصلاحيات الواسعة الديكتاتورية . وموسوليني استلم الحكم بمرسوم صادر عن ملك ايطاليا الشرعي « فكتور عما نوئيل » وفقاً لاحكام الدستور الايطالي . واتاتورك انتخب رئيسا للمجلس الوطني الكبير ثم للجمهورية تحرير البلاد من جيوش الاعداء .

وعلى ذلك فالديكتاتورية الحديثة تحترم مبدأ المشروعية ، ولابد لها من ذلك في شعوب راقية . وهي ترمي لا الى الغاء المشروعية بل الى استبدال موضوعها فيما بعد .

ومع ذلك فان هذا الاستبدال عظيم الخطورة ولابد من تلمس طريقه بدقة وحذر . فاذا طرح مبدأ المشروعية جانبا زالت الرابطة الحقوقية التي انشأت الدولة على مر السنين ، واصبحت اعادة انشائها عسيرة جدا ولا بد لها من وقت طويل يبقى الكيان خلاله مهددا بالضياع .

ان الثورة الفرنسية الكبرى على ماكانت تنطوي عليه من فكرة اندفاعية ونظرية جديدة تستهدف استبدال « الحق الآلهي » بسيادة الامة ، اي استبدال مبدأ للمشروعية بآخر ، عجزت عن تحقيق هذا الانتقال بسلام . وذلك لانها اطاحت بمبدأ المشروعية القائم قبل ان تضع قواعد المشروعية الجديدة بشكل ثابت . فكان من جراء ذلك ان تعاقبت الدساتير والانظمة تهدم الواحدة الاخرى بسهولة كلية ، وتعاقب الاشخاص على الحكم وعلى منصة الاعدام . فكان دستور المجلس الوطني ، ثم حكم مجلس « الكونفنسيون » ثم نظام « القنصلية » ثم نظام « الامبراطورية » الذي جر فرنسا الى الدمار . ولم تستقر الحال الا عندما عادوا الى وصل الحاضر بالماضي اي الى مبدأ المشروعية القديم معدلا ببعض مبادىء المشروعية الجديدة . فعاد الملك الشرعي لويس الثامن عشر الى الحكم عام ١٨١٥ بدستور ينطوي على جزء من نظريات الثورة . ومنذ ذلك الحين تطورت المؤسسات الفرنسية بصورة تدريجية ، وتحققت شيئاً فشيئاً سيادة الامة مع مبدأ التصويت العام الحر والمسئولية الوزارية الخ .

ويؤكد علماء الحقوق بأن متانة المؤسسات الرومانية التي سمحت بدوام الدولة الرومانية الغربية أحد عشر قرنا يرجع الى ان الشعب الروماني احترم في كافة ادواره مبدأ المشروعية وتجنب الطفرة في تبديل الاوضاع . ولم يمنع ذلك المؤسسات الرومانية من التطور ، ولكن ضمن المشروعية وحكم القانون . ولا ريب بأن متانة المؤسسات الانكليزية راجع ايضا

لحد كبير الى احترام مبدأ المشروعية خـــلال القرون الطويلة ورغما عن التطور العميق .

ان المانيا اضطرت عام ١٩١٩ مرغمة بضغط الحلفاء لا مختارة ، الى قطع الصلة بماضيها الدستوري واقامة نظام جديد للحكم وضعت اسسه في مدينة « ويمار » . ورغم مزايا الشعب الالماني وولعه بالنظام ، فان النظام الجديد سار في مهب الرياح حتى انتزعه هتلر والنازيون وجعلوه دكتاتوريا فقادوا المانيا الى الهلاك . ولولا ظروف الهزيمة لعاد الالمان عام ١٩١٩ الى تقاليدهم الدستورية العريقة . ولو فعلوا لربما عجز هتلر عام ١٩٣٢ عن انتزاع الحكم من يدي قيصر المانيا وممارسته بالشكل الديكتاتوري كما فعل .

فالانقلابات القائمة على اساس هدم المشروعية عظيمة الخطورة جدا وخاصة في الشرق . والسبيل الوحيـــد للخلاص ولانشاء دولة تعيش الامـــة في ظل مؤسساتهـــا الحرة كريمة عزيزة كبقية الامم ويشعر المواطنون بالامن والطمأنينـــة . هو الجهـــاد في سبيل المشروعية التي اقرتها الامة بحرية بالاساليب الدستورية المقررة ، والنضال دوما للمحافظة عليها حتى تصبح مصانة من العبث . وهكذا تنفذ روح الحقوق الى الاذهان ويصبح الكيان السياسي حقيقة واقعية .

• • •

ان لكل شيء في العالم المتمدن اسم واصطلاح يدل عليه ، وللنظريات العلمية معانيها المعروفة .

وللعرب لغة غنية جدا بالفاظها وتعابيرها . وقد ولعوا بها منذ القديم ولعا كبيرا ، فأولوها القسط الاكبر من اهتمامهم وعنايتهم حتى اصبحوا يطربون لرنة الفاظها . ونتيجة لذلك طغى اللفظ على المعنى في اكثر الاحيان وانصرف الناس لشحذ القرائح بغية ابداع الالفاظ العذبة ، او لارهاف الآذان لسماعها .

ومتى تقهقر عالم المعاني وبرزت دولة الالفاظ سهل على الناس حل المعضلات العالمية والفكرية والقومية بنسيج من العبارات اللامعة . والتحري عن الالفاظ اسهل من البحث العلمي خاصة وان هذا يتطلب اليوم كمية ضخمة من المعلومات يستلزم الحصول عليها سنين طويلة من الجهد ، وثقافة لا تتيسر دوما ، فضلا عن شيء ولو يسير من الفطنة .

ومن الالفاظ الجميلة اليوم التي تختلف معانيها ومدلولاتها باختلاف الناس الفاظ « التقدمية » و « الوحدة العربية » و « الديمقراطية » و « انقاذ فلسطين » و « شتم الدول المستعمرة » الخ ويلوح ان قيم الافراد السياسيه تعلوا وتهبط بدرجة ترديدهم لهذه الالفاظ في خطبهم وتصاريحهم ضمن عبارات جزلة . والوحدة العربية مثلا محط الآمال . ويمتاز الناس عن بعضهم بعضا لابنسبة تعلقهم بها ، فكلهم يعبدها ، بل بنسبة الالفاظ الجديدة التي يوفقون لابتكارها لبيان احتكارهم لها دون سواهم . في حين ان من الثابت الاكيد ان فريقا من السوريين يكرهون الوحدة اكثر من الاستعمار خشية على مراكزهم التي تهددها الوحدة على ما يعتقدون. في هذا البحر الخضم من فوضى الافكار والمقاصد ومن اختلال مفاهيم الالفاظ التي يستعملها الزعماء حسب اهوائهم دون ان يقيدوا انفسهم بمدلولاتها الحقيقيـــة يستحيل على الجماهير ان تدرك معاني السبل المختلفـــة للحياة السياسية والاجتماعية ، فتميز فيما بينها عن وعي تام ، وتختار ما يحلو لها منهـــا عن عقيـــدة وايمان ، وتخلص لها .

وحبذا لو اقتصر مثلا بحث الوحدة العربية على القائلين بها عن صدق وايمان، ووجد اخصامها الشجاعـــة الادبية الكافية لبيان آرائهم الحقيقية بشأنها ؛ وحبذا لو تُركت الديمقراطية للمعتقدين بها صدقا وادلى انصـــار الديكتاتورية بآرائهم بجرأة واعتزازا كما فعل موسوليني وهتلر وفرنكو واتباعهم ؛ وحبذا لو امتنع الاقطاعيون والمحافظون عن الادلاء بآراء

تقدمية ، وحبذا لو كف عن ذكر الاستعمار واخطاره اليومية في كل صدد من يعتقد بأننا امة مستقلة قادرة على الدفاع عن حريتها .

لو كان ذلك لما التبست مفاهيم الامور ولما ضاعت الثقة بالصالح وبالطالح من الآراء والاشخاص ، ولما اصبح الناس في حيرة من الامر لا يلوون على شيء ويكادون لا يؤمنون بشيء بل لما تقهقرنا باستمرار في سعينا وراء كل جزء من أمانينا القومية ، وما زلنا . فوجود حد ادنى من الصدق والاخلاص في الاعمال والاقوال لدى القادة واصحاب الرأي مع الجرأة والصراحة ، وبعبارة اخرى ارتباطهم بشيء من المبادىء الاخلاقية شرط اساسي لاتخاذ المجتمع السوري شكلا جديا تتفتح معه الآمال .

القسم الثالث

آمال المستقبل

اذا اتيح للبلاد ان تمارس حقوقها في السيادة والحكم ، فما هي المبادىء والاساليب التي تتبعها لانشاء الدولة ولتأمين الاستقرار السياسي والاجتماعي ولاطلاق قوى الشعب لتعمل في سبيل تحقيق الاهداف العامة والمثل العليا .

الفصل الاول

الاتجاه العام

ان نظرة واحدة الى الوراء ، الى ما قبل خمسين عاما مثلا تثير الدهشة في نفوسنا لما نشاهده من تطور عميق طرأ على الامة العربية عامة وعلى الشعب السوري خاصة . ان هذا التطور يتناول النواحي المادية والمعنوية . فنحن نسير بسرعة نحو الغرب في جميع مظاهر حياتنا ، ولكننا نفعل ذلك مسيرين لا مخيرين . اذ اننا نؤكد بأن الغرب غريب عنا بفلسفته واهدافه السياسية والاجتماعية وبروحه وعقليته ، فنمقت فيه ذلك لاعتقادنا بأن لنا روحية تمتاز عن روحيته ، ونصرح بعزمنا على الاحتفاظ بهذا التراث . ولا يمنعنا هذا عمليا من ان نغذّ السير وراء الغرب في شتى مظـــاهر الحياة . هنالك اذن تناقض وتدافع بين اتجاهنا العملي من جهة وبين شعورنا الباطني من جهة اخرى ؛ فنحن لا نسير ساعين وراء اهدافنا التي يفرضها علينا شعورنا الباطني ، بل خاضعين للعوامل القوية التي تدفعنا باتجاه معاكس .

وعن هذا التدافع" ينشأ تعقيد نفسي يسمى بمركب النقص . وهو علة خطيرة جدا في الامم . فنحن نشعر بضعفنا وبقوة الغرب ، فنصر على اخفاء ضعفنا بالتنديد به اي بالغرب ، ونصر على التمييز فيما بيننا وبينه وعلى الافتراق عنه ، ثم نحاول بعد ذلك اللحاق به .

ان لمركب النقص هذا نتائج سيئة جدا من الناحية العملية . فهو يقيد تفكيرنا واعمالنا اكثر مما نظن في اتجاهاتنا النفسية والاجتماعية ، ويضللنا في علاقاتنا مع العالم الخارجي وكافة الامم الاخرى ، ويثير في نفوسنا شعور الالم والمضض ، وهو شر ما يعيق الانسان عن السير ويفسد عليه تفكيره .

فان شعورنا بقوة العالم الغربي وبضعفنا امامه يدفعنا الى الحذر منه ومن غاياته ومن حيلته وقدرته على الاستثمار . وليس لنا ثقة بانفسنا لمجاراته ومجابهته مجابهة الند للند . فنحسب دوما ان الطريق امامنا محفوف بالاخطار وان لا قدرة لنا على معرفة مواضعها ، او نخبط في ذلك خبط عشواء ، ونرجح اخيرا الانزواء في زاويتنا متذرعين برفض الخير والشر على السواء . ونحاول اخفاء فقداننا الثقة بانفسنا باتهام الاجنبي وتحميله كافة الذنوب والآثام والنوايا الخبيثة . ومن الطبيعي ان لا يمنعه ذلك مطلقا من تحقيق مقاصده بعزل عنا . فيثير ذلك مجددا فينا عاطفة السخط فنزداد ابتعادا عن اهدافنا ، ويزداد هو تقدما نحو ما يريد .

ان مركب النقص هذا سيطر مدة على بعض الامم الشرقية ثم تمكن بعضها من التغلب عليه فبرأت منه . وفي مقدمة هذه الامم الامة التركية.

وقد يزعم البعض بان الامة التركية لم تنشأ في الماضي مدنية خاصة بها ، وانما كانت تبنت المدنية الاسلامية ، وهي غريبة عنها في الاصل فلا غرابة في ان تعود فتتبنى المدنية الغربية وتسير في ركاب الغرب . في حين ان العرب انشأوا مدنية خاصة لهم ، فعليهم المحافظة على هذا التراث وعدم الاستسلام للمدنية الغربية بفلسفتها وروحها على الاقل ، وانه

يمكن ان يؤخذ منها ما يلائم عقليتنا وحضارتنا فقط .

في الحقيقة ليس ثمة حضارات مختلفة بل حضارة واحدة تلبس اشكالا مختلفة في تطورها التاريخي فالحضارة عبارة عن نور يضيء حياة الامم بالعلم والفكر والفن . ويتنقل مركز الاشعاع فيه من امة لاخرى ومن قارة لاخرى . وقد كانت هنالك حضارات لامعة ، في العصور الاولى في مصر وسوريا والجزيرة والعراق وفي الهند وفي الصين . ولكنها كانت موضعية وخاصة بكل من هذه الامم نظرا لفقدان الاتصال الفكري والمادي في تلك العصور . وبعد ذلك شعت انوار المدنية اليونانية في جنوبي اوربا ، ثم انتقل مركز الحضارة الى رومية فانتشرت في شواطىء الابيض المتوسط . ثم تناولها العرب والاسلام فكان مركز اشعاعها في بغداد ودمشق والقاهرة والاندلس ، ثم انتقلت الى اوربا الغربية والشمالية فأمريكا . ولما كان اساس المدنية هو المعرفة واكتشاف حقائق الطبيعية والفكر فان كل مدنيه بنيت على اسس المدنيات السابقة لها اي على المعرفة التي توصلت اليها تلك المدنيات في الماضي . فالحضارة العربية اخذت عن المعرفة اليونانية ما اخذته ونقلتها الى الشعوب الاوربية مع ما اضافته عليها في شتى الميادين .

لاشك ان الحضارة كانت في الماضي تتخذ الوانا مختلفة لدى انتقالها من امة لاخرى . فتطبعها كل منها بطابعها الخاص . اما الآن فان تقارب الامم المادي والفكري خفف من حدة الطابع الخاص واصبحت الحضارة ذات لون عام . فهي اليوم اذن ملك البشرية جمعاء ، او بالاحرى ملك من يعمل لها ويساهم فيها . واذ كانت كذلك فهي ضالة الجميع ، والهدف الذي تلتقي عنده كافة الشعوب من شرقية وغربية . لامجال آنئذ لنشعر بأننا غرباء عن الحضارة الحالية وعن اهدافها المادية والمعنوية . فقد ساهمت امتنا في الماضي البعيد في انشاء هذه الحضارة ، ولئن فاتتنا فيما بعد ، خلال حقبة من الدهر ، فاننا نعتزم بعد الآن المساهمة فيها مجددا بالاشتراك مع بقية الامم . اذا انتهينا الى ذلك لم يعد ثمة محل للتفريق بين الحضارات ، وبالتالي بين

الاهداف والاتجاهات العامة بالنسبة اليها .

ان ذلك لا يمس خصائصنا الروحية والقومية . فالحضارة اليوم ليست وقفا على امة من الامم بل، تشترك فيها اقوام شتى في الشرق وفي الغرب يحافظ كل منها على خصائصه القومية والدينية .

ان دعائم الحضارة الحالية وحدت بين كافة الامم ، على اعتبار ان الدعائم المذكورة هي : ١ ـ السعي للحصول على المعرفة اي لاكتشاف حقائق الطبيعة بالتفكير العلمي الواقعي . ٢ ـ والانسان باعتباره كائنا حرا مفكرا ينبغي احترامه واحترام مصالحه . ٣ ـ والنظام Discipline اي خضوع البشر في تفكيره وفي اعماله وفي اوضاعه الى قواعد ومبادىء . ٤ ـ والرقي الصناعي لتأمين ورفاه البشر .

اننا لنجد هذه الاسس نفسها في الحضارة اليونانية والرومانية كما نجدها في الحضارة الاسلامية . فالمعرفة كانت هدف المفكرين العرب . ولكن كثيرا منهم لم يستطيعوا تطهيرها تماما من عناصر الوهم والخيال اللاواقعي بالدرجة التي توصل اليها العقل الاوربي . وحقوق الانسان وحريته ومساواته كانت كلها هدفا مباشرا من اهداف الشرع الاسلامي والتعاليم الاسلامية العامة . وسارت كذلك الحضارة الاسلامية بالرقي الصناعي اشواطا الى الامام في الشام وبغداد والاندلس وغيرها ، بالدرجة التي كانت تسمح بها المعرفة آنئذ ، بينما لم تهتم الحضارة اليونانية بهذه الناحية كل الاهتمام . اما النظام والتنظيم فهو كائن في مبدأ نشوء المجتمع الاسلامي. ولكن هذا المبدأ لم يستطع التغلب تماما على الغرائز الفطرية والتقاليد للشعوب الداخلة في هذا المجتمع والتي لم تألف كثيرا النظام والتنظيم . وبقي هذا العنصر الهام من عناصر الحضارة غير بارز تماما في الحضارة الاسلامية بينما هو اوصل المجتمع الاوربي الى ما هو عليه اليوم من القوة والمتانة .

فاذا دخلنا مخيرين في صفوف الامم التي تساهم في الحضارة التي تسمى

اليوم بحضارة الغرب ، وهي في الحقيقة ثمرة جهود الشرق والغرب معا خلال العصور الطويلة ، بعد ان دخلناها فعلا مدفوعين بالتيار الجارف قضينا على مركب النقص وعلى شعور المرارة والمضض ، واتضحت امامنا اتجاهاتنا الفلسفية والعقلية والسياسية والاجتماعية ، والتقت مع اتجاهات الامم الاخرى ، فساعدنا ذلك على حل قضايانا المختلفة ، وعلى تجنب الزلل ، وعلى تلمس الحد الذي تلتقي به عقولنا ومصالحنا مع عقول ومصالح الآخرين .

وانه لمن الخطأ الفادح ان نحسب ان بعض الامم تستهدف الخير ، واخرى تستهدف الشر وان للشرق اهدافا تعترضها اهداف الغرب . والحقيقة انه ما دامت الفكرة القومية سائدة ومتغلبة على الفكرة العالمية فكل امة تسعى لتأمين مصالحها بما لديها من وسائل ، او عن طريق توفيقها مع مصالح امم اخرى . وكما ان عدم استطاعتنا توفيق مصلحتنا مع مصالح الامم الغربية في ظرف من الظروف (كظرف القضية الفلسطينية) آلمنا وآذانا أذية كبرى فان ائتلافها في ظرف آخر (كظرف حصولنا على استقلالنا عام ١٩٤٥) ساعدنا مساعدة كبرى .

فالمهم اذن ان نطرح جانبا مركب النقص ومايولده من انعكاسات وردود فعل مضللة ، وان نسعى في اتجاهنا المشترك مع الامم الاخرى لتأليف مصالحها مع مصالحنا والدفاع عنها بالشكل والوسيلة التي تسمح بهما الظروف . وان الامة الالمانية دخلت في حرب طاحنة مع الامم الاوربية الاخرى شرقا وغربا ، وكادت تنتهي الحرب بابادة الكيان الالماني . ولكن الكارثة لم تخرجها عن مجموعة هذه الشعوب . وهاهي الآن تلم شعثها وتتلمس طريقها بين تلك الامم كواحدة منها ، دون ان تهمل ولاشك امانيها القومية التي تمليها عليها ضرورة البقاء والنمو .

ان اقبالنا على الحضارة الغربية ، باعتبارها مظهراً من مظاهر الحضارة العالمية ، يوجب علينا بالدرجة الاولى تبني اساليب التفكير السائدة فيها . اما الشؤون الاخرى فالشرق آخذ بها منذ زمن ، كارتياد مناهل العلم ،

والاقبال على الصناعة ، والاستفادة من المخترعات الحديثة .

والاساليب التي نشير اليها مبنية على : التفكير الواقعي ، والاعتدال ، والثقة بالنفس . فالتفكير الواقعي هو ان نرى الامور كما هي لا كما نتمنى ان تكون ، او مانتخيله منها . وان ندرس تطوراتها بمحاكمات عقلية حسابية لااعتماداً على ماسيأتي به الغيب او تمنحه المصادفات ، وان نستفيد منها بتوفيقها مع رغباتنا على قدر الامكان . وقديماً قال العرب : اذا لم يكن ما تريد فأرد مايكون .

والاعتدال هو ان نبتعد عن الاطلاق، فنضع دوما حدودا معقولة لتفكيرنا ولرغباتنا . والاعتدال يتطلب ان تكون حاسة التمييز بين الاشياء والافكار والاشخاص مرهفة دقيقة تساعدنا على التفريق بين الخير والشر والممكن والمستحيل والصحيح والكذب ، وذلك بدون تطرف وحماس يفسدان المحاكمة فلا نندفع طفرة ذات اليمين وذات الشمال ، ولا نجزم الابالبرهان . وقد جاء في الكتاب الكريم : ادرئوا الحدود بالشبهات .

والثقة بالنفس تتضمن معاني الرجولة من الجرأة والاقدام ومن الصبر والاناة والثبات . ولاعلاقة لها بالغرور وهو علة مرضية منتشرة في الشرق خاصة وناشئة عن امتزاج الانانية المفرطة بالجهل او بالعلم الناقص وهو شر من الجهل .

هذا هو الاتجاه العام الذي يقضي على مركب النقص . فاذا سلكناه وضحت امامنا الطريق وعلمنا ان للامم مثلا عليا واهدافاً بعيدة لاتنساها ولكنها لاتسعى اليها مباشرة كيلا تصاب بالعقم ، بل تخصص جهودها للوصول الى اهداف قريبة ممكنة ، ليست هي في الحقيقة الا مراحل لبلوغ الاهداف الحقيقية البعيدة . اذا علمنا ذلك اصبحت جهودنا مثمرة وتفاهمنا مع غيرنا ممكناً ، فنحن لانعيش لوحدنا على هذه الارض .

الفصل الثاني

قضية الحكم

الديمقراطية بالنسبة لسوريا وشروطها :

وحدة الصف الوطني ، القضاء على فكرة الزعامة ، النظام النيابي الصحيح

ناضلت البلاد السورية ربع قرن في سبيل استقلالها فنالت بذلك حقا مشروعا في ان تحكم نفسها بنفسها بمعزل عن التدخل الاجنبي ، وربحت الشوط الاول . الا ان خلو البلاد من الاحتلال الاجنبي لايعني استحالتها بصورة آلية الى دولة حائزة شروط الحياة والديمومة . فانشاء الدولة يتطلب ربح شوط ثان فيه من الجهد والنضال مالايقل عما استلزمه الشوط الاول . وربما لم ينتبه الناس في بادىء الامر الى اهمية هذا الشوط الثاني والى مايتطلبه من مشقة جهد ، لا لتنظيم الدولة على اسس متينة فحسب ، بل لتثبيت حقوق الامة وحريتها . فهدف الاستقلال هو اطلاق الشعب من عقاله وتأمين حرياته ، وهذه وسيلة وغاية بآن واحد : وسيلة لتحرير الفكر والعمل من القيود التي تكبلها ، وغاية لان الحرية بنفسها اثمن نعمة من نعم الحياة. وكما ان هذه الحرية مهددة من الخارج فقد تهدد ايضاً من الداخل . ولابد للشعب ليصبح حراً مستقلا من ان ينال حريته غلابا ضد الخارج وضد من يعبث بها في الداخل ايضاً . فالمهم ان يتمتع الشعب بنعمة الحرية فينطلق في سبيل تحقيق اهدافه العليا ويشارك الشعوب الحرة في سيرها نحو الحضارة والتقدم . اما اذا لم يكن حرا فلا فرق في ان يكون المانع لتمتعه بالحرية خارجيا او داخليا ، فالنفس الأبية لاتنظر الى لون القدم التي تدوسها ، بل هي تأبى الذل أياً كان مصدره .

وقد حسب الناس ان الشوط الثاني لاوجود له لان البلاد وجدت

لديها عند بزوغ فجر الاستقلال دستورا جاهزاً يرفع الشعب الى مستوى الشعوب الحرة ويرتكز على سيادة الامة الممثلة بمجلس نيابي ينتخب انتخابا حرا ، وعلى توازن بين السلطات تكون فيه الامة حكما عند اللزوم ، وعلى ضمان كامل للحقوق والحريات الاساسية للافراد والجماعات ، وعلى المساواة فيما بينهم .

الا ان هذه الضمانات للحريات وجدتها الامة جاهزة ولم تحصل عليها بعد كفاح . بلى ، كان ثمة كفاح وجهاد في تاريخ هذا الدستور ، ولكنهما كانا موجهين ضد الخارج فقط . ومن السهل ان تجمع الامة على النضال ضد الخارج لانه يكاد يكون من الغرائز الطبيعية لكل مجتمع ان يدفع عن نفسه تجاوز مجتمع غريب عنه . اما النضال الداخلي فيتطلب ان تتكون في المجتمع عقيدة ثابتة في حياته السياسية وفي اصول الحكم الذي يريده ، وان يعرف الحريات ويحن اليها حنينا بعد ان يتذوق حلاوتها فلا يرضى بانتزاعها منه لاي سبب كان . وبهذه الحالة يكون مستعدا للدفاع عنها ، وتكون هي بالتالي في مأمن من التعديات .

والعقيدة المذكورة هي الفكرة القومية ، اساس كياننا الحاضر . فلا بد من رسوخها وتعلق الشعب بها وبما تتضمنه من عزم على الحياة الحرة . وهي ما تزال عندنا في مهدها . وقد تنمو وقد تضمر مع الايام . وثمة ظروف مؤآتية لنموها ولارتفاع مستوى الوعي الوطني والسياسي لدى الشعب ، فينشأ دولة موطدة الاركان . كما ان دوام الظروف المعاكسة يؤخر ذلك . والظروف المؤآتية ، فيما يتعلق بالحكم ، هي :

١ـ **الحكم الديمقراطي** : ان للقضية الدستورية في بلادنا وجها يختلف عنه في بقية البلاد الاجنبية ، وخاصة تلك التي استقر كيانها كأمم مستقلة منذ امد طويل .

ففي هذه البلاد الاجنبية يمكن ان تعتبر الديمقراطية اسلوبا من اساليب الحكم . ويتعارض هذا الاسلوب مع الاشكال المختلفة للحكم الفردي سواء كان مستنداً على الوراثة او على التغلب او لبس حلة الاستفتاء القيصري .

ويتعارض ايضا مع الديكتاتورية الطبقية او الحزبية . وعندما يرتفع مستوى الادراك الشعبي الى درجة يشعر الفرد فيه بقيمته كانسان مفكر تصبح الديمقراطية ضرورة من ضرورات الحياة وعقيدة لا تناقش . وآية ذلك ان اي نظام في العالم ، باستثناء النظام السوفييتي المستند على ديكتاتورية العمال والفلاحين ، لم يعد اليوم يجابه المبدأ الديمقراطي وجها لوجه بل يحاول الاحتيال عليه . فالقضية لم تعد ، بعد زوال النازية والفاشية ، قضية مناقشة في الديمقراطية نفسها بل قضية تحقيقها عمليا وواقعيا.

ورغم ذلك فالامم التي استقر كيانها في دول مستقلة منذ قرون رثبتت امام العواصف التاريخية ، تقوى على احتمال تجربة من الديكتاتورية الطبقية او الحزبية تقوم لتطبيق مبادىء ثورة اقتصادية او اجتماعية او سياسية مبتكرة . وسواء انتهت هذه التجربة بكارثة وطنية او تلاشت بجرفها من قبل الشعب فان متانة الفكرة القومية لديه وقوة الشعور بالتضامن القومي والحرص على الكيان الغالي كفيل بالخروج من هذه المحنة بسلام.

اما الامة السورية فامرها يختلف عن ذلك . هي حديثة الكيان ولا تزال في ابان بنائه . وقد كانت الحرية وحكم الشعب نفسه بنفسه هدفها في النضال ضد الاجنبي وعلة هذا النضال . فاذا حرمت هذه الحرية والشعور بحكم نفسها بنفسها سقط الاساس الذي بني عليه كيانها . وبعبارة اخرى اذا لم ينعم الشعب بالحرية لم يشعر بكيان جديد ولا بالاستقلال . وعلى ذلك فالاستقلال الخارجي والحكم الشعبي مرتبطان ارتباطا لا تفصم عراه ، بالنسبة للشعب السوري ، وهما حلقتان في سلسلة واحدة.

فالديمقراطية ليست اذن في سوريا اسلوبا من اساليب الحكم كما هي في الدول القديمة بل هي قضية الاستقلال والكيان ، ورفع الشعب من وضع المحكوم الى وضع الشعب الحر . ولا يجدي في ذلك تأكيد المبادىء الديمقراطية بالاقوال والتأكيدات الكلامية فقط والجدال بالمحسوس ، فالقضية جد . ولابد ان يشعر الشعب بان نظامه السياسي منبثق عنه ضامن لسيادته ولحرياته الفكرية وخاضع لمراقبته . والا كان الحكم شديد

الشبه بالحكم الاجنبي ، فانصرف الشعب عن الاهتمام به والحرص عليه . وفي هذه الحالة ماهي الا بكرة او ضحاها الا والاجنبي عاد من جديد، الا اذا حالت دون ذلك مشيئته هو . اما القول بان حكم الفرد يؤمن تقدم البلاد وازدهارها باكثر مما تضمنه الديمقراطية نظرا لعدم نضوج الشعب ، فهو الحجة الرئيسية للاستعمار في البلاد المحتلة . فما زالت فرنسا وانكلترا تؤكدان بان الفوضى والفقر سيعمان البلاد المستعمرة اذا تركتاها وشأنها لانها عاجزة عن تأمين النظام والتقدم اللذان استتبا بوجودهما .

ومن ناحية ثانية ان الديمقراطية هي الحكم الوحيد الذي يأتلف مع طبيعة الشعب العربي ويسمح ببروز مواهبه . فالفكرة الفردية متأصلة في نفوس العرب ، ولا يمكن ان يكون هدف المجتمع العربي الا احترام الفرد وحريته ، وتحرير فكره من عقاله ضمن نطاق الغايات والمثل العليا . والجو الصالح لنمو الفكر العربي والفعالية العربية في شتى الميادين هو جو الحرية بخلاف بعض الشعوب الاخرى التي لاتحسن العمل الاجتماعي وتفكر تفكيرا اجماعيا ، فهي محتاجة للقيادة الفكرية والعملية فالحكم الديمقراطي الحقيقي شرط اساسي لحياة البلاد مستقلة .

٢ - **وحدة الصف الوطني** : ان نضوج الفكرة القومية الاستقلالية يتطلب اجماع الامة عليها بحيث لاتعود قضية رأي يساق بل عقيدة يعتبر الخارج عليها خائنا . ولما كان النظم الديمقراطي الحر مرتبطاً في بلادنا ارتباطا شديداً بفكرة الاستقلال نفسها فلا مناص من اعتبار الديمقراطية عقيدة عامة يعتبر الخارج عليها عدوا للوطن .

ان الاحزاب السورية التي قامت في صدر الاستقلال كانت تقر جميعها الدستور الديمقراطي . فهي اذن متفقة على مبادىء الاستقلال وصيانته من جهة والنظام الشعبي من جهة اخرى . وتباين الرأي بين الاحزاب انما كان فيما يلي ذلك من الشؤون، اذ لاقيمة للمبادىء وللاحزاب ولاعلة لوجودها الا في بلاد مستقلة عن الخارج وحرة في الداخل .

ولكن من الثابت الراهن في هذه البلاد ان الاحزاب اذا كانت متخاصمة

ومتنافرة لم تقف عقيدة او مبدأ لديها امام اندفاعها في هذا التنافر والتباعد الى الحدود القصوى . فهي تضحي بالكثير في سبيل خصوماتها . ويؤدي ذلك الى تراخيها وتهاونها فيما يعود للدفاع عما يجمع بينها من المبادىء الاساسية . فيصبح الكيان مهددا بجموعه لانه لايزال طريا يافعاً وقد كان قديماً من افظع هنات العرب ، ابان عزهم وسؤددهم ، ان ضغائنهم تطغي لديهم على كل حس آخر .

والاحزاب ضرورة مطلقة في كل مجتمع سياسي حر، يثبت وجودها حرية المجتمع وتطوره الفكري والمادي ، ويكون ضامنا لاحترام مؤسساته الدستورية وحقوقه الاجتماعية والفردية .

وللتأليف بين هاتين الضرورتين ، ضرورة توحيد الجهود للدفاع عن كيان الدستور الديمقراطي من جهة وضرورة انقسام الشعب الى احزاب تعبر عن الاتجاهات المختلفة للرأي العام الحر في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة اخرى ، لا بد من هدنة عامة تقوم على اساس التعاون بين الاحزاب مـــدة من الزمن لحماية الدستور الديمقراطي وتثبيت الاوضاع ريثما ترسخ التقاليد الدستورية وينفذ روح المشروعية الى الشعب فيوطد العزم على الدفاع عنها ويصبح النظام السياسي في في مأمن من مغامرات المغامرين . وخلال ذلك لا بد ان تضحي الاحزاب بما ينبغي التضحية به موقتا مع احتفاظها بمبادئها وبرامجها وحتى مع سعيها الى تنفيذها بما لا يمس مبدأ التعاون وحماية الدستور والنظام الديمقراطي .

ان الامم الراقية تلجأ الى التعاون القومي كلما داهمتها الخطوب والاخطار . واما عندنا فان هذه الاخطار كائنة في تعرض كيان الدولة والحكم الديمقراطي للانهيار في مطلع انشائها . فلا بد من تضافر القوى والجهود جميعها الدعم هذا الكيان وتثبيته وعدم تعريضه للهزات العنيفة .

وعلى ذلك فالحكومات الحزبية هي ما ينبغي ان نتجنبه مدة من الزمن. والوحدة القوميـــة في مطلع عهدنا بالكيان الديمقراطي شرط من

شروط بقائه وتمكينه .

٣ ـ **القضاء على فكرة الزعامة :** عاشت البلاد العربية عامة والسورية خاصة قرونا طويلة في ظل النظام الشخصي . وكان الاهتمام منحصرا بشخص الحاكم ، لا يتعداه . فنوع الحكم واسلوبه لا ينفصل بنظر الناس عن شخص الحاكم . فان كان حسنا او قبيحا عزى ذلك الى صفات الحاكم . ويمكن ان يعتبر ذلك طبيعيا في مجتمع لم يتوصل بعد الى حكم القانون .

اما الدولة الحديثة فهي مبنية على اساس آخر . فالدولة دائمة والنظام دائم في حين ان الشخص زائل . ولما كان لا يجوز تعريض الحكم للانقطاع وكان من اجل مهمات الحكم ضمان المستقبل ، فلا يجوز ان يكون حاضر الامة ومستقبلها موقوفين على خصال ومزايا شخصية قد توجد وقد لا توجد . ولذلك فالدولة مؤسسة يقوم عليها افراد يعملون بموجب قواعد ويخضعون لهذه القواعد . ويعقب بعضهم بعضا دون ان يكون لتبديل اشخاصهم اثر في حياة الامة .

فعظمة الامة وحيويتها كائنان في قدرتها على ايجاد افراد قادرين على خدمتها في كافة الظروف . اما اذا كانت حياتها متوقفة على خصال بعض الاشخاص ومزاياهم الاستثنائية فهي زائلة ومتقهقرة بزوال هذا الشخص وفقدان تلك المزايا .

ان هذا معلوم لدى الجميع لأننا نعيش في القرن العشرين . ولكن شعورنا الباطني هو خلاف ذلك . فوراءنا تقاليد قرون طويلة من الحكم الشخصي ، ووراءنا ثروة كبيرة من الادب والتاريخ بنيت على المبالغات في اطراء اشخاص او ذمهم واظهار آثارهم في حياة الامة . وقد اختلف الناس منذ صدر الاسلام وخلال التاريخ الاسلامي كله حول اشخاص فقدسوا بعضا منهم وكرهوا آخرين ، وسميت الدول والاتجاهات القومية باسمائهم وعزيت لهم . وكانت هذه الفكرة ، فكرة النظر الى كافة الامور خلال الاشخاص ، سببا رئيسيا

في تفريق الكلمة ، وفي عجز الامة عن الاتحاد والبقاء .

لقد ورثنا ذلك كله فكان له اثره الكبير في حياتنا الحديثة . فالحكومات في سوريا كثيراً ما تقوم بتدابير وترتيبات شخصية ، والاحزاب عبارة عن تكتلات شخصية ، وتجري ممارسة الحكم غالبا بالنسبة لاعتبارات شخصية وحتى القوانين تحمل احياناً الطابع الشخصي . فاذا شكى الناس تصرفات الحكام وشكى هؤلاء من مطالب الافراد فان مرد ذلك كله الى خصال قديمة في الامة العربية تشمل الحاكم والمحكوم ولا تأتلف مع فكرة الدولة في القرن العشرين . فالناس يبحثون دوما وابدا عن الزعيم ، ويبحثون فيه عن صفات اهمها ان يخدم انصاره في الحق وبغير الحق ، وان يكون كريما ، لا فرق بين ان يكونه بماله او بمال الامة . اما الزعيم فيبحث عن انصار مخلصين لشخصه . وتفكيره منصرف الى توفير اسباب دعم هذه الزعامة وتقويتها بالعناية بالاشخاص . ولما كان الزعيم الواحد عاجزا عن ارضاء كل الناس فلا بد ان يكون هنالك زعماء ، وان تنقسم الامة لا الى احزاب ذات آراء متباينة ، بل الى مريدين لزعماء مختلفين . ان هذا خليق بالنظام القبلي او بحياة الصحراء حيث لا عمل للانسان ولا ضامن لحياته الا بانتمائه لزعيم يحميه ويطعمه .

ومن الطبيعي ان تنخفض في هذه الحالة قيمة الفكر والمبدأ والقانون.

ان انشاء دولة سورية بالمعنى الصحيح متوقف لحد كبير على الجهود التي تبذلها الجماعات والافراد للتخلص من هذه الآفة الكبرى : آفة الزعامة ، وبعبارة اخرى للانتقال من طور الحكم الشخصي الى طور الحكم الحقوقي . وان رقي المجتمع السوري الى درجة من التطور الفكري والاجتماعي يؤهله لانشاء الدولة يستلزم ان تصبح فيه الافكار مرجحة على الاشخاص وإلا ما كانت هنالك دولة بالمعنى الحديث .

ان هذا يتطلب المبالغة في اقصاء فكرة الزعامة ، سواء في الدولة

أو في الاحزاب او بين الافراد . ولابأس ان يتدخل في ذلك التشريع نفسه فيحرم الدعاية للزعماء . ولابد ان تنتشر فكرة اقصاء الزعامة ، حتى لايكون هدف الناس انشاءها بل خدمة المبادىء والافكار وتوجيه الجهود نحو الغايات العليا ، وحتى تصبح فكرة الزعامة منكرة ومستهجنة ، فيصبح الداعون لها اضحوكة الناس وموضع استهزائهم .

ان هذا يسوقنا الى ضرورة انشاء الاحزاب على غير الاسس التى بنيت عليها حتى الآن . فالاحزاب التى تسيطر على الجماهير في سورية تعتمد بالدرجة الاولى على العلاقات الشخصية ، وان كانت تملك برامج حزبية مفصلة . في الحقيقة انها قوية او ضعيفة بالنسبة للاشخاص القائمين عليها ، وبالنسبة للظروف التي يغتنمها الحزب. ولسنا نقصد انتقاد هذه الاحزاب وتكونها على هذا الشكل فقد كان هو الشكل المعروف والمتبع في محيطنا والذي يأتلف مع تقاليدنا السياسة الماضية . ولذلك فقد نجحت لدى الجماهير اكثر من غيرها . ولكن نجاحها مرتبط بخطوط الاشخاص القائمين عليها ارتفاعا وانخفاضا . ولذلك فهي لاتستطيع الاعتماد على قوتها في كافة الظروف ، بل في الظروف التي يطفو بها نفوذ المتولين عليها على وجه الماء ، او تلك التي تتلائم مع اوضاع الحزب .

اما الآن فاننا نعتقد بان التطور الفكوي في سوريا والاحداث التي وقعت اصبحت تتطلب ان تلبس الاحزاب حلة مبدئية عقائدية منتظمة اكثر من اعتمادها على الاشخاص . ولابد لذلك من تطور عميق لها . فان ممارسة الاستقلال طرحت امام الشعب طائفة من المواضيع الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولابد للاحزاب والمفكرين من مواجهة هذه المواضيع ومناقشتها وتبني حلول معينة لها عن عقيدة وايمان . وهذا يؤدي لتكون نزعات مختلفة في الحكم تؤلف على اساسها الاحزاب .

وعندما تتبوأ الفكرة والمبدأ المقام الاول في الاحزاب تزول العناية الزائدة في الاشخاص القائمين عليها وبكلمة اخرى تبدأ فكرة الزعامة

بالاضمحلال . وفي هذه الحالة نصل بصورة آلية الى نتيجة اخرى تتصل بحياتنا السياسية ووضعنا الدستوري . وهي ان رجال الاحزاب لايحتاجون آنئذ لدعم نفوذهم الحزبي بالاتصالات الشخصية وبخدمة المصالح ، مما يدخلهم في حلقة مفرغة ، بل يعتمدون في النجاح على خدمة المبادىء والصالح العام .

وعلى كل حال ان القضاء على فكرة الزعامة هو حجر الزاوية في بناء الكيان الدستوري واشادة حكم القانون .

ان النبي محمد (ص) صرف قسما عظيما من جهوده في تحطيم فكرة الاصنام ، والاستعاضة عنها بالايمان بالمبادىء ، حتى بالغ في ذلك مبالغة اثبت التاريخ العربي فيما بعد صوابها وضرورتها . فهو قد حرّم التصوير ونحت التماثيل حتى لو كانت بريئة لاترمز لشيء معين . ولو كان الراديو والصحافة سائدين في زمانه لحرم ذكر الاشخاص فيهما وتقديمهم لافتتان الناس . فالشعب العربي ذو ميل على مايظهر للعناية بالشخص اكثر مما يجب ، وكانت هذه هنته قديماً وحديثاً . في حين ان الشيخين الكبيرين ابا بكر وعمر رضي الله عنهما اثبتا بعد فقدان اعظم العظماء واكبر الزعماء محمد بن عبد الله ان الامة الاسلامية تعيش بدونه بفضل العقائد التي لقنها .

٤ ـ **النظام النيابي الصحيح** : ان مجرد اعلان دستور ديمقراطي لا يعني تمتع البلاد بحكم نفسها بنفسها . فلا بد من ان تكون احكامه مؤتلفة مع طبيعة الشعب ورغباته الصميمية وان تؤمن سير جهازه سيرا عاديا بحيث يشعر شعورا حقيقيا بأنه حاكم نفسه بنفسه ، وان يمارس بهذه الروح ، فيرتبط الشعب بكيانه وبدستوره ويدافع عنهما بالنفس والنفيس .

والنظام النيابي بما يؤمنه من توازن بين القوى والسلطات المختلفة يضمن ممارسة الشعب لحقوقه وحرياته الاساسية ، ويؤدي شيئا فشيئا لنضوج التربية السياسية لديه ، ولكن ينبغي في تطبيقه مراعاة ما يأتي :

أ ـ **الانتخابات الحرة** : المهم في الحكم الشعبي وفي الحريات العامة ان تشعر بها الجماهير وتحرص عليها . وقد بينا ارتباط فكرة الاستقلال

بفكرة الحكم الشعبي وبممارسة الحريات العامة . وكل ذلك يبقى وهميا اذا لم يشعر الشعب شعورا حقيقيا بأنه حر وانه الحاكم . ان النصوص الدستورية التي تنص على سيادة الامة وعلى الحريات العامة قلما تقرأها الجماهير وقلما تدرك معانيها المعقدة واساليب تحقيقها . ولكن ممارستها عمليا مدة من الزمن تخلق فيها شعور الكرامة والعزة والرغبة في المحافظة على النظام الذي يؤمنها .

ولكن الشعب لايمارس الحكم الا في نظام الحكم المباشر اوشبه المباشر المطبق في سويسرا . وليس هذا بموضوع بحث في بلادنا لاعتبارات بديهية . فتمارسه بالنيابة عنه هيئات متعددة . وان تعدد هذه الهيئات الممثلة ، وكيفية انتقائها ومسؤوليتها هو ما يميز الديمقراطية عن الحكم الفردي ، فالديمقراطية هي حكم العدد . والمهم ان يشعر الشعب بأن هذه الهيئات كائنة بارادته وزائلة بفقدها ثقته ، وبعبارة اخرى انها تمثله تمثيلا حقيقيا .

ويتجلى ذلك بالانتخاب الحر للمجالس التي تنبثق عنها السلطات الحاكمة . فمعنى الانتخاب العميق هو قدرة الجماهير على اسقاط الحكومات التي لا تروق لها في فترات معينة . ولا معنى لذلك الا اذا كانت الانتخابات حرة تتجلى بها ارادة الشعب الحقيقية ، وهذه هي حقيقة الديمقراطية . اما تزييف الانتخابات ، او المغالطة في نتائجها ، فيدخل في روع الجماهير بانها غريبة عن الحكم وليس لها من الامر شيء . فالانتخاب ليس عبارة عن عملية شكلية . ويخطىء كثيرا اولئك الذين يريدون اعتبارها كذلك ، فيغالطون انفسهم ولا يخدعون احدا ، وليس عملهم الا كفرا بالوطن وبالمواطنين . ولا يفيدهم ذلك شيئا ، فالتزييف هو عادة بداية الطلاق البائن بين السلطات القائمة والرأي العام ، ومنشأ الاضطرابات السياسية ، ومصدر الصعوبات التي تعانيها الحكومات .

ولكي يشعر الشعب بأنه العنصر الحاكم ينبغي ان تشمل الانتخابات ميدانا آخر ، هو الميدان البلدي . فالجماهير اشد تتبعا وتحسسا لما يجري

في المدينة وفي المحافظة منها للسياسة العامة للحكومة المركزية . فاذا كانت المجالس البلدية ومجالس المحافظات معينة من الحكومة اعتبرت الجماهير نفسها غريبة عن الشؤون العامة . وبالعكس من ذلك ان ممارستها حق الاشراف على الشؤون البلدية بانتخاب مجالسها ينمي التربية السياسية لديها ويقوي شعورها بعزة الحكم ، ويزيد ثقتها بالاداة الادارية . ومن البديهي ان ذلك كله منوط بجرية الانتخابات لتأتي معبرة تعبيرا حقيقيا عن ارادة الجماهير ورغباتهم .

ب ـ **الاكثرية والاقلية** : الاكثرية هي تلك التي تنبثق عن الانتخابات الحرة ، وتمثل نزعة الرأي العام . وقد تكون بارزة او لا تكون . ففي هذه الحالة الاخيرة يترتب على السلطات الدستورية والحزبية ان تستنتج حقيقتها بصدق واخلاص ، اذ لا فائدة من المغالطة بهذا الشأن . ومتى تمت الانتخابات ، وظهرت الاكثرية في المجلس ، فليس لأحد ان يدعي تمثيل الشعب خارجا عنه .

وهنالك التباس خطير في اذهان الجماهير الشرقية بالنسبة لمفهوم الحكم الديمقراطي . فيحسب بعض الناس انه الحكم الذي يتاح به لفرد او لطائفة من الافراد ، لا ان يدلوا بآرائهم فحسب ، بل وان يحاولوا فرضها على السلطات القائمة .

ان حرية ابداء الرأي مظهر من مظاهر الديمقراطية . وللاكثرية الدستورية ان تقر او ترفض الآراء المعروضة . واما محاولة فرضها فهو افتئات على الدستور واعتداء صارخ على الحقوق السياسية . فالديمقراطية هي حكم الاكثرية ، ولا بد للاقلية من احترامه على ان تحترم الاكثرية بدورها حريات الاقلية . اما ان تحاول هذه فرض سياستها ورغباتها على تلك فهي الديكتاتورية بعينها . فالديكتاتورية ليست سوى حكم الاقلية . وعلى ذلك فمن اهم شروط الحكم الديمقراطي ان تكون هنالك حكومة قوية مسيطرة على الشؤون باسم الاكثرية الدستورية ، وألا

تسمح للاقلية ان تخرج على روح الدستور . اما اذا ضعفت وتخاذلت امام الاقلية فقد خانت واجباتها الاولى واصابت النظام الديمقراطي بل كيان الدولة في الصميم .

وسياسة الاكثرية ليست عبارة عن النزعة الشخصية لوزير من الوزراء . فمراسيم تنصيبهم لاتمنحهم في الحقيقة حق التصرف بالامور وفق نزعاتهم الخاصة . بل لابد لهم من التفاهم التام مع ممثلي الاكثرية المجلسية والحزبية لتكون سياسة الدولة سياسة عامة مستهدفة الصالح العام كما تفهمه الاكثرية ، لاسياسة شخصية للقائمين على الحكم .

والرأي العام محتاج للتوجيه . ومن واجب الحكومة والاكثرية المجلسية والحزبية ان توجهه باطلاعه على تدابيرها واقناعه بصوابها وذلك ببيان عللها واسبابها . ويتم ذلك باتصال احزاب الاكثرية مع الناخبين ، وباستعمال الحكومة الجرأة والصراحة . وان اهملت الحكومة هذا التوجيه ، وهو شيء آخر غير الدعايات المملة للاشخاص ، اهملت واجبا اساسيا من واجبات الحكم . اذ ان عليها ان تسير مع الاكثرية ، ولكن امامها لاورائها . وليس من الضروري ان يشتغل الرأي العام بكافة الشؤون الفنية للحكم ، بل ان يفهم الخطوط الاساسية لأعمال الحكومة وتصرفاتها.

ان الثغرة التي تفتح عادة بين الحكومات والرأي العام تنشأ في غالب الاحيان عن اهمالها الاتصال الروحي والفكري معه ، واهمال توجيهه بدقة وعناية ، فيبقى جاهلا باسباب وعلل التدابير المتخذة ، وتفعل الدعايات المغرضة ، او الجهل ، فعلها فيه . واذا لم تنجح الحكومات في توجيه الرأي العام ، وهذا يظهر بوضوح ، اصبح من واجبها الانسحاب وافساح المجال لغيرها . ان الحكومات السورية كثيرا ماستعاضت عن التوجيه بالدعاية للاشخاص ، وباسترضاء الناخبين من المؤيدين والمعارضين ، او بالسير وراء الرأي العام في نزواته . في حين ان واجبها الاول هو تنويره في الوقت اللازم ، ومقاومة الفساد والهدم . لقد كان بعضها ضعيفاً امام الصيحات

الصاخبة بينما هو غير آبه لرغبات الجماهير الصميمية .

اما الاقلية فينبغي ان تتمتع بحقوقها السياسية وبحرياتها الدستورية ، وان لايناالها اذى من جراء معارضتها . ولها ان تحاول بالدعاية المشروعة ان تصبح اكثرية فيما بعد . ويصح ان يستشار ممثلوها في السياسة العامة ، ومن المستحب جدا ان يتم التفاهم بينهم وبين الحكومة على السياسة القومية وخاصة الخارجية .

كثيرا ما تتحول الاكثرية الحقيقية في البلاد خلال الدورة التشريعية . ولابد من ان تكون السلطات القائمة مرهفة الشعور ودقيقته في هذه الامور . حتى اذا تحققت من وجود هذا التحول عمدت الى انتخابات جديدة . فاصرارها على التزرع باكثرية شكلية يخلق آنئذ الجو المضطرب الذي يمس الوضع الدستوري ويعرضه للاخطار .

ج - **حرية الرأي** : ان حرية الرأي مظهر اساسي من مظاهر الديمقراطية . ولكن ما هو الرأي ؟ ليس هو كلمة تساق ، بل هو امعان وتفكير صادران عن علم وخبرة . يبدو غريبا للطبيب او المهندس او الحقوقي ان يجادله في فنه غير ذوي الاختصاص وشؤون الحكم والسياسة اصبحت في يومنا هذا ذات صبغة فنية في كثير من وجوهها . وهي تتعلق بالمجتمع بأسره ، فابداء الرأي بها اجدر ان يصدر عن علم واختصاص فني . ان الصحف في العالم الغربي تناقش كافة مواضيع الحكم لان خزائنها تحوي من الاضبارات والوثائق التي تعني بجمعها يوميا ما لا يوجد لدى بعض الحكومات ، وقد تخصص محرروها بالشؤون التي يكتبون بها منذ عشرات السنين . وهنالك فرق بين الموافقة على سياسة ، وبين ابداء رأي سياسي ، فالاولى تتطلب وعي ما يقال فقط ، اما الثاني فيستلزم الخبرة والمعرفة والاختصاص . فالناخبون يدعون اثناء التصويت ، للتمييز بين نزعات سياسية مختلفة يشرحها لهم المرشحون والاحزاب ، ولوضع ثقتهم باشخاص يمثلون النزعة التي يختارونها . اما ابداء الرأي بقضية عامة بصورة

جدية ومفيدة فيتعذر الا على من كان لهم معرفة خاصة بأوجهها المختلفة وخبرة كافية .

والقضايا العامة تبدو سهلة لمن اراد ، ولكنها معقدة ومستعصية كلما زادت المعرفة بها اتساعا . لاشك ان هذه القضية تتعلق بمستوى الثقافة العامة للشعب وبتربيته السياسية . ولكن من حق المجتمع ، اي الدولة، ان تنظم كيفية ابداء الرأي مشترطة به ان يكون صادرا عن علم وادراك . والصحافة وهي المنبر الاول للآراء، حرفة لاتشبه بقية الحرف باعتبار انها تمنح صاحبها حقا لا يجوزه غيره من المواطنين . فالنائب لا يملك حق الكلام في المجلس الا بعد ان يفوز بثقة آلاف من الناخبين ، في حين ان اجازة صحفية تتيح لصاحبها مطالعة الناس كل يوم بما يريد . فلا اقل من تطلب منه وفيه بعض الشروط . ان تنظيم الصحافة وحرية الرأي بشكل يضمن تنوير الرأي العام ويحول دون تضليله بالاخبار غير الصحيحة وغير الدقيقة وبالآراء المغرضة او غير الناضجة ينبغي ان يكون جزءاً هاما من التدابير الاساسية التي لا بد من اتخاذها لتأمين سير الحياة السياسية سيرا طبيعيا ، وتدرجها نحو رفع مستوى الادراك العام ، ولايجاد التفاهم بين السلطات والشعب . فالشعوب التي تشرف على ثقافتها السياسية اقلام غير خبيرة وغير نزيهة لا تستطيع ان تخطو بنظام الحكم خطوات جدية الى الامام . ولما كانت السياسة الخارجية بنوع خاص تتعلق بمصير الدولة وعلاقاتها مع الامم الاخرى فلا بد من أن يُعنى في طرح الآراء بصددها الغاية اللازمة وان يكون للمسؤولين بعض الاشراف عليها منعا للاضرار التي تلحق الدولة من جراء نشريات قد تخل بصلاتها الخارجية .

ولكن ينبغي ألا يستثمر هذا التنظيم لخنق الحريات السياسية ، فيخطىء هدفه الاول ، وقد يصبح شرا من عدمه . ان في المواضيع السياسية والحقوقية فروقاً دقيقة Nuances لابد من الالتفات اليها والا اصبح البحث عقيما.

د ـ **التوازن السياسي** : ان حجر الزاوية لكل نظام ديمقراطي حر

هو التوازن الذي يحققه بين السلطات . وكل ما عدا ذلك من الاحكام يتردد عادة في كل الدساتير . اما اذا كان التوازن مفقودا اختلت الصفة الديمقراطية للحكم وزالت الضمانات لحريات الناس ولسلطان القانون ، ولا يفيد في ذلك تبديل النصوص او الاشخاص .

في النظام الرئاسي لايمكن ايجاد هذا التوازن الا اذا طبق في دولة اتحادية لاعلاقة لسلطاتها التنفيذية بالادارة ولا بالمواطنين . وحينئذ فالتوازن كائن في فصل السلطات الاتحادية فصلا كاملا ، فيحصر حق اقتراح القوانين والتصويت عليها ووضع الموازنة بالسلطة التشريعية دون التنفيذية ، وتخضع اهم الاعمال التنفيذية من ناحية اخرى الى مراقبة مجلس الشيوخ وموافقته كتعيين كبار الموظفين وتحديد السياسة العامة

اما في النظام النيابي فالتوازن كائن في مبدأ توزيع السلطات ومسؤوليتها المتقابلة . ومعنى المسؤولية العملي هو امكان اسقاط الحكومة من المجلس النيابي ، يقابله امكان حل المجلس النيابي من قبل رئيس الجمهورية .

اما اسقاط الحكومة فيستلزم مراقبة سياستها وتصرفاتها مراقبة حقيقية . اذ هي ليست حرة في التصرف وفق رغباتها . ولكن اذا اساء المجلس بدوره التصرف بحق المراقبة فطغت عليه الانانية والنزعات الشخصية ، او اذا التبست فيه الاكثرية ، كان هو نفسه معرضا للسقوط اي للحل . وللشعب في هذه الحالة ان يحكم بين الحكومة والمجلس بعد ان يدلي كل بحججه في معركة الانتخابات .

ولكن شيئاً من ذلك لم يقع في سوريا وحتى في البلاد الشرقية بصورة عامة . فالمجالس لم تسقط حكومة لعجز او تهاون او اختلاف في السياسة ، كما ان مجلساً من المجالس لم يحل من قبل السلطات الدستورية الشرعية . وقد كان لذلك نتيجتان : الاولى ان الحكومات اعتبرت نفسها طليقة من قيود الرقابة في ممارستها الشؤون السياسية والادارية . والثانية انه لما كان المجلس لايسقط الحكومات فقد اعتاد الشارع على اسقاطها ، او تقوم بهذه المهمة المناورات والدسائس او ... الانقلابات . فهذه العوامل ، اي صخب الشارع والمناورات التي تحاك في الخفاء ، اصبحت تقوم مقام

النتائج التي ينبغي ان تؤدي اليها المناقشات السياسية في المجلس النيابي للسياسة الداخلية والخارجية او للتصرفات الادارية .

هذا من جهة الحكومة اما المجالس فاعضاؤها لايشعرون بالمسؤولية ايضاً ، لان سيف الحل والاحتكام للامة ليس مسلطاً على رؤوسهم . فالمجال مفتوح امامهم للتصرف بالسلطة التي منحهم اياها الدستور وفق اهوائهم . ذلك لان حق الحل وضعت امامه بعض العراقيل الدستورية ، وفضلت الحكومات غالباً ارضاء النواب على الاحتكام للامة .

فاذا كانت الآلة الدستورية للنظام النيابي لاتدور عندنا ، وهي في الاصل كاملة ومحكمة ، فمرد ذلك الى اهمال استعمال اجهزتها الجوهرية او لتعطيلها . ان عدم تطبيق مبدأ المسؤولية على الحكومة وعلى المجلس لم يفدنا في الناحية الوحيدة التي يمكن ان يفيد فيها ، وهي استقرار الحكم . فالحكومات عندنا ماكانت تعمر طويلا لانها في الغالب اضعف من ان تقاوم الدسائس او الشارع . والمجالس النيابية فلما اكملت مدتها القانونية بالرغم من انها لم تحل مرة واحدة من السلطة الشرعية . وخلال ذلك كانت تضمحل شيئاً فشيئاً ثقة الشعب بالحكومات والمجالس معا .

فاول هدف من اهدافنا الرامية الى اعادة الامور الى نصابها والى حماية الدستور واعادة ثقة الشعب بالمؤسسات الدستورية وبالتالي الى ايجاد الاستقرار ينبغي ان يكون القضاء على التقاليد السياسية البالية ، وذلك بممارسة حق حل المجلس النيابي عندما يهمل واجباته الاساسية ، او عندما ما تشتط اكثريته في نزواتها الشخصية . ولا شك ان الشعب يرتاح بالرجوع الى حكمه ويشعر ان له من الامر شيئا . والرجوع الى التوازن الدستوري يستوجب إزالة العراقيل التي تحول دون سيره سيرا طبيعيا . ومن جهة اخرى ينبغي الاقتراع على الثقة بالحكومة كلما مست الحاجة الى ذلك . ان اسقاط الحكومات بصورة طبيعية هو صمامة امان ضد الاسقاط غير الطبيعي . ولا ينبغي ان يهول الاسقاط الحكومات فهو لا يمس شخصية

اعضائها في غالب الاحيان . لان المسؤولية السياسية تعني ترك الحكم عند اللزوم ، لاعقاب الاشخاص .

نعم ليس من المستحب تعريض البلاد لهزات عنيفة في اوقات متقاربة ولكن ليس من المستحب ايضا اطلاق العنان لنزوات المجالس او لتصرفات الوزراء الكيفية . ويبدو بديهيا انه طالما لم يحل المجلس النيابي في سوريا ولا مرة واحدة بشكل طبيعي ، ولم تسقط حكومة ما بمنع الثقة عنها بالاسلوب الدستوري فليس هذا الاسقاط ولا ذاك الحل مما يخشى وقوعه بكثرة حتى تتخذ الاحتياطات الدستورية دون وقوعها . وعدا ذلك فالاسراف في حل المجالس يعرض السلطات العليا للمسؤولية وفي ذلك ما يدعوها لاستعمال الحكمة والروية في ممارستها هذا التدبير الدستوري الضروري .

ان توازن السلطتين الدستوريتين لمنع طغيان احداهما على الاخرى من جهة ، وتوازن القوى السياسية في البلاد لتجنب تسلط حزب واحد على مجرى الامور ، وذلك عن طريق تهادن الاحزاب وتعاونها ، من جهة اخرى ، كفيلان باعادة الثقة الى نفوس الجماهير وبفتح الطريق الى الاستقرار والى حكم القانون .

هـ ـ **رئاسة الدولة** : ان البحث في التوازن الدستوري ، وهو حجر الزاوية في كل نظام ديمقراطي ، يقودنا الى معالجة وضع رئاسة الدولة . فهنالك في سورية نزعتان متطرفتان في هذا الشأن : الاولى ترمي الى جعل رئيس الدولة الحاكم الحقيقي للبلاد والمسيطر على شؤونها ، والثانية تنزع الى تجريده من كل سلطة باعتباره غير مسؤول .

ان المهمة الدستورية الحقيقية لرئيس الدولة في النظام النيابي تبقى بذلك خافية على اصحاب النزعتين معا . فمنح رئيس الدولة سلطة الحكم دستوريا او عمليا يخالف اسس النظام النيابي ويرجع بنا الى الحكم الشخصي واسلوب الزعامة الذي ماعرفت البلاد غيره في ماضيها الطويل فاودى بها الى الهاوية . ولكن جعل رئاسة الدولة مقاماً رمزيا لاسلطة له يخل ايضاً بأسس هذا

النظام وبالتوازن الدستوري ويعرضه للاخطار .

ان رئيس الدولة في النظام النيابي ركن اساسي من اركانه . وقد حصل التباس في بعض الاذهان من ترديد القول المأثور في انكلتره بان الملك يملك ولايحكم . في الحقيقة ان هذا القول يوضح وضع ملك انكلتره الدستوري بالنسبة للملوك المطلقين وبالنسبة لنضوج الشعب الانكليزي ومؤسساته الدستورية . اما رئيس الدولة فله مهمات كبرى ينبغي التفريق بينها في الاحوال العادية ، واثناء الازمات .

ففي الاحوال العادية هو لايمارس الحكم مباشرة ولابد له من ان يترك للحكومة مسؤولية اقرار السياسة العامة بالتفاهم والاتفاق مع السلطة التشريعية . وتبقى له مع ذلك مهمتان اساسيتان : الاولى مراقبة تصرفات الحكومة الادارية ، باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية ، مراقبة سلبية ، فترفع اليه المراسيم فيقرها او يرفضها فاذا حيل دون استعماله هذا الحق اصبحت الحكومات الحزبية حرة بالتصرف بالشؤون الادارية بدون رقابة. ولايرد على ذلك ان الحكومة مسؤولة امام السلط التشريعية ، فلهذه ان ان تناقش الحكومة في سياستها لاان تتدخل في اعمالها الادارية . ان المراسيم لاترسل للمجالس النيابية ، وليس لهذه ان تلغي شيئا منها . فمبدأ فصل السلطات يحول دون ذلك في كافة النظم ، لان المجلس النيابي ذو صفة سياسية وتشريعية ، لا ادارية . والرقابة الوحيدة التي تمارس عملياً على تصرفات الحكومة الادارية ، وخاصة في بلاد كبلادنا انما يقوم بها رئيس الدولة باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية . فاذا حذفت هذه الرقابة تعرض الجهاز الاداري للصدع ، فتنزع كل حكومة الى هدم ماشادته الحكومات السابقة في البناء الاداري للدولة ، دون ان يكون ثمة اي طريقة دستورية للحيلولة دون ذلك . فالمراقبة من رئيس الدولة وهو المعتبر فوق الاحزاب وحارس القانون شرط اساسي لاستقرار الاوضاع الادارية . واذا استبد رئيس الدولة بآرائه فاستبداده سلبي فقط وتستطيع

الحكومة ان تهدد بالاستقالة . اما اذا استبد رئيس الحكومة ، في حالة فقدان المراقبة الرئاسية عليه ، فالخطب اعظم لان سلطته ايجابية . فهو ينفذ مايريد ويتعذر معالجة الامر طالما هو يتمتع باكثرية سياسية في المجلس .

والمهمة الثانية لرئيس الدولة في الظروف العادية هي سعيه المتواصل لتقريب وجهات النظر بين الاحزاب وبين الوزراء . وليس له ان يفرض آراءه على الحكومات المسؤولة ، في السياسة الواجب اتباعها ، فلا بد ان تتمتع هذه بمسؤولياتها ، ولكن عليه ان يحاول ايجاد الانسجام في عمل الدولة بين الماضي والحاضر وتأمين استمرار الفكرة والعمل السياسيين في حين ان الحكومات قد تنزع دوماً للبدء من جديد لا الى الاتمام .

اما في الازمات الكبرى فلرئيس الدولة مهمة اساسية هي ضرورة التغلب عليها والخروج منها بسلام . ولن يستطيع ذلك الا اذا كان يتمتع بالسلطات اللازمة ليستعملها عند الحاجة ، فهو الذي ينبغي ان يقرر انهاء مهمة الحكومة ، اذا تطلبت المصلحة العامة ذلك ، واختيار حكومة اخرى قادرة على التمتع بثقة المجلس والبلاد . او بالعكس من ذلك حل المجلس النيابي واستفتاء الشعب مجدداً ، او اتخاذ تدابير دستورية اخرى . ان رئيس الدولة في ذلك الحين عنصر اساسي من عناصر النظام . فاذا لم يمنحه الدستور السلطات اللازمة لمهمته او اذا وضع العراقيل دون استعمالها استحال على الرئيس انقاذ الموقف بالوسائل الدستورية ، واصبح النظام بأسره في مهب الرياح .

فالنظام النيابي اسلوب كامل اذا أخل باحدى اسسه اختل توازنه . والأسلم في بلادنا ان لا نأخذ بآراء متطرفة تمليها العاطفة لا المران الطويل الذي صقلته التجارب والدراسات العميقة لاوضاعنا السياسية .

بعد الحرب العالمية الاولى جاء العالم الدستوري (ميركين كيتزوفيتش) بنظرية سماها rationalisation du parlemientarisme ويقصد بها جعل الاصول البارلمانية مطابقة للعقل (لا التجارب) وكان يقول في جملة ما

يقوله بالغاء رئاسة الدولة فتنتخب الحكومات من المجالس النيابية .

وقد اهتمت بعض الاوساط العلمية في بادىء الأمر لآرائه ، ثم اهمالها باعتبارها غير عملية ولم تأخذ بها دولة من الدول . قد يستعاض عن الرئيس في بعض الدول بمجلس رؤساء (كروسية السوفييتية والدول التابعة لها) او تناط اعماله بالمجلس التنفيذي (سويسره) ولكن هذه البلاد لاتمارس النظام النيابي ، والحكم فيها قائم على اسس اخرى . اما في بلادنا فلا مندوحة من ايجاد توازن لا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فحسب ، بل بين عنصري السلطة التنفيذية نفسها .

و - **اسلوب المجلسين** : اشتدت النزعة لدى كثير من الدول بعد الحرب العالمية الاولى الى الاخذ بنظام المجلس الواحد باعتبار ان اسلوب المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) ينافي النزعة الديمقراطية ويمنع الاصلاحات السريعة . ولم تمض بضع سنوات حتى عادت اكثر تلك الدول الى اسلوب المجلسين . ونحسب انه ليس في العالم الديمقراطي اليوم دول تسير على اسلوب المجلس الواحد سوى دول شرقية ثلاث (تركيا وسوريا ولبنان) ودولة غربية (فنلندا) . ويتهيأ لبنان نفسه للاخذ باسلوب المجلسين ، كما ان تركية ايضا بدأت تنزع الى ذلك مؤخرا .

ذلك لان فكرة مجلس الشيوخ تطورت تطورا كبيرا عما كانت عليه في الماضي . وليس من الضروري ان يضم هذا المجلس طائفة من الاقطاعيين او ان يكون ملجأ للمتقاعدين من ذوي المقامات الكبرى ، كما كان الحال في القرن التاسع عشر ، بل يمكن ان يكون متمما لتمثيل الامة بوجوهها المختلفه .

فالمجلس النيابي مبني على نظرية تمثيل الآراء السياسية للامـــة ، لا المصالح الاجتماعية والاقتصادية بوجه خاص ، او هو يمثلها بصورة ناقصة . والنقابات والمصالح الزراعية والتجارية والصناعية والبلدية لا تشعر بانها ممثلة تمثيلا حقيقيا في الحكم .

وكثيراً ما يشكو ارباب هذه المصالح من القوانين الصادرة عن

المجلس النيابي او من التدابير المتخذة من الحكومة مدعيين بأنها لم تدرس دراسة كافية ولم تمحص بها كافة الآراء وانها بالتالي تناهض مصالحهم او المصلحة العامة . ويؤدي هذا الشعور الى ضعف الثقة العامة بالحكم . وكثيرا ما يؤلف اصحاب هذه المصالح المسلكية في بلادنا الوفود لمناقشة الحكومة او المجلس في التدابير المتخذة من تشريعية وتنفيذية ، فتضعف هذه المناقشة ، وانكار صحة التدابير وصوابها ، قوة التشريع وهيبته سواء اجيب المناقشون الى مطاليبهم او رجعوا بخفي حنين .

فاذا وجـــد بجانب المجلس النيابي مجلس آخر يضم ممثلي المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبعض ذوي الخبرة والتجارب من رجال الامة بانتخاب حر من هيئة انتخابية خاصة شعرت هذه المؤسسات بأن مصالحها ليست عرضة للآراء المرتجلة او للأهواء واتيح لها بيان الرأي في سير الامور . فالمواطن له صفتان : صفته كعضو في المجتمع السياسي ، وصفته كعامل في حقل من الحقـــول الاقتصادية . وهو بحاجة لحماية مصالحه بهذه الصفة ايضا .

فمجلس الشيوخ يسمح اذن باكمال التمثيل بحيث يشعر كل مواطن بأن الحكم ليس غريباً عنه ، كما انه يسمح بعدم حرمان البلاد من بعض ذوي الكفاءة اللذين يتجنبون معارك الانتخابات الشعبية العامة .

ومن ناحية ثانية ان التوازن المطلوب وجوده بين السلطات يكون اكثر حقيقة في نظام المجلسين ويصبح عنصرا من عناصر الاستقرار . فالانتخابات النيابية كثيراً ما تؤدي لانتصار حزب سياسي على آخر فيستلم الحزب المنتصر الحكم ، (لان الهدنة بين الاحزاب قد لا تتحقق او او قد لا تستمر زمنا طويلا) ولا يلبث ان يشعر بنفسه مدفوعا الى شيء من الاستئثار ، لنفس الاسباب التي دعت غيره الى ذلك فلانصار الحزب من الناخبين مطالب ، وللنواب المؤيدين مطالب ، وللحلفاء الراضين اماني . والحكومة الحزبية واقفة وحدها وجها لوجه امام هؤلاء جميعا

بينما هي لا تستغني عن فريق منهم . فاذا اضطرت لارضائهم فعلت ذلك على حساب الآخرين او المصلحة العامة او القانون . اما اذا كان هنالك مجلس آخر ، منتخب باسلوب آخر ، يمثل مصالح الامة المختلفة ويراقب اعمال الحكومة وكان لونه يتغير ولو جزئيا عن اللون السياسي للمجلس النيابي ، تصبح الحكومة اقل حرية في ارضاء الانصار والمحاسيب ، واكثر حرية في اتباع القوانين ومراعاة المصلحة العامة .

وبعد فأسلوب المجلسين يؤدي الى استمرار الفكرة السياسية والعمل الحكومي . وهذه من الشروط الاساسية لتكون الاعمال مثمرة . لان كل حكومة جديدة تألفت على اثر تحالف حزبي جديد في المجلس، او على اثر انتخابات عامة جديدة تنزع ، في اسلوب المجلس الواحد ، الى هدم ما بدأت به الحكومات السابقة في السياسة الداخلية والخارجية وربما في المشاريع الانشائية ايضا . وما تكاد تبدأ هي نفسها بسياسة جديدة حتى تهدد بدورها بالزوال وبقيام حكومة اخرى تعيد الكرة وهكذا دواليك . لان الرأي العام السياسي للجماهير شديد التقلب ، في حين ان المصالح العامة المستمرة هي اكثر ثباتا بجوهرها وبشكلها .

فالتبديل الفجائي للخطط المتبعة من اهم عوامل فقدان الثقة بالعمل الحكومي من الداخل ومن الخارج . واسلوب المجلسين يخفف حدة تقلبات الرأي العام ، ويحول لحد مادون الاستئثار بالسلطة والحكم ، ودون اتجاه الادارة الحكومية اتجاهات حزبية بالغة تولد المرارة والالم في نفوس المعارضين .

ز ـ **الاحزاب** : الاحزاب ضرورة من ضرورات الحياة الديمقراطية ، ونتيجة محتمة لمبدأ حرية الرأي . ولكن لها في بلاد الشرق عامة مفهوم يختلف عن مفهومها في البلاد الاخرى . فهي عبارة من ائتلاف اشخاص وتعاونهم سياسيا . وقد يكون الائتلاف ناشئاً عن تقارب في العقلية او عن تشابه المصالح .

اما في البلاد الغربية فالاحزاب تمثل النزعات الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية او الدينية او كلها معا . ولاقيمة للشخص ضمن الحزب الا بدرجة ارتباطه بتلك النزعة وبلائه في سبيلها . فاذا هجر الحزب ونزعته فقد نفوذه السياسي في غالب الاحيان ، الا اذا تبناه حزب آخر .

وان اسباب تكون الاحزاب في سوريا على اساس شخصي يرجع في جملة مايرجع اليه الى ان النضال السياسي حجب ماسواه في عهد الانتداب وكان هو نفسه معتمدا على ثقة المواطنين بالاشخاص . فلم يكن ثمة نضال حول النزعات الاجتماعية والاقتصادية او حول اساليب الحكم لان البلاد لم تكن حرة ولم تكن سيدة نفسها . اما الآن فان التطور الفكري الذي تم منذ ممارسة الاستقلال ادى لطرح القضايا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها امام الرأي العام . وقـــد بدأت تتكون فعلا نزعات مختلفة فيه ولامناص من مواجهة هذه القضايا من قبل المفكرين من رجال الامة ومن طبقاتها المختلفة لتكوين الاحزاب السياسية على اساسها .

في هذه الحالة ، وبشرط تجنب الآراء المصطنعة ، تكون الاحزاب ممثلة للنزعات المختلفة المستوحاة من حاجات الامة واهدافها العملية . وتصبح الاحزاب ، اي المبادىء لا الاشخاص ، مسيطرة على الحياة السياسية في الدولة ، وتكون عنصرا اساسيا من عناصر الحكم الديمقراطي .

وقد لايتم هذا الانتقال من طور الاحزاب الشخصية الى الاحزاب المبدئية دفعة واحدة ، لانه متوقف على درجة نضوج الجماهير لتتبنى صميمياً هذه النزعات . ولكن الاتجاه اصبح واضحاً اليوم لحد بعيد . فهنالك نزعات جلية تنتظر الانتظام في اشكال حزبية او هي بدأت بذلك .

قد يمكن ان تصنف الاحزاب المقبلة على اساس النزعات التقدمية والمعتدلة ، والمحافظة . ويمكن ان تصنف على اساس المصالح الزراعية ، تقابلها المصالح التجارية والصناعية ، ونزعات المثقفين من الشباب وارباب

المهن الحرة ، ومطالب جماهير العمال الخ . والمهم ان تتألف الاحزاب على اساس الواقع السوري وان تكون صبغتها المبدئية غالبة على شخصية القائمين عليها .

عندئذ تقوم الاحزاب بمهمتها الاساسية كعنصر جوهري في النظام الديمقراطي . ومن اهم واجباتها ان تكون صلة وصل بين الحكومة والشعب وواسطة تفاهم بينهما ، او عنصر النضال المبدئي المنظم ضمن حدود الديمقراطية .

الفصل الثالث

القضية الاجتماعية

المذاهب الرئيسية ، الوضع الحالي في الغرب ، بعض الآراء في الوضع السوري

يلوح ان ثمة بلبلة عامة فيما يتعلق بالمذاهب الاجتماعية التي تعتنقها الاحزاب والجماعات عن علم وعقيدة او عن غير ذلك . ولفظ الاشتراكية مثلا يكثر ترديده في الصحف والاجتماعات والبرامج الحزبية دون ان يكون له لدى الجميع ، على ما يبدو ، مدلول واضح كل الوضوح ومتفق عليه اجمالا وتفصيلا . والافكار التقدمية رائجة جدا بتعابيرها المختلفة وباصطلاحاتها الحديثة المبتكرة او القديمة . والذي يصغى الى ما يقال في كثير من من الاوساط يخيل اليه ان بلادنا من اشد بلاد العالم تقدمية ومن اسبقها الى تبني احدث الآراء الاجتماعية والاقتصادية في حين ان الواقع المحسوس كثيرا ما لا يؤيد ذلك كل التأييد .

ذلك ان هذه المواضيع الهامة التي تمس كافة وجوه الكيان العام السياسي والاقتصادي تعالج كنزعة اوجدها تيار جارف ، ولم تدرس في غالب الاحيان دراسة مستفيضة ، نظرية وعملية ، في اسسها وفي تأثيراتها وفي نتائجها المختلفة في البلاد الا من عدد قليل من الناس .

لاشك ان المذاهب الاجتماعية ليست نصوصا جاهزة بل هي نظريات عامة يمكن تكييفها في كل بلاد وفقا لاوضاعها ولحاجاتها . ولكنها تفقد مدلولها الخاص ان لم تتفق تفصيلاتها مع الاسس العامة .

وليس من المهم ان تتبع الاحزاب والجماعات احدى النظريات المعروفة

بل ان نجد حلولا عملية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية شرط ان تكون منسجمة مع بعضها بعضا في خطوطها العامة ومتفقة مع الاهداف القومية . وهذا يتطلب دراسات عميقة ومستمرة . اننا نجد من المفيد ان نلقي نظرة مستعجلة على بعض المذاهب الرئيسية السائدة في العالم الغربي ، ثم على الحالة الواقعية فيه قبل ابداء بعض الآراء في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السورية .

. . .

منذ اواخر القرن الثامن عشر بدأ تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في اوربا الغربية حتى ادى في مطلع القرن العشرين الى الوضع الحاضر .

ان النضال العلني او الخفي بين من منحهم الله النعمة واليسار ومن منعها عنهم وجد منذ وجد البشر . وقد اتخذ اشكالا مختلفة من دينية وسياسية واجتماعية واخلاقية الخ . اما اليوم فنضال الطبقات يستند على مبادىء ونظريات مبنية على استقراآت تاريخية واجتماعية واقتصادية ، ويرمي الى اهداف تتناول حياة المجتمع بكافة مظاهرها . ان هذه المبادىء والنظريات ظهرت في اوربا الغربية ونشأت عن التطور الاقتصادي الذي احدثته الثورة الصناعية في اواخر القرن الثامن عشر . والمهم ان نعلم فيما اذا كان التطور في العالم بأسره سيتبع حتما نفس الخطوط والاتجاهات . ولا بد لنا قبل ذلك من ان نلقي نظرة على صفحات هذا التطور في اوربا الغربية .

ان الحدث العظيم الذي كان نقطة البدء فيه والذي سمي « بالثورة الصناعية » هو اختراع قوة البخار واستعمالها في الصناعة .

لقد قضى هذا الحدث على شكل الحياة الصناعية التي كانت سائدة حتى ذلك الحين ؛ شكل الصناعة اليدوية الفردية Artisanat وهو نفسه الذي عرفناه في بلادنا ومايزال متبعا في بعض الامكنة وفي بعض الصناعات . في هذا الاسلوب من الفعالية الاقتصادية يصنع المحترفون، لحسابهم الخاص وبأدواتهم الخاصة الابتدائية كميات محدودة من المصنوعات ويبيعونها . وقد يجمعهم رب عمل مثر في مكان واحد فيعملون بأدواته ولحسابه ، ولكن انتاجهم يبقى محدوداً لان قوامه الآلة اليدوية .

وارباح رب العمل تبقى محدودة نسبياً بسبب سهولة المزاحمة حتى من العمال انفسهم .

ان اختراع القوة البخارية الذي سبب ثورة في الصناعة كان من شأنه تبديل هذا الاسلوب تبديلا كاملا . فان اصحاب رؤوس الاموال الكبيرة استطاعوا ، منفردين او متحدين في شركات كبرى ، دون غيرهم من قدماء الصناعيين ، اقتناء الآلات البخارية الضخمة ذات الانتاج الكبير وقضوا على مزاحمة الضعفاء الذين لم يستطيعوا مجاراتهم . فاضطر هؤلاء للالتحاق بالمعامل الكبرى بصفة عمال او خبراء مأجورين ، بالشروط التي فرضها ارباب المعامل . وزادت ارباح هؤلاء زيادة كبرى بسبب انقطاع المزاحمة ووفرة الانتاج واستيلائهم على الاسواق . وهكذا تألفت شيئاً فشيئاً في عالم الصناعة طبقتان : طبقة العمال المضطرين للعمل بالشروط المفروضة لكسب معاشهم اليومي . وهؤلاء يزداد عددهم فيمن ينضم اليهم من الصناع القدماء العاجزين عن مزاحمة المعامل الكبرى وعن شراء الآلات الضخمة . وطبقة ارباب العمل او الرأسماليين الذين تزداد ارباحهم ويقل عددهم بقضائهم تدريجيا على مزاحميهم تبعا لناموس اقتصادي يسمى بناموس التجمع او التمركز Loi de concentration .

وقد عكف من يعنيهم الامر على دراسة هذه الحالة والسعي لمعالجتها نظريا وعمليا . وادى ذلك الى نشوء المذاهب الاقتصادية المختلفة التي اصبحت موضوع النزعات المتضاربة ، والنضال الحزبي ، وربما الدولي بين الشعوب . ويمكن ان تصنف بصورة اجمالية كما يلي : مذاهب الاقتصاد الحر ، الاشتراكية الخيالية ، الاشتراكية العلمية ، الاشتراكية المعتدلة .

مذهب الاقتصاد الحر : ان الذين انشأوا علم الاقتصاد السياسي الحديث مثل « ادام سميث » ، « وريكاردو » ، « وجان باتيست ساي » و « ستيوارت ميل » يعتنقون هذا المذهب لا على انه واحد من المذاهب بل على انه يتضمن حقائق العلم نفسه . ويمكن اجماله بثلاثة مبادىء يجمعها كلها الشعار المأثور « حرية العمل وحرية المرور » Laisser faire Laisser passer .

الاول من هذه المبادىء ان هنالك نظام طبيعي ليس هو الا ناموس

العلاقات المتكونة بين افراد احرار يعيشون بحالة الاجتماع . وينبغي احترام هذا النظام الطبيعي لانه يمثل طبيعة الامور ؛ وقد تكون من تلقاء نفسه لانطباقه عليها . ومن هذه النواميس قانون العرض والطلب ، وقانون المزاحمة ، وحرية التعاقد بين الناس الخ .

والثاني ان فعالية الفرد هي المحرك الوحيد او على الاقل العامل الاول في التطور الاجتماعي والتقدم . فينبغي احترام حرية الفرد في جهوده الاقتصادية . والثالث ان على الحكومة ان تقتصر في تدخلها في الشؤون الاقتصادية على تسهيل جهود الفرد الحرة ، وازالة كل ما يعرقلها، وتأمين حرية العمل وحرية المرور (اي حرية مرور البضائع من مكان لآخر بدون عراقيل قانونية) .

ان هذا المذهب الذي نشأ في انكلترا وطبق فيها مدة طويلة سبب ازدهار الصناعة الانكليزية الرأسمالية حتى الحرب العالمية الاولى . الا انه وهو يستند على حرية الفرد ، يسمح للقوي بأن يستغل الضعيف عملا بمبدأ الحرية ، وفقا للنظام الطبيعي للأشياء ، ولا يحسب حسابا للوضع الجديد الذي احدثه تجمع الثروات في ايد محدودة ، ولا لما يورثه استغلال العمال لقاء اجور زرية القت بهم في احضان الفاقة والتعاسة من الم ومضض في نفوسهم .

كان لا بد اذن من التذمر في عالم العمال ، وكان لابد من معالجة هذه القضية . وقد عالجها فريق كبير من المفكرين ، وحتى من ارباب العمل انفسهم ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر فوضعوا النظريات الاشتراكية الاولى التي تختلف كل الاختلاف عن الاشتراكية الماركسية .

الاشتراكية الخيالية : ـ ان عددا من الكتاب وعلى رأسهم «سان سيمون» «وبرودون Prudhon» وغيرهم في فرنسا و «اوين Owen في انكلترا و «مازيني» في ايطاليا بحثوا عن اسلوب اكثر عدالة في توزيع

الثروة والارباح ، ولكنهم لم يفكروا بنضال الطبقات .

فبعضهم (اوين) قال بتوزيع الارباح حسب الحاجة . وهذا يعني اعطاء العمال اجورا تتناسب مع حاجتهم . الا ان مفهوم الحاجة مرن جدا ويتحمل الزيادة والنقص ، او بالاحرى هو عنصر نفسي اكثر مما هو مادي . وقال (سان سيمون) بوجوب اعطاء كل عامل حسب قدرته على العمل . وهذا لا ينفي اختلاف الثروات ، ولكن بدلا من ان ينشأ هذا الاختلاف عن الملكية والوراثة والوصية يريده سان سيمون مبنياً على الكفاءة . فالاكفياء ينالون اكثر من غيرهم . وكيف يكون ذلك ؟ بتقدير الكفاءات ودرجاتها بواسطة الحكومة او هيئة من الهيئات التي تلجأ الى الفحص او الشهادات او الانتقاء وحتى الى القرعة . وتوزع الثروات على اساسها .

وقال آخرون بلزوم توزيع الارباح على اساس العمل من حيث قيمته او من حيث مدته .

ان جميع هذه النظريات لم تكن ترمي الى الغاء الملكية بل الى تحديدها فقط . والتحديد يكون اما بالنسبة لموضوع الثروة كملكية ادوات الانتاج او ملكية الاراضي الزراعية فقط (ويسمى القائلون بتحديد الملكية الزراعية بالاشتراكيين الزراعيين Socialistes Agraires) او بالنسبة لبعض اوصافها الحقوقية كمنع الوراثة او تحريم الاقراض بالفائدة والايجار . فبرودون كان يقول بتحريم الفائدة وايجار الاملاك ، باعتبار ان الايجار هو نوع من الفائدة على رأس المال . وهنالك الاشتراكيون الاصلاحيون الذين لايحرمون الملكية ولااستثمارها بل يقولون بضرورة تحديد هذا الاستثمار بوضع حد ادنى او اعلى لمعدل الفائدة وبدلات الايجار ولاجور العمال .

ان هذه النظريات الاشتراكية التي انتشرت في اوائل القرن التاسع عشر سميت بالخيالية اما لانها عبارة عن محاكمات ذهنية لم تبين طرق تطبيقها العملية ، او تصورات وهمية لمجتمع يصعب ايجاده . وقد حاول بعضهم

مثل (اوين) ايجاد مستعمرات خاصة تطبق فيها نظرياته التي ترمي لايجاد العدل الاجتماعي ، ولكنه فشل فشلا تاما . الا ان بعض هذه المبادىء دخلت فيما بعد في برامج حزبية او حكومية .

الاشتراكية العلمية او الماركسية : في عام ١٨٦٧ نشر كارل ماركس) اليهودي الالماني المتنصر كتابه « رأس المال » فوضع به اسس اشتراكية جديدة تختلف كل الاختلاف عما ورد منها قبله . فهو لا يفتش عن حلول للمشاكل القائمة ولايعني بالعدل الاجتماعي . وبعبارة اخرى هو لايتمنى ، بل يؤكد ما سيؤدي اليه حتما التطور الاقتصادي الرأسمالي . ان نظريته مبنية على ان الافكار لاقيمة لها في سير الحوادث التاريخية ، وان العامل الوحيد في هذه هي الضرورات الاقتصادية . وقد ذهب انصار هذا المذهب بعيداً في هذا الطريق فاوجـــدوا نظرية « مادّية التاريخ Matériàlisme historique ومؤداها ان العوامل الاقتصادية وحدها قررت في الماضي وستقرر في الحاضر والمستقبل مجرى التاريخ ، وان كافة الحوادث التاريخية يمكن تعليل اسبابها بارجاعها الى عوامل اقتصادية . ويقول كارل ماركس بان التطور الاقتصادي جرى من نظام الحرف والصناعة اليدوية الى النظام الرأسمالي وان هذا سيؤدي بدوره حتما الى النظام الاشتراكي .

ويؤكد ان رأس المال سواء كان ارضا او عقارا او آلة او نقداً انما تجمع في الاصل بيد شخص او اشخاص بطريق الاغتصاب، ثم وضع المغتصبون الشرائع التي برروت اغتصابهم واعطته الصفة الحقوقية ومنحته حماية القانون ، كحق الملكية والارث وحق استغلال جهود الآخرين . وهذا يعارض نظرية الاقتصاد الحر الذي يرى ان الحقوق المذكورة هي حقوق طبيعية نشأت من تلقاء نفسها نتيجة للتعامل الطبيعي بين الناس ولحاجاتهم النفسية . ويجيز كارل ماركس نوعا واحدا من رأس المال ، هو ذاك الذي يصنعه صاحبه بيده ويستعمله بنفسه ، كالقارب الذي يصنعه البحار الفقير ليصطاد به و كالمنشار الذي يصنعه النجار لاستخدامه في عمله . ولكنه ينكر رأس

المال الذي يسمح لصاحبه باستعمال الآخرين لحسابه الخاص وباستغلال عملهم .

ويأخذ كارل مار كس نظرية اكدها قبله ادام سميث وريكاردو من ان قيمة الشيء عبارة عن كمية العمل التي استلزمها صنعه (اما فائدة الشيء فهي الشرط الاساسي ليكون له قيمة ، ولكن القيمة محدودة بكمية العمل) فيؤكد ان كل ما يأخذه صاحب رأس المال انما يسرقه من محصول العمل . ورأس المال كان يصح ان يعتبر ملكا للافراد عندما كان الانتاج فردياً ايضاً ، قبل الثورة الصناعية ، ولكن هذه جعلت الانتاج مشتركا في المصانع الكبرى وسكك الحديد والمناجم الخ ... فلا يمكن اذن ان يبقى رأس المال فرديا في حين ان اسلوب الانتاج اصبح مشتركا .

تنادى انصار هذه الآراء الى مؤتمر عقدوه في امستردام عام ١٩٠٤ فأسفر عن انشاء الدولية الثانية (الدولية الاولى هي المؤتمر الاول الذي عقد قبل ذلك برئاسة ماركس) وتأسيس حزب اشتراكي دولي انضمت اليه كافة النزعات الاشتراكية في مختلف الدول واقرت المبادىء الآتيـــة :

١ - مصادرة كافة ادوات الانتاج

٢ - نضال الطبقات

٣ - اتحاد طبقات العمال في كل البلاد ضد الرأسمالية العالمية بصرف النظر عن الفوارق القومية .

ويرى من ذلك ان هذه الاشتراكية تختلف عن غيرها بأنها ليست عبارة عن نظرية تقتصر على معالجة معضلة العمال وانما هي مذهب يشمل كافة وجوه الحياة العامة من سياسية داخلية او خارجية واجتماعيـــة وفلسفية . فلما كانت العوامل الاقتصادية هي العنصر الوحيد ، في نظر هذا المذهب ، في تكوين الاحداث الاخرى فهي شاملة اذن لكافـــة نواحي الفعالية المادية والفكرية . وان مبدأ نضال الطبقات يجتاز بعد

ذاته الحدود الوطنية للدول ويبدل وجه النضال السياسي في العالم . كما ان انكار قيمة الفكر في الاحداث العالمية او طرحه في مقام ثانوي من حيث الاهمية يخالف عقائد الناس في اهمية العوامل الدينية والاخلاقية والقومية في حياتهم .

وقد عادت الاشتراكية العالمية الموحدة فأنقسمت عام ١٩١٧ الى شطرين : انضم شطر منها الى قادة الثورة الروسية في مؤتمر عقدوه ذلك العام فأنبثقت عنه الدولية الثالثة والحزب الشيوعي . وبقي الشطر الآخر على ولائه للمبادىء المعلنة في مؤتمر امستردام (الدولية الثانية) باسم الاشتراكية الدولية .

ان هؤلاء يدينون نظريا بالمبادىء الماركسية المتقدم ذكرها . الا انهم يختلفون عن الشيوعيين بالوسائل التي ينبغي استعمالها لتحقيق تلك المبادىء .

فالشيوعيون يقولون بالثورة العالمية للعمال والفلاحين . لان الرأسماليين ، على رأيهم ، سيحترمون مبدأ المشروعية والديمقراطية وقوانينها لاستخدامها ، طيلة تمتعهم بالحكم ، للسيطرة على الامور . اما حين يجدون انفسهم مهددين بانتقال السلطة من ايديهم لأيدي العمال والفلاحين ، وهم الاكثرية في البلاد ، فسيطرحون المشروعية والديمقراطية جانبا وسيستعملون ما يتمتعون به من قوى ، ولو بصورة غير مشروعة ، للاحتفاظ بامتيازاتهم ، فيحاولون آنئذ سحق الشيوعية والعمال بالحكم الديكتاتوري الفاشيستي او بغيره . ولذلك لا يمكن للشيوعية ان تحقق اهدافها الا بالعنف ، اي بالثورة على الاوضاع الحاضرة وذلك عندما تتهيأ لها الاسباب . ومتى تمت الثورة صودرت رؤوس الاموال بكافة انواعها دون اي مقابل . ولما كان لا بد آنئذ من حماية الثورة الشيوعية من الثورات الرأسمالية المعاكسة ومن محاولة الرأسماليين عرقلة النظام الشيوعي بشتى الطرق فينبغي طرح النظام الديمقراطي والحريات السياسية جانبا ، واقامة

ديكتاتورية العمال والفلاحين مدة من الزمن حتى يزول الخطر الرأسمالي في الداخل والخارج زوالا تاما .

اما الاشتراكيون الدوليون فيقولون بتطبيق المبادىء الماركسية نفسها بصورة تدريجية دون هدم النظام الديمقراطي الحاضر . ويدعون بأن ازدياد الوعي لدى الطبقة العمالية وهي الكثرة في الشعب ، يؤدي لاستيلاء الاشتراكية على الحكم بدون عنف . ومن ناحية اخرى ان الاشتراكيين ، رغم قبولهم مبدأ الدولية ، اي مبدأ تضامن العمال العالمي ، لم يتخلصوا تماما من الشعور القومي ، كما ظهر عمليا خلال الحربين العالميتين . وهذا ما عابه عليهم زملاؤهم الاشتراكيون المتطرفون الذين انتهوا ، كما قدمنا ، الى الافتراق عنهم وايجاد الشيوعية التي يشترط في المنتسبين اليها التحرر من الشعور الوطني واستبداله بشعور التضامن العمالي في العالم . فينبغي على الشيوعي الالماني مثلا ان يكون اقرب روحيا الى العامل الروسي واشد تضامنا معه منه الى مواطنه الالماني غير الشيوعي .

والطرق التي يرجع اليها الاشتراكيون لتحقيق الاشتراكية بصورة تدريجية متنوعة ؛ منها التأميم التدريجي لوسائل الانتاج الكبرى لقاء تعويض لاصحابها ، واهمها المناجم وسكك الحديد والمصارف الكبرى وصناعة الكهرباء وشركات الضمان والصناعة الثقيلة الخ . ومنها الغاء حق الوراثة والوصية فجأة او تدريجيا بوضع الضرائب المتصاعدة على التركات حتى تصبح الوراثة رمزية ريثما تلغى بتاتا . ومنها فرض الضرائب المتصاعدة على الارباح وعلى رأس المال وخاصة على وسائل الترف بحيث ان هذه الضرائب تنتهي باستنفاذ الارباح كلها بعد نسبة معينة . وهذه الاساليب يجب ان تنتهي اخيرا الى تطبيق الماركسية .

المذاهب اليسارية المعتدلة : لا تقبل هذه المذاهب بالاسس التاريخية والمبدئية التي تعلنها الاشتراكية الدولية . ولكنها تعالج الوضع الناشىء عن ازدياد سيطرة الرأسمالية العالمية على الشؤون الاقتصادية وغيرها وتحاول

تحسين حالة العمال والدفاع عن مصالحهم . وقد اختار كثير من هذه المذاهب لفظ الاشتراكية عنوانا لها دون ان يعتنقوا المبادىء الماركسية المتقدم ذكرها .

فاشتراكية الدولة (Socialisme d'Etat) تقبل في الاصل الاوضاع الاجتماعية التاريخية الناشئة عن التطور الطبيعي ، وتريد ان تبقي هنالك صلة بين التاريخ والمستقبل . فهي تقرب من هذه الناحية من مذهب الاقتصاد الحر . ولكن بينما يعتبر هذا الاخير تلك الاوضاع ، كالملكية والوراثة ، نهائية لانطباقها على حاجات عامة وضرورية ، فمذهب اشتراكية الدولة يجعلها عبارة عن صفحة من صفحات التطور التاريخي ، تختلف وتتنوع بالنسبة للمكان والزمان . وعلى ذلك فليس من اللازم اللازب تطبيق مبدأ حرية العمل الذي يرمي لحماية تلك الاوضاع وتثبيتها بصورة دائمة ، بل بالعكس من ذلك ان من اهم واجبات المجتمع ان يكافح اسواء النظام الاقتصادي الحاضر ويدافع عن المصالح العامة ضد تطرف المصالح الفردية ، مهتما بمبدأ الفائدة اكثر من اهتمامه بمبدأ العدل . وينتج عن ذلك ان توزيع الثروة والارباح لاينبغي ان يكون مبنيا على المزاحمة الحرة ، لان هذه تسمح باقتناص الفرص وبتسلط القوي على الضعيف ، ولاتعني بمصلحة المجتمع . فعلى الدولة ان تنظم الاقتصاد بالقوانين الوضعية عند الاقتضاء لتصحيح اخطاء القوانين الطبيعية . بهذه المبادىء يختلف مذهب اشتراكية الدولة عن مذهب الاقتصاد الحر اختلافا كليا . فمذهب الاقتصاد الحر فردي لايرى ان تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بينما تريد اشتراكية الدولة ان تنظم الدوله الاقتصاد القومي لصالح المجتمع . والدولة اجدر بهذا التنظيم من اي مؤسسة اخرى ، على رأي هذا المذهب ، لان المؤسسات الخاصة والافراد يلتمسون الربح الخاص في حين ان الحكومة تستهدف مصلحة المجتمع . ان فكرة الاقتصاد الموجه نشأت عن تعاليم هذا المذهب .
ومع ذلك ينبغي التمييز بينه وبين النظرية الالمانية المستوحاة من آراء

الفيلسوف (هيجل) وغيره والقائلة بان الدولة هي غاية بنفسها وهي ضمير الامة فخدمة الدولة هي غاية جهود الامة. ان هذه النظرية التي انبثقت عنها الاشتراكية الوطنية الالمانية قد تماثل من بعض النواحي نظرية اشتراكية الدولة مع فارق هو ان هذه تجعل هدف الفعالية الحكومية في الحقل الاقتصادي الدفاع عن مصلحة الجماعات المختلفة وحمايتها، لا الدولة نفسها باعتبارها شخصاً حكمياً.

ولابد من الاشارة هنا الى ان الاحزاب الاشتراكية الاصلية وخاصة الشيوعية تكافح اشتراكية الدولة كفاحا عنيفا بالرغم من ان بعض المظاهر توحي بوجود بعض وجوه التقارب فيما بينهما. فالشيوعية ترمي الى جعل وسائل الانتاج ملكا للمجتمع، واشتراكية الدولة تلجأ الى قيام الدولة ببعض المشاريع الصناعية لحسابها فتكون مالكة لوسائل الانتاج. الا ان الشيوعيين يكرهون الدولة الرأسمالية كما يكرهون الافراد الرأسماليين، لان هذه الدولة خلقت لتأمين غايات سياسية وادارية وتخدم مصالح رأسمالية عامة او خاصة. في حين ان الدولة التي يريدها الشيوعيون هي دولة اقتصادية بحتة تصبح في المستقبل اشبه بشركة جامعة كبرى تخدم مصالح العمال (اي مجموع الشعب بعد انقراض الرأسماليين) وتنظم الانتاج وتوزيعه واستهلاكه.

ومذهب الاشتراكية التضامنية (Solidarisme) يتبنى في الاصل المبادىء التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الحاضر. فهو يقر مبدأ الملكية والوراثة ولكنه يقول بان كل انسان مديون للمجتمع منذ ولادته بكثير من حاجاته. والتضامن الطبيعي بين البشر يجعل الفرد مستفيدا من جهود الآخرين ويورثه بالتالي دينا نحو المجتمع ينبغي عليه اداؤه. ويكون ذلك باشتراكه في الجهود التي تبذل لمساعدة من يحتاج المساعدة عملا بقاعدة التضامن نفسها. ولما كانت الدولة اعظم مظهر للتضامن فقوانينها تحدد اشكاله فتعني بحماية العمال وبايجاد الضمان الاجتماعي والاسعاف العام والمؤسسات اللازمة لايواء العجزة وحماية الطفل وتعليمه

الخ . وينبغي ان تتم حماية المحتاجين الى المساعدة بالاتفاق المتبادل بين افراد الشعب وجماعاته تحت اشراف الدولة او بواسطتها . وقد ادى هذا المذهب لنشوء الحزب الراديكالي الاشتراكي في فرنسا . وهو يرى لزوم الاستعاضة عن اسلوب الاجور للعمال باسلوب آخر اضمن لمصلحتهم كاشتراكهم في الارباح مثلا . ولكن هذا الحزب يرفض فكرة نضال الطبقات ويؤيد فصل الدين عن الدولة وتحريرها من كل المؤثرات الغريبة عنها لتنصرف الى تحقيق واجباتها بحرية تامة ، كما انه يهتم بتوحيد التعليم .

وهنالك مذاهب يسارية اخرى تعالج الموضوع نفسة باساليب مشابهة ترمي الى تحسين حالة العمال او الى تحقيق العدل الاجتماعي . منها مذاهب الاشتراكية المسيحية التي ترى ان يتم العدل الاجتماعي باساليب روحية متفقة مع المبادىء التي نادت بها الاديان .

الاوضاع الحاضرة في الغرب

ان كارل ماركس واتباعه بنوا دراساتهم واستقراآتهم على التطور الاقتصادي الذي كان جاريا في اوربا الغربية ولكنهم انشأوا مذهبا عاما يشمل العالم باسره . في حين ان التطور الاقتصادي في بقية ارجاء العالم لم يصل بعد الى طوره الذي كان موجوداً في اوربا في القرن التاسع عشر ، او هو اتخذ اتجاهات اخرى . فسنبدأ بالبحث عما اذا كان التطور في اوربا الغربية نفسها استمر بعد مرور ثمانين عاما على نشر كتاب رأس المال في الطريق الذي اكده كارل ماركس واتباعه وبنوا مبادئهم عليه او هو سلك اتجاها آخر .

آ - لو صحت نبوآت كارل ماركس كان ينبغي ان يصفى الموقف حتى الآن بالنسبة للطبقات ويتم شطر المجتمع في اوربا الغربية الى فئتين : فئة الرأسماليين المتناقصة واتباعها ، وفئة العمال بالمعنى الواسع التي تشمل كافة الذين يعملون لكسب معاشهم بدون استعمال رأس المال المادي .

في الواقع ان الانقسام لم يتم بهذا الشكل في اوربا عامة رغم انتشار الصناعة انتشارا هائلا . فهنالك فئة ضئيلة ، في اقصى اليمين ، من الرأسماليين

يدافعون عن مبدأ الاقتصاد الحر وما يتضمنه من المحافظة على الشرائع القديمة والحقوق المكتسبة ، وفئة اخرى في اقصى اليسار من الشيوعيين والاشتراكيين يمثلون قسما كبيرا من طبقات العمال والمثقفين (لينين نفسه لم يكن عاملا) . وفيما بينهما فئة ثالثة كبيرة بقيت لا من هؤلاء ولا من اولئك . ان هذه الفئة الثالثة مؤلفة من طبقتين كان يعتقد كارل ماركس بانقراضها خلال زمن ليس طويلا : الاولى فئة صغار التجار والصناع التي كان يجب ان تختفي من الميدان رازحة تحت عبء الزاحمة التي يفوز بها كبار الرأسماليين تبعا لناموس «التجمع» . ولكن هذه الفئة لاتزال في الحقيقة كثرة في كل البلاد رغم انشاء «المخازن العامة» الرأسمالية في بعض العواصم .

والثانية اصحاب المهن الحرة واشباههم كالموظفين ، وهؤلاء يعتبرهم ماركس من فئة العمال في حين انهم لايعتبرون انفسهم كذلك ولا ينكرون المبادىء الرأسمالية لأنهم يضعون وفرهم في صناديق التوفير ذات الفائدة الرأسمالية او يوظفونها في المشاريع او يشترون عقارات صغيرة او ما شابه ذلك . وحتى في روسيا السوفياتية ان النابهين من اصحاب المهن الحرة والفنانين يتمتعون بارباح كبيرة ويؤلفون طبقة ممتازة ، ولا شك انهم يودون ، لو استطاعوا ، توظيف اموالهم .

ان هذه الفئة الكبرى لا تقول بنضال الطبقات ولا يبدو انها مستعدة باكثريتها للانضمام لاحد الفريقين القابعين في اقصى اليمين او اقصى اليسار.

٢ ـ كان ينبغي ايضا ، بعد مرور ثمانين عاما على ماركس ، ان تزداد ارباح الرأسماليين ويتناقص عددهم من جهة ، وتشتد الفاقة عند العمال من جهة اخرى عملا بقانون العرض والطلب نظرا لتكاثر عدد العمال بسبب تكامل الآلة واستغنائها شيئا فشيئا عن اليد العاملة .

ولكن الامر على نقيض ذلك . فارباح الرأسماليين تضاءلت كثيرا في اوربا بالنسبة للماضي وذلك بسبب الضرائب التصاعدية المختلفة وبسبب

تدابير الاقتصاد الموجه . كما ان اجور العمال زادت نسبتها زيادة كبرى عما كانت عليه في الماضي . واحوالهم بتحسن مستمر نسبياً بفعل قوانين العمل وتحديد الحد الادنى للاجور والاقصى لساعات العمل والضمان الاجتماعي الخ ...

٣ ـ ان اسس الدعاية والكفاح الاشتراكي بشكله الشيوعي تبدل تبدلا كبيراً عما كان عليه عند اقامة الدولية الثانية . فهو لم يعد اليوم اقتصاديا واجتماعياً كما نادى به ماركس بل هو سياسي بالدرجة الاولى وسبب ذلك قيام دولة شيوعية في روسيا لم تبطق فيها اشتراكية كاملة . فقد رؤى انه لابد لذلك من بعض الوقت ومن فترة انتقالية طويلة يكون خلالها الجهد منصرفا لحفظ هذه الدولة من الاعتداء ومن التدخل الاجنبي لتبقى مشرفة على التطور الشيوعي العالمي وحامية له . فروسيا تعتبر اليوم حقل تجارب اشتراكية ، ومن المهم صيانة هذا الحقل . ولذلك فالشيوعيون في روسيا وفي العالم يصرفون جهودهم ودعاياتهم لتحقيق غرض سياسي هو تقوية روسيا السوفياتية عسكريا وسياسيا واضعاف اعدائها وتدميرهم ، وتهيأة الجو لثورات شيوعية سياسية في بلاد اخرى ، مستعملين في سبيل ذلك كافة الوسائل ومستغلين شتى الظروف العامة والخاصة في كل البلاد .

وقد اصابوا نجاحاً كبيرا في انتصارهم لقضايا البلاد المستعمرة وسعيهم لتخليصها من مستعبديها اضعافا لهم . فامتزجت قضية الاستقلال والحرية في البلاد المستعمرة لحد كبير مع قضية الدفاع عن روسيا السوفياتية ومبادئها السياسية . اما نشر المبادىء الشيوعية الاصلية فاصبح له المقام الثاني بعد ذلك ، بدليل ان الشيوعية العالمية تكافح المرشال تيتو ونظامه رغم شيوعيته . وهكذا امتزجت المصلحة السياسية والقومية لدولة بعينها وهي روسيا بالكفاح الشيوعي العالمي واصبح احترام هذه المصلحة والانتصار لهذه الدولة واجبا مفروضا على الشيوعيين . ولكن هذا ادى في البلاد الرأسمالية الى

اصطدام العاطفة الطبقية بالعاطفة القومية والى عداء سياسي بحت بين الفريقين .

٤ - ان نضال الطبقات لم يتجه في كل مكان نفس الاتجاه الذي تنبأ عنه كارل ماركس والذي تحقق جزئيا في اوربا الغربية . ففي امريكا وهي اهم مركز من مراكز الرأسمالية في العالم لم يأخذ العمال بنضال الطبقات ولم ينتشر الحزب الشيوعي ولا الاشتراكي رغم وجود الملايين من العمال ورغم استقرار الرأسمالية الضخمة فيها . ان في امريكا نقابات للعمال قوية بعددها وبتنظيمها ، تدافع عن حقوقهم بطريق الاتفاق المباشر مع اصحاب العمل او باشراف الحكومة ، او هي تلجأ للحكومة ولتشريعها . وقد تستعمل الضغط بممارسة حق الاضراب . ولكنها لاتعتنق المبادىء الاشتراكية ولاتنكر من حيث المبدأ حق الملكية ولا الاوضاع الرأسمالية الاخرى ولاتتدخل في السياسة او قلما تتدخل فيها فيما عدا مايتعلق بوضع العمال . وقد ازدهرت حالة العامل في امريكا بحيث انه لايشعر بالحاجة لنضال الطبقات ولقلب النظام الحاضر ، ويؤمن بتطوره تطورا يلائم مصلحته . وفي بلاد اخرى في العالم شاسعة المساحة او مكتظة بالنفوس لايسير التطور الاقتصادي وفقاً للسنن المرسومة في النظريات الاشتراكية الا من حيث ازدياد التنبه العام والمطالبة بتحسين شروط الحياة . فالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية مازالت متنوعة جدا ومختلفة عما هي عليه في اوربا الصناعية .

اذن فالتطور لم يجر حتى الآن تماما في الطريق الذي تنبأ عنه ماركس بتفاصيله واكده بجزم وليس من المحتوم ان ينقسم الشعب الى اشتراكيين واخصامهم عملا بنظرية نضال الطبقات ، بل يمكن ان يسير التطور الاجتماعي بطريق آخر .

واسباب ذلك واضحة . فكارل ماركس واتباعه حسبوا ان الطبقة العاملة ستبقى وجها لوجه امام مدرسة الاقتصاد الحر ومن يقول بها من الاقطاعيين والرأسماليين . ولو كان الامر كذلك لربما تحققت نبوءات

الاشتراكية وتأكيداتها . فالمدرسة الاشتراكية الاصلية كانت تعتقد في القرن التاسع عشر ان الرأسمالية سوف لا تنفك تدافع عن مبدأ حرية العمل (اي مبدأ استغلال الطبقة العاملة) وعن الاحتفاظ بالحقوق المقررة، وان كل من يمت الى الرأسمالية بصلة سيلتحق بها بدافع المصلحة الاقتصادية. فكان الاشتراكيون يعتقدون ان كل من تصح تسميتهم بالعمال والفلاحين سيلتزمون جانب الاشتراكية ونضال الطبقات مسوقين بعامل المصلحة ايضا . غير ان الرأسماليين ومن يتبعهم من الطبقات المتوسطة لم يناضلوا بسلاحهم القديم فقط . ولو فعلوا لغلبوا على امرهم . بل انهم وغيرهم لجأوا الى معالجة الموضوع على غير الاسس التي يستند اليها الفريقان المتطرفان في اقصى اليمن واقصى اليسار . ونشأت نزعات متعددة ترمي الى الاحتفاظ بحق الملكية وحق الارث على ان تكون مقيدة بشروط تستهدف منع استغلال الطبقة العاملة تحت ستار حرية العمل او على الاقل لتحسين حالة العمال والعناية برفاههم المادي والمعنوي دون القضاء على المبادىء الرأسمالية قضاء آنيا . وهكذا جاءت المذاهب الحديثة الديمقراطية تعالج الموضوع على اسس جديدة .

وقد عولجت القضايا الاساسية باشكال متنوعة .

الملكية الزراعية : ـ ان الضمير العام لم يعد يطيق استغلال الانسان من الانسان . ونوحظ من وجهة نظر قومية ان هذا الاستغلال يؤدي لبقاء طبقة كبيرة من ابناء الشعب في حالة من الفقر والجهل تضعف مجموع البلاد وتبقيها في حالة من الانحطاط العام بالنسبة للبلاد الاخرى . فالمصلحة القومية نفسها توجب اذن ازالة هذا الاستغلال ورفع مستوى الشعب العامل . وقد عالجوا ذلك بطريقتين تؤديان كلاهما الى نفس النتائج : ففي اوربا الشرقية وضعت حكومات غير شيوعية (رومانيا والمجر بين الحربين العالميتين) قوانين الاصلاح الزراعي réforme agraire استملكت بموجبها الاراضي الزراعية ، وخاصة الملكيات

الكبيرة لقاء تعويض حقيقي أو وهمي ، ووزعتها على الفلاحين . ولم يجر ذلك بطلب من الشيوعين بل بقصد مكافحتهم ، وربما دخلت في ذلك ايضا عوامل قومية سياسية (ان اراضي ترانسلفانيا التي استعادتها رومانيا من المجر إثر الحرب العامة الاولى كانت مملوكة للنبلاء المجر الذين اختاروا الجنسية المجرية. فقانون الاصلاح الزراعي استخلصها من هؤلاء الاقطاعيين ووزعها على الفلاحين الرومانيين) . وفي بعض البلاد الاخرى كفرنسا مثلا لا تحدد القوانين مبدئيا الملكية الزراعية ولكنها تحدد حقوق المالك بالنسبة للفلاح او المزارع من جهة وتناله من جهة ثانية بضرائب فاحشة تجعل الاستثمرار الرأسمالي عقيما او قليل الفائـــدة . ولذلك لم تعد الملكية الزراعية اسلوبا مل اساليب الاستثمار الرأسمالي الا لمن يعتمد على نفسه مباشرة في العمل الزراعي .

وهنالك اساليب اخرى يمكن ان تؤدي لزوال الاقطاعية الزراعية ، منها تحريم بيع الاراضي الزراعية لغير الفلاحين العاملين بانفسهم والمقيمين في الارض المراد استثمارها . فالملكية الزراعية مهما كانت كبيرة تتجزأ بالوراثة اذا لم تتجدد بالشراء .

لقد اصبحت الاراضي الزراعية في اوربا ملكا للفلاحين وهـذا هو السبب في ان هؤلاء لا يعتبرون هناك من العناصر التقدمية بصورة عامة .

الملكية العقارية : وهـذه ايضا لم تعد في اوربا وسيلة من وسائل الاستثمار الرأسمالي الا في حالات يمكن ان تعتبر استثنائيـة . فان قوانين تحديد الايجارات وابقائها في مستوى منخفض جدا بالنسبة الغلاء المعيشة من جهة ، والضرائب التصاعدية مضافة اليها الاعباء البلدية والمحلية من جهة اخرى ، واقدام الحكومات او البلديات في بعض البلاد على القيام مقام المالك في ايجار عقاراته بالاجور المحددة لتعطيل قانون العرض والطلب ولتحقيق المساواة بين الايجارات ادى الى انعدام الفائـــدة

الرأسمالية كلياً او جزئياً .

ويظهر ان الحكومات الاوربية وجدت نفسها مدفوعة بتيار جارف الى هذه النتائج ، وان هـذه لم تكن نتيجة دراسة مستفيضة وبرنامج مقصود . فان اخراج الملكية العقارية من دائرة الاستثمار الرأسمالي ادى الى معضلة كبيرة لم يجدوا لها حلا حتى الآن . فاذا تخلى رأس المال الخاص عن تأمين حاجة السكن للشعب المتكاثر باشادة الابنية الجديدة فمن يقوم بذلك ؟ لا يزال بعض الرأسماليين في اوربا الغربية يشيدون الابنيـة على مقياس صغير جداً بقصد بيعها اجزاء للراغبين بالسكنى لا بقصد الايجار . وهكذا عادت الملكية العقاريـة الصغيرة للظهور . ولكن هذا لا يحل المعضلة الكبرى ، معضلة ازمة السكن ، ولا بد ان تعمد الحكومات او البلديات لتأمين هذه الحاجة وفي ذلك ما فيه من اعباء جديدة على عاتق المكلفين . فلا بد من السير في هذه القضية الهامـة بمنتهى التؤدة والحذر .

الملكية الصناعية : ان الرأسماليـة آخذة في التقهقر والاندحار في هذا الميدان ايضاً . فقد اصابتها النزعات الحديثة بشكلين : بالتأميم الذي بدىء بتطبيقه بعد الحرب العامة بشكل واسع خاصة في انكلترا . وطبق في فرنسا ايضاً حيث شمل المصارف الكبرى وسكك الحديـد وشركات الكهرباء والمناجم وبعض المصانع الكبرى . واذا توقفت حركة التأميم فترة من الزمن فيبدو انها سوف لا تلبث ان تستأنف سيرهـا بضغط الاحزاب التقدمية . ومع ذلك فما زالت في اوربا بعض مراكز المقاومة الرأسمالية .

وليست الاحزاب اليسارية وحـــدها كحزب العمال الانكليزي والاشتراكية الموحدة في فرنسا هي التي تحاول طرد رأس المال الخـــاص من ميادين فعاليته الاصلية . بل كثيرا ما تقوم بذلك احزاب تقدمية اخرى لا على اساس مصادرة او استملاك المصانع الموجودة ووسائل

الانتاج بل بانشاء اعمال صناعية جديدة لحساب الحكومة تتمتع بكثير من الامتيازات ، فيمتنع على رأس المال الخاص مزاحمتها . والشكل الثاني هو اغراق رأس المال الخاص بالضرائب المتصاعدة او بفرض اعباء جديدة عليه كزيادة الحد الادنى لاجور العمال وتحديد ساعات العمل وتحسين الضمان الاجتماعي وتحديد الاسعار الخ . ان الحالة في اوربا بعيدة جدا عما كانت عليه في اوائل القرن العشرين . ويمكن ان يقال ان رأس المال الكبير اصبح عبء ماديا وفكريا على صاحبه اكثر ما يكون نعمة له . ولم تعد وجوه الاستثمار متيسرة وامكانيات العيش الرغيد موجودة بالنسبة لاصحاب رؤوس الاموال الكبيرة الذين يرغبون باستثمارها وهم عاطلون . لاشك انه لا يزال في اوربا اناس يتمتعون بثروات ضخمة وبارباح كبرى ، ولكنهم موجودون على الغالب في صفوف النابهين من اصحاب الاختصاص ككبار المهندسين ومشاهير الاطباء والمحامين او كبار التجار الذين يوفقون لصفقات استثنائية او يضللون دوائر الجباية والضرائب ، او الذين يستثمرون اموالهم خارج البلاد الاوربية ، اكثر منهم في صفوف حملة اسهم الشركات الرأسمالية الكبرى .

اما طبقات العمال فقد تحسنت احوالها تحسنا كبيرا عما كانت عليه في الماضي وارتفع مستوى معيشتها ارتفاعا محسوسا في بلاد لم تطبق فيها المبادىء الماركسية بل تعتبر عدوة لها . واذا كان بعض العمال ما زال يعاني الضيق والفاقة في بعض البلاد الاوربية فان مرد ذلك الى الضيق الاقتصادي العام المستحوذ على تلك البلاد اكثر منه الى استثمارها الطبقي . ولا شك ان التطور نحو نوع من المساواة الاجتماعية والاقتصادية آخذ بالازدياد .

وليس هذا ما يرجوه الشيوعيون وليس فيه ما يرضيهم . وما زالوا يدعون بان المجتمع الرأسمالي سينهار فجأة لا بطريق التطور التدريجي . ويجعلون اسباب هذا الانهيار كائنة في ان الانتاج في البلاد الامريكية ، وهي اليوم مركز الرأسمالية العالمية وحاميتها ، يزداد سنويا بنسبة تزيد

عن نسبة زيادة الاستهلاك . وذلك لأن الطبقات العاملة عاجزة عن استهلاك منتوجاتها بكاملها ، ولو استطاعت ذلك لما بقيت حصة لرأس المال . ويؤكد الشيوعيون بأن زيادة الانتاج ستحدث ازمة هائلة لعدم وجود اسواق تصرف فيها المنتوجات الزائدة فتنهار الصناعة الرأسمالية . كما ان تحديد الانتاج لتفادي هذه الازمة متعذر لأنه يتطلب طرد فريق من العمال يزداد عدده سنويا فتكون البطالة وما يتبعها من الاضطراب الاجتماعي والسياسي . ثم يقولون بأن الرأسمالية الامريكية تحاول علاج هذه الحالة بانتاج المواد الحربية ، فنجد المصانع بذلك عملا يقيها اضرار الانتاج غير المستهلك او اخطار طرد العمال . ولا بد لانتاج المواد الحربية من خلق جو الحرب واخطار الحرب ، فتعمد الدعاية والسياسة الى خلق هذا الجو بصورة مصطنعة . ويؤكدون بأن هذا العلاج سوف لا يفيد الا مدة موقتة ، يزيد بعدها الانتاج الحربي عن امكانية الاستيعاب وتنوء الامم باعبائه فيحدث الاضطراب والانهيار ، او تقوم الحرب الهادمة .

ان هذا التفكير كله مستند الى ان رأس المال ما زال يتناول حصة ولو ضئيلة من الارباح ، هي علة العلل لانها تمنع العامل من امكان استهلاك كامل منتوجاته . الا ان ذلك ليس بالجديد في نظام مازال قائما منذ مدة طويلة ، ومن الصعب التكهن عما يحدث في المستقبل من التطورات ؛ كما انه من الصعب الحكم منذ الآن بعقم العقل البشري وقصر حيلته عن ايجاد الحلول المعتدلة للمشاكل المستعصية .

٣ ـ القضية الاجتماعية في سوريا

تكاد تسود اليوم الوضع الاجتماعي في سوريا ، من الناحية المبدئية ، نزعات متطرفة اقصى اليمين واقصى اليسار . فالشيوعية وما شابهها رائجة لحد ما في الاوساط المثقفة ولدى الشبان وعدد قليل من العمال . وتقابلها من الناحية الثانية العقيدة المحافظة او الرجعية كما يسميها البعض . اما النزعة المعتدلة فهي محرومة من الحماس الذي تفوز به النزعتان المتطرفتان

لانها لم تأخذ شكلا مبدئياً ولم توضح اسسها ومراميها كنظرية مستقلة .

ولذلك اسباب متعددة . منها ان الاحزاب الكبرى تعالج القضايا السياسية اليومية ولاتهتم كثير بالناحية العقائدية . فلا يجد الشبان مايطمئن حماسهم المثالي ورغباتهم التقدمية الطبيعية الا في الاحزاب المتطرفة التي برزت حاملة مبادىء مثالية . ومنها ان انتشار روح التذمر وعدم الثقة بالاوضاع والمؤسسات الحالية وخيبة الامل التي اعترت كثيراً من الناس بعد العهد الاستقلالي دفعت بهم الى الآراء المتطرفة التي تفتح امامهم آفاقا جديدة .

الا ان هذا الوضع الذي يفسح المجال لنضال الطبقات بين الفريقين المتطرفين ليس هو الوضع الطبيعي والنهائي في بلادنا .

فمهمة جيلنا الحاضر هي انشاء الدولة في بلاد كانت منذ العصور مسرحاً للفوضى السياسية والاجتماعية التي اوصلتها الى ماكانت عليه من الفقر والجهل والذل والعدم . فكيف يتاح لنا تحقيق هذه الغاية بطريق نضال الطبقات ، اي بتقسيم الشعب الى فئتين تناضلان بعضها بعضاً حتى الفناء ؟ ان هذا يمكن تصوره في بلاد متينة البنيان ، عاشت امدا طويلا ضمن كيان وطني ثابت فوصلت لديها الفكرة القومية الى اوجها ثم تدرجت من ذلك ، بسائق التطور الاجتماعي والاقتصادي ، الى الاخذ بنزاع الطبقات . فاذا تغلبت احداها على الاخرى تمكنت من الاحتفاظ بالكيان الموطد المستقل او المتحد مع كيانات اخرى . اما في بلادنا فاننا نحكم على انفسنا بالعقم الابدي وبالافلاس التام اذا لم نعمد الى جمع قوى الشعب بكاملها وتوجيهها لايجاد كيان مادي ومعنوي لم يتكون بعد تماماً . فالشعوب التي تلقي بنفسها كمجموعة افراد لم تتكون فيها الرابطة القومية بعد في خضمّ الفكرة الدولية ، تذهب هباءً منثورا ، لان ذلك الخضم نفسه مكون من قوميات تراصت صفوف كل منها وارتبطت عناصرها باواصر تكونت على مر العصور فالنظام الشيوعي لم يجمع بين روسية وتشيكوسلوفاكيا

وبلغاريا والبانيا ورومانيا والمجر في كيان واحد . ومازالت شعوب هذه الدول تعتبر نفسها غريبة عن بعضها بعضاً وتعمل ضمن كيانها القومي رغم تشابه النظام السياسي والوضع الاجتماعي فيها .

وعلى ذلك لو نظرنا الى الموضوع نظرة واقعية لوجدنا ان لاسبيل لنا للسير الى الامام الا بانشاء كيان قومي متين . ولايتم ذلك الا بجمع كلمة الشعب حول الفكرة القومية والعمل على تنميتها . وفي الحقل الاجتماعي انهذا يعني النظر الى كافة الطبقات على انها اجزاء متممة لبعضها بعضاً وعلى ان مصالحها جميعاً هي مصلحة الشعب المتحد .

لايبقى آنئذ محل لنضال الطبقات في بلد كسورية . ويمكن ان تسير التقدمية خطوات هامة الى الامام مع الابقاء على وحدة الطبقات وتآزرها . ويشترط لذلك شرط واحد في هذا الشوط وهو ان تكون المصلحة العامة مرجحة على المصالح الطبقية ، على ان لاتستثمر هذه القاعدة بسوء نية لعرقلة التقدم والتطور الاجتماعي .

والروابط الاجتماعية المتكونة في محيط اسلامي كسورية تساعد على استبعاد نضال الطبقات وعلى الاستعاضة عنه بروح الوحدة القومية .

ومن ناحية اخرى ان نضال الطبقات يرتكز في البلاد الرأسمالية وفي النظريات الاشتراكية على اختلاف مصالح العمال مع مصالح الفئة الرأسمالية . في حين ان اول مايلفت النظر في بلادنا هو ان الاستثمار الصناعي ضئيل جدا وعدد العمال محدود بالنسبة لمجموع الشعب ، وان الاقتصاد الوطني قائم بالدرجة الاولى على الانتاج الزراعي . لاشك ان صناعة النسيج توسعت وتقدمت تقدما محسوسا بعد الحرب الاخيرة ولكن مجموع الانتاج الصناعي مازال بعيدا جدا عن مضاهاة الانتاج الزراعي . واذا رجعنا الى احصاءات وزارتي الزراعة والمالية ، وهي احصاآت تقريبية لايعتمد عليها كثيرا ، كانت قيمة الانتاج الزراعي عام ١٩٥٠ (٥٥٣) مليون ليرة سورية في حين ان الانتاج الصناعي بلغ (١٢٥) مليون ليرة

فقط . وليس لدينا احصاء عن السوريين المشتغلين بالزراعة والصناعة والمواصلات ، ولكن نحسب ان الفرق يعادل او يزيد كثيرا عن نسبة الانتاج المتقدمة . والامكانيات الموجودة لزيادة ثروة البلد ورفاه اهلها كائنة في الزراعة اكثر منها في الصناعة . ذلك لان الصناعة الكبرى اي الثقيلة ، مفقودة تماما لفقدان المواد الاولية كالحديد والفحم ولفقدان رؤوس الاموال الكبرى والاستعداد الفني اللازم .

فالقضية الاجتماعية الاولى عندنا هي قضية الفلاح وهي تختلف عن قضية العامل . واننا لنجد حلا لها في النظريات التقدمية المعتدلة وفي الروح الديمقراطية اكثر مما نجدها في النظريات المتطرفة المستقاة من اوضاع اجتماعية بعيدة الشبه عن وضعنا المشار اليه .

ويمكن في هذا الصدد ابداء الملاحظات الآتية :

١ - ان وضع الفلاح عندنا يختلف اختلافا بينا من منطقة لاخرى سواء من الناحية النفسية والوعي او ناحية مستوى المعيشة . فهنالك مناطق غنية نسبيا واخرى فقيرة جدا ، وهنالك فلاحون يكادون يدركون معاني الثورة الماركسية وآخرون مازالوا خاضعين لتأثير التقاليد القديمة لا يرضون عنها بديلا ، راضين بما قسم الله لهم . وهنالك من استقر في الارض فتعلق بها كوطن له (وطن محلي) وهنالك من يتنقل سنة فسنة من مزرعة لاخرى عارضا نفسه للعمل ليقتات وعائلته .

٢ - ولا يمكن وضع شرائع مختلفة لطبقات الفلاحين . فالمهم بالدرجة الاولى تأمين استقرار الفلاح في الارض ليشعر بحقوق المواطن وذلك بمنحه حقوقا ثابتة تجعله يشعر بارتباطه بالارض التي هي جزء من الوطن وبحماية القانون . ويكون ذلك بوضع تشريع يحدد حقوق الفلاح ، وبعناية الحكومة عناية خاصة بتنفيذ هذا القانون بدقة كلية . ان هذا يعتبر خطوة اولى في الاصلاح الاجتماعي لطبقة المزارعين .

٣ - ان تحديد حقوق المالك والفلاح يمكن ان يعتبر وضعا تمهيديا

لانتقال ملكية الارض الى الفلاح . وهي نتيجة محتمة لا بد من الوصول اليها ومن المستحسن ان تتم بصورة طبيعية وتدريجية . والطرق التي تؤدي الى هذا الانتقال متعددة . منها تحديد الملكية الزراعية على النمط الذي نص عليه الدستور السوري (١٩٥٠) ومنها تحريم بيع الاراضي الزراعية لغير الفلاحين ، ومنها فرض ضريبة ثابتة على الملكية الكبيرة مما يغري كبار الملاكين بيع اراضيهم لطبقة الفلاحين .

ان تنسيق عدد من هذه الاساليب او الاخذ بواحد منها وتنفيذه بجد وعزم يؤدي بعد مدة غير طويلة الى انتقال الملكية الزراعية الى الطبقة العاملة بدون هزات عنيفة . ففي طبيعة الملكية الزراعية مايسوقها دوما الى التجزئة الا اذا جددت الملكيات الكبرى بحماية القوانين او بالتدابير الادارية المجحفة ، .وهذا ما ينبغي تجنبه واعتباره جريمة وطنية .

ان تملك الفلاح للارض شرط اساسي لرفع مستواه المادي والمعنوي ولدخوله في الحياة العامة القومية كعضو مفيد . ولكن ينبغي توقي الانقلابات الفجائية التي تؤدي الى الاضطراب الاجتماعي والسياسي في بلاد حديثة العهد بالتنظيم القومي . كما ان الطفرة قد تؤدي الى تخفيض معدل الانتاج والى العجز عن الاستثمار ، وبالنتيجة الى تضعضع الاقتصاد القومي . فلا بـــد من التأليف بين مصلحـــة البلاد الاقتصادية من جهـــة ، والاصلاح الاجتماعي من جهة ثانية بسياسة تقدمية معتدلة على ان يكون الهدف دوما زوال الاقطاعية الزراعية .

واذا زالت هذه الاقطاعية تدريجيا واصبح الفلاح مالكا لثمرات جهوده فلا تبقى له حاجة بالنضال الا ضد الطبيعة لاستخراج ثمراتهـــا الطيبة . فتنحصر اهدافه السياسية في ايجاد حكومات تعنى بالشؤون الزراعية عن طريق تأمين الاسواق للمحصولات وشق الطرق للمواصلات الخ .

٤ ـ ان طبقة المزارعين بصورة عامة لم تنل من الحكومات السورية العناية اللازمة رغم ان الزراعة هي المصدر الاساسي لثروة البلاد ولحياتها .

وانظار الحكومة تتجه الى الزراع ومحاصيلهم كلما احتاجت الى املاء خزائنها . وهكذا تعددت الضرائب باسماء واشكال شتى في حين انها لاتصيب سواهم بنفس النسبة .

وهناك بون شاسع بين حالة المزارعين في سوريا وفي البلاد المجاورة. ففي تركيا تصرف الجهود الاولى للحكومة ، في الميدان الانتصادي ، لتأمين الادوات الزراعية للمزارعين باثمان بخسة جدا ونقل المحاصيل باجور منخفضة وتصريف الفائض منها للخارج ، ولاغاثة المزارعين في حالات هبوط الاسعار وتضخم النفقات الخ . وقد اعفتهم من الضرائب المباشرة كما فعلت الحكومة اللبنانية ؛ ومرد ذلك الى العلم بان العنصر الاساسي الذي يتكون منه الشعب هو الفلاح فتزدهر البلاد وتنال الدولة القوة والمناعة اذا تحسنت حالة الفلاح المادية والمعنوية .

ان بلادنا احـــوج من غيرها الى العناية بالفلاح لا من الوجهة الاقتصادية فحسب بل من الوجهة الاجتماعيـة والسياسية ايضاً ، ولن يتكون الشعب بعناصره الاساسية الا اذا دخل الفلاح في الحياة السياسية والاجتماعية للامة . ولذلك لا بد للحكومات السورية من اعادة النظر بسياستها الزراعية ، وصرف جهودها الاولى لاغاثة الفلاح والعناية بـــه بتخفيض الضرائب والرسوم ما امكن وتأمين الادوات الزراعية والبذور ووسائل النقل باسعار مخفضة وعقد الاتفاقيات التجارية لتصريف المحاصيل وانشاء القرى النموذجية الخ . ومن المهم ان لا تجد الحكومة في بعض اعمال الاغاثة ، كتقديم البذور ووسائل مكافحة الحشرات وسيلة للربح ولارهاق الفلاح .

. . .

لما كانت قضية العامل تأتي بالدرجة الثانية بعد قضية الفلاح لاسباب اقتصادية (ضآلة الانتاج الصناعي بالنسبة للانتـاج الزراعي) واجتماعيـة (نسبة العامل العددية بالنسبة لمجموع النفوس) فليس من الطبيعي ان يأخـذ النزاع السياسي والاجتماعي في سوريا شكل نضال الطبقات على

النمط الذي احدثته النظريات الشيوعية والاشتراكية ، وبعبارة اخرى ليس من المحتم ان يتمركز النزاع المذكور حول هذه النظريات .

على انه لا بد من السير في قضية العمال مع النزعة التقدمية ، لا تأميناً للعدل الاجتماعي ، فهذا اصطلاح غامض كثر استعماله بدون وضوح، لان العدل نسبي واوجهه مختلفة جدا حتى لدى القائلين به ، بل سيراً مع الوعي العام النفسي للطبقات الكادحة .

ان درجة الوعي العام لدى هذه الطبقات في وقت ما هي التي تحدد حاجاتها المادية والاجتماعية . فالمهم تأمين حاجة العامل كما يشعر بها وبالنسبة للامكانيات المادية . ومنح العامل او غيره ، بسائق التقليد ، حقوقا ومنافع لا يشعر بالحاجة اليها في وضعه الفكري والاجتماعي ، عقيم بدرجة مقاومة رغباته وانكار حاجاته التي تنطبق على مستوى ادراكه . فالقوانين والتدابير التقدمية ينبغي ان تسير اذن مع درجة استعداد طبقات العمال لها وشعورهم بالحاجة اليها على ان يكون الهدف دوما رفع مستواهم معنويا وماديا .

ولا يغرب عن البال ان الوضع الاجتماعي في بلادنا ليس متينا لدرجة تجعله يحتمل الهزات القوية والانقلابات الفجائية . وهو معرض لخطر الانهيار لصالح الفوضى والعدم لا لصالح الرأسمالية او الاشتراكية . ولذلك يجدر السير بخطى ثابتة ومتزنة نحو التقدمية مع تجنب استباق الامور قبل اوانها باعلان مبادىء قد لانعلم عنها الا اسمها الرنان .

فالثورة الشيوعية لم تقع كما تنبأ ماركس في بلاد الصناعة الرأسمالية كانكلترا والمانيا ، بل في بلاد غير صناعية بالمرة وهي روسيا كما كانت عام ١٩١٧ . وفي الحقيقة ان ثورة ١٩١٧ لم تكن في بدئها شيوعية صرفة ولا كان الشعب الروسي باكثريته مهيأ لذلك . بل كانت ثورة الديمقراطية على الحكم القيصري الاستبدادي ، وثورة الفلاحين على الاقطاعيين ونفرة الشعب من الحرب العامة اضافة الى عوامل اخرى . وقد كانت

الحكومة الثورية الاولى التي استلمت الحكم اشتراكية معتدلة برئاسة كرنسكي . ولكن الاشتراكيين المتطرفين ، وهم الذين اصبحوا فيما بعد الحزب الشيوعي ، كانوا اشد اندفاعا وحماسا واحكم تنظيما حزبيا من غيرهم فاستولوا بفضل التنظيم والجرأة على مقاليد الحكم وطردوا كرنسكي ودشنوا اسس النظام الشيوعي ، في حين ان عدد منتسبي هذا الحزب لم يكونوا بعد عشرين عاما ، يتجاوزون الثلاثة ملايين من اصل مائتي مليون روسي. وقد استمرت الحروب الداخلية ست سنين عم خلالها الخراب والدمار والقتل والسلب ، واذا استطاعت روسيا اخيرا الخروج من هذه الحالة وتجنب الاحتلال الاجنبي فقد كان ذلك بفضل اتساع رقعتها و كثرة شعبها .

اما نحن فبلادنا الصغيرة لا تقوى على احتمال الهزات العنيفة التي تنشأ عن الطفرة والتبديل الفجائي . فالاتزان والاعتدال شروط اساسية لحياة البلاد في الوقت الحاضر .

. . .

ولا بد عند دراسة الوضع الاقتصادى السوري ، من ان تؤخذ بنظر الاعتبار الطبيعة الفردية للسوريين . فالسوري ناشط جدا في الاعمال الاقتصادية الفردية . اما الاعمال المشتركة فكثيرا ما تحد من نشاطه وبديهيته . فاشتراكية الدولة التي ترمي الى قيام الدولة بجزء كبير اوصغير من الفعالية الاقتصادية لا تتلاءم مع طبيعتنا العملية . وحتى التأميم فقد ينبغي تجنبه على قدر الامكان وعدم اللجوء اليه الا في حالات استثنائية جدا كضرورة اصلاح الادارات الفاشلة للمشاريع ذات النفع العام او تحقيقا للمساواة والعدالة بين السوريين

الا ان لاطلاق الحرية للجهود الفردية في الميدان الاقتصادي حدودا ينبغي ان لا تتعداها . وهذه الحدود هي غير تلك التي تقتضيها السياسة التقدمية ورفع مستوى المعيشة لدى العمال ، وهي بديهية لا بد منها . بل نقصد بأن الثروات الضخمة والارباح الوافرة جدا تخلق بنفسها ، مهما كان منشؤها ، اخطارا اجتماعية وسياسية وتفسد جو المجتمع . فهي ان لم تكن

ناتجة عن استثمار العامل تتضمن بلا شك استثمار اوضاع اقتصادية او سياسية . وان لمن حق الدولة اذن ومن واجبها ان تضع حدودا لتضخم الثروات ان لم يكن بسائق العدل الاجتماعي فلضرورات المصلحة السياسية والاجتماعية . فالمال قوة كبرى ، ولا ينبغي ان تتكون في البلاد قوى يقبض على زمامها فرد او افراد ، فد تناهض قوة الدولة او تخل بالتوازن الديمقراطي . وقد عانت كثير من البلاد ولا تزال صعوبات واضطرابات سياسية واجتماعية ناشئة عن تجمع ثروات ضخمة بأيدي بعض الافراد . اما الحيلولة دون تجمع هذه القوى التي تعمل عادة في الميدان السياسي وراء ستار ، فيكون باساليب متعددة . منها طرح ضرائب استثنائية على الارباح الضخمة فضلا عن الضرائب التصاعدية ، ومنها مراقبة تكاليف الانتاج والاسعار الخ . والمهم هو تدخل الدولة للحيلولة دون سيطرة افراد او جماعات على المرافق الاقتصادية للبلاد ودون تكوّن ثروات ضخمة قد تصبح خطرا على سير الحياة الديمقراطية في المجتمع .

فالديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية كالديمقراطية السياسية هي التقدمية المعتدلة التي تهدف للسير دوما الى الامام ولكن باعتدال وتؤدة وترمي الى ايجاد توازن وانسجام بين القوى والمصالح ، وذلك بالدراسة المستمرة الواقعية للاوضاع لاعتقادها بالتطور الدائم ، سنة الكون الطبيعية ، وتناضل ضد الجمود بكافة مظاهره . والغاية التي ينبغي الوصول اليها هي ازالة الفروق الكبرى بين الطبقات بصورة تدريجية وسلمية .

الفصل الرابع

قضية التربية الوطنية

لما كان رسوخ الفكرة القومية في النفوس واكتساب الجماهير للفضائل المدنية هما العاملان الاولان في تكوين الدولة الحقوقية ، فتربية الناشئة الجديدة تربية تستهدف هذين الامرين على اعظم جانب من الاهمية .

وقد بذلت كافة الحكومات السورية جهودا اكيدة لمضاعفة عدد الطلاب وانشاء المدارس الجديدة ، ونجحت في ذلك لحد بعيد . ولكن يلوح بان الجهود المذكورة اقتصرت بالدرجة الاولى على زيادة الطلاب والمدارس الابتدائية والثانوية وايجاد المعلمين لها ولم تتعد ذلك الى الناحية الاساسية وهي تربية النشء السوري وتوجيهه . وقد وصف ذلك الدكتور اديب نصور في مقدمة كتابه « وطنيون واوطان » كما يلي : « ما الغاية التي يجري اليها نظام التعليم في سوريه ؟ اي نماذج انسانية ينتج هذا النظام ؟ واي مواطن هذا الذي تدفعه آلة المعارف للحياة ؟ لست انكر ان بعض الخير قد تحقق ، وان سوريين كثيرين قد تعلموا القراءة والكتابة وشيئاً من حساب وكيمياء ، وان عدداً غير قليل منهم قد تعودوا ان يفكروا شيئاً وان يستعملوا عقولهم الى حد ما . لكن الشيء الاهم من بعض المعلومات ومن القدرة العقلية على استعمال تلك المعلومات هو شخصية الناشيء ، فكرهُ الاساسية ، القيم التي يؤمن بها ، الغاية التي يعيش من اجلها وعادات التفكير والشعور والعمل التي اكتسبها . » ثم يقول الاستاذ نصور : « وفشل كذلك المعلمون السوريون فلم يستطيعوا توجيه الطلاب بالمثل العليا والحياة المدرسية الى اكتساب الفضائل المدنية ؛ ولم يستطيعوا ان يوحوا اليهم الفكر الصحيحة والصور القوية الأخاذة عن الفضيلة والوطنية

والبطولة وسائر الاخلاق التي بدونها لاتنشأ امة ولاتتكون شخصية قومية فذة .»

وهكذا تركت الناشئة السورية تسير على فطرتها ، معرضة لانواع المؤثرات. ولم تلبس المفاسد السياسية ان انتقلت الى المدارس فاصبحت هذه صورة مصغرة عن عالمنا السياسي . ففيها انواع الصراع التقليدي بين الزعماء والتراشق بالتهم ، وتهديم بالاشخاص والمؤسسات ببيان مفاسدها مكبرة عشرات المرات ، والانتماء للزعماء عن عقيدة واخلاص او باجر ، مقدم او مؤخر ، والحكم على الامور والحوادث بسرعة زائدة تبعاً للنظريات الشخصية . حتى اصبح الطالب يعمل ، كما يقول الاستاذ نصور ، بلسانه ويديه اكثر مما يعمل بقلبه وبعقله . واعتاد الاضراب والصياح . وحبذا لو اقتصر حماسه على اظهار شعوره القومي ونزعته الديمقراطية . ولكنه قد يفعل ذلك سعياً وراء معدل منخفض لعلامات الفحص ، او استبعاداً لمادة دراسية صعبة لاشك ان الفريق الاكبر من الطلاب استطاع منع نفسه من الانزلاق فبقيت المثل العليا هدفه الذي يحن اليه ، ولبث كريم العاطفة شريف الشعور ، الا انه مازال فاقدا الثقة بامته بصورة لاشعورية فلا يكتفي باظهار شعوره القومي وروحه الديمقراطية وهو امر مستحب بل يحاول حل قضايا اليوم وهو لايزال على مقاعد الدرس .

وبكلمة واحدة ان من الثابت الاكيد ان الحكومات المتعاقبة في سورية لم تحاول معالجة القضية من اساسها لتربية الناشئة السوري تربية مثالية ، هذا اذا عفت عن استخدامه لمآرب سياسية يومية .

ان حياتنا القومية موقوفة في الحقيقة على ما سنفعله لتربية النشء الجديد ، وعلى استطاعة آلة المعارف عندنا تكوين شخصية الطالب السوري ومن البديهي ان الفكرة القومية والفضائل المدنية لاترسخ في النفوس بمجرد ترديدها على الطلاب ، بل ان لذلك اساليب فنية اصبحت علماً قائماً بنفسه . ونعود في هذا الصدد الى مقدمة الاستاذ نصور ، في وصف الفرق بين الطالب السوري والطالب الانكليزي : « ان الناشىء

الانكليزي ينشأ في جو عقلي وروحي يمكن ان يوصف بأنه جو الوطنية اليونانية والبطولة الرومانية . فأثينه واليونان وروميه العظيمة والرومان تبعث في المدرسة العامة وفي الجامعة القديمة وتتحرك في خيال الصبي وتتحدث اليه كل يوم اعجب الحديث واروعه . وهذا الصبي قرأ في التاسعة سير بلوتارك ورافق عظماء اليونان والرومان واعجب بولائهم للدولة وحبهم للعظمة ، واكبر بذلهم غاية الجهد في اكتساب المجد الخالد القائم على تأدية خدمة حقيقية للوطن . وتعلم من ذلك كله ، واستقر في اعماق نفسه ، ان اعظم الشرف هو في تكريس الحياة للدولة وفي تقديم الحياة فداء لها عند الاقتضاء . »

لقد ذكرنا سابقا مركب النقص الذي ابتلينا به كأمة وكأفراد . واني اكاد اسمع ما يجيب به مركب النقص هذا على الدكتور نصور : ما احرانا ان نرجع الى تاريخ العرب والاسلام فنجد فيه البطولة والمجد وكل ما يحتاجه الطالب السوري فينشأ قومياً عربياً بدلا من ان يزهو بما يعلمه عن ابطال اجانب لا يمتون الينا بصلة .

الا ان هؤلاء الابطال الاجانب غرباء من الناحية القومية والدينية عن الناشئة الانكليزية ايضاً . ولكن هذا لا يمنع الانكليز من العناية الفائقة باولئك الذين اعطوا في فجر التاريخ الدروس الاولى في الوطنية والبطولة والتضحية في سبيل المجتمع وان يجعلوهم مثالا تحتذي ناشئتهم به . اما العرب فلا ريب مطلقا بان الاستاذ نصور لا يقصد اهمال تاريخهم واجادهم . فهذا التاريخ وهذه الامجاد هي جزء هام من قوميتنا العربية . وان هذا التاريخ يحوي على سيرة ابي بكر وعمر وعلي ابن ابي طالب وعمر بن عبد العزيز ، وفيها دروس بليغة عن انكار الذات والايمان بالمبدأ . وفيه اخبار خالد بن الوليد وسعد ابن ابي وقاص وموسى بن نصير وغيرهم ، وهي مليئة بالتضحية وبذل النفس . الا ان هذه الروح التي جاشت في صدر الاسلام ومكنت العرب من السيطرة

على جانب من العالم كانت روح ايمان فردي . فكان الحافز على انكار الذات وعلى التماس الشهادة في سبيل الله دافعاً روحيا هو نيل السعادة الاخروية . ونعم الحافز ولكنه لا يكفي في مجتمعنا الحاضر . فهو لم يلبث ان ضعف حتى في صدر الاسلام واستبدلت الروح الاسلامية السامية ، خلال التاريخ الطويل ، بالنزعة الفردية الجامحة وبالانانية الصماء وبالخديعة والاحتيال والتكالب على السلطان والنفوذ ، وفي التماس النعم والترف. لقد اصبح التاريخ العربي باكراً جداً تاريخ زعماء يتنازعون وشعب فقد ثقته بهم فانطوى على نفسه .

اما تاريخ اليونان وروميه فالتضحية وبذل النفس فيه انما كانت في سبيل الوطن ؛ فهي تتضمن اروع معاني البطولة ، لأن المواطن يموت ليعيش قومه ، ويعمل لسعادة الآخرين فنفسه جزء من الوطن . وفكرة الوطن هذه التي انتشرت فيما بعد في كل مكان نشأت في اليونان والرومان ، وانمرت الانتفاضات الشعبية للدفاع عن الكيان المهدد بالتضامن والتآزر بين ابنائه وبالتضحية في سبيله بصرف النظر عن المصلحة الذاتية وعن مصالح الزعماء والمتزعمين وشخصياتهم .

فاذا كانت الفكرة الوطنية نبتت في اثينة واسبارطه وروميه ، واذا كنا تبنيناها اليوم وجعلناها اساس كياننا الحاضر فلا بد لنا من الرجوع الى منابعها الاصلية اذا شئنا ان تفهمها ناشئتنا وتدرك كنهها فتنفذ الى روحها . ان هذه الوطنية تعني قبل كل شيء التضحية والتضامن والثقة بالامة والصدق والاخلاص والروح الديمقراطية . وان لم نفهم معاني ودروس الوطنية اليونانية بل والوطنية الحديثة الانكليزية والالمانية كان ادرا كنا لها ناقصاً ومشوهاً .

وعدا ذلك فان تكوين شخصية الناشىء السوري تتم بتوجيه حياته اليومية نحو الفضائل المدنية . ولا بد لذلك من دراسات عميقة وبرامج مفصلة يضعها الخبراء والمختصون تحت اشراف الحكومة . فتجعل هذه قضية

التربية القضية الاولى ، مرجحة على قضايا التعليم . فالعلم او بالاحرى العلم الناقص شر من الجهل اذا تناول نفوسا لم تصقلها التربية القومية الحقيقية والاخلاق المتينة . وبعبارة واحدة ، ان تكوين مجتمعنا السياسي يتوقف لحد كبير على عناية الحكومة بقضية التربية الوطنية ، وابعاد الطالب عن المؤثرات السياسية والحزبية ، فالقومية الصحيحة شيء والسياسة الحزبية شيء آخر .

الفصل الخامس

الوحدة العربية

عندما بزغ فجر النهضة لم تكن الاقطار العربية ، وخاصة ما كان منها مناضا للدولة العثمانية ، قد تجزأت الى دول وشعوب شتى . فكان من الطبيعي ان تستهدف النهضة ايجاد كيان عربي موحد لكافة هذه الاقطار . ثم كانت الحرب العالمية الاولى وتجزأت البلاد الى دول متعددة ناضل كل منها على انفراد لنيل استقلاله . وبعد مرور ثلاثين عاما على ذلك كانت دعائم التجزئة قد رسخت في كل مكان ماديا ومعنويا .

فالنظم السياسية والادارية والمالية والقضائية مختلفة ، والاتجاهات السياسية والاجتماعية متباينة . وقد اقيمت فيما بين الدول حواجز سياسية وجمركية فتكونت في كل منها بطبيعة الحال قومية خاصة . فاللبناني يحرص على لبنانيته والعراقي يعتز بعراقيته ، وراح كل قطر يعالج قضاياه المتنوعة على انفراد .

ولكن رغم ذلك لم ينس الناس في بعض هذه الاقطار اهدافهم الاولى في القومية العربية المشتركة والاتحاد . وحدث عام ١٩٤٥ ان تكونت الجامعة العربية بتأثير ظروف سياسية خاصة .

ان هذه الجامعة لاتشبه نوعا من انواع الاتحاد العضوي المعروفة ، بل هي عبارة عن اتفاق سياسي بين دول مستقلة ، لايمس اي جزء من اجزاء سيادتها . وقوام هذه الجامعة اجتماعات دورية لممثلي الحكومات تتشاور فيها في بعض الشؤون السياسية على ان لاتكون ملزمة بالقرار المتخذ الا اذا اعتبرته ملائما لمصلحها .

لقد كان من الممكن ان تصيب الجامعة شيئاً من النجاح حتى في هذا المظهر البسيط جدا ، اي ان تتفق دولها على سياسة موحدة بالنسبة للعالم الخارجي ، كما تتفق انكلترا وفرنسا وامريكا على سياسة موحدة في بعض الاحيان . فتكون الجامعة نوعا من الاحلاف الشائعة في العالم . ولكن المرامي السياسية للحكومات العربية كانت متباينة لحد كبير ، فلم تستطع الجامعة الوصول الى هذا الهدف المحدود . وربما قال بعض الخبثاء بأن الغاية الحقيقية من انشاء الجامعة ، بالنسبة لبعض اعضائها ، لم تكن سوى ايقاف المساعي المبذولة لتحقيق اتحاد عربي جدي . وعلى ذلك لم يلبث الرأي العام العربي ان انصرف عن الاهتمام بالجامعة التي لم يجدها اساسا جديا لوحدته المنشودة . ولم تزل الوحدة العربية ، من الناحية العاطفية على الاقل ، عزيزة على الرأي العام في الشرق العربي ، فتجمع احزابه على ضرورة السعي لتحقيقها وتتسابق في اعلان تمسكها بها في برامجها الحزبية او تصريحاتها الحكومية الرنانة . وقد تكون الاحزاب مخلصة او غير مخلصة في بيان عقيدتها في الوحدة ولكن احدا منها لم يضع برنامجا عمليا لكيفية تحقيقها ولو بعد امد طويل .

فما هي حقيقة الوحدة ؟

١ ـ **عناصر الوحدة** : ـ ان امنية الوحدة مبنية على ان الشعوب العربية المختلفة تكوّن امة واحدة . وليس من العسير اعلان هذا المبدأ العاطفي في دستور دولة او حزب . ولنحاول النظر الى هذا المبدأ بشيء من الامعان . فما هي الامة ؟ هي مجموعة سياسية ، ذات شعور وتقاليد مشتركة ، مرتبطة بذكريات الماضي وراغبة في تحقيق كيان موحد في المستقبل . اذا نظرنا نظرة اجمالية الى الشعوب العربية في وقتنا الحاضر لاحظنا تحقق هذه الشروط في البعض منها . اما اذا تطلعنا خلال منظار مكبر الى مجموع الشعوب العربية وجدنا الامر اقل بروزا . فهنالك وحدة لغوية وروحية عامة لا شك بها . ولكن ذكريات

الماضي تتصل بماض بعيد جداً ولا تأتلف مع الماضي القريب منذ قرون. اما الشعور المشترك ووحدة العادات والتقاليد فليس متوفرا الا لدى بعض الشعوب العربية . وكذلك الرغبة في مستقبل مشترك فهي منحصرة فيمن تقاربت عندهم شروط الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية .

هنالك اذن خطوط عامة لامة موحدة ، قد تزداد وضوحا او غموضا في المستقبل . وان من الناس من يعتقد ، بتفاؤله الفطري ، ان الزمن كفيل بتقريب الشقة بين الشعوب العربية ، بينما يمكن التفكير بعكس ذلك تماما . فالتجزئة السياسية باعدت فيما بين الشعوب العربية التي كانت متحدة في النظام السياسي حتى عهد قريب . اما تلك التي افترقت منذ زمن طويل فالتباين فيما بينها في العادات والتقاليد والعقلية والشعور كبير جدا.

وقد ادت التجزئة الى خلق قوميات جديـــدة حتى في الشعوب المتقاربة ، تناهض في حقيقتها القومية العربية . فمن العبث انكار حقيقة الوطنية اللبنانية مثلا لدى فريق من اللبنانيين والقومية المصرية الخ . . وهذه القوميات ترمي في صميمها الى اهداف غير تلك التي ترمي اليهـا شعوب عربية اخرى ، وتستمد قوتها من ماض غير الماضي العربي المشترك. وينشأ عن ذلك ان الاهداف السياسية والاجتماعية ليست موحدة في الوقت الحاضر لدى كافة الشعوب العربية .

ان هذه يمكن ان تسير في طريق التوحيد وتكوين امة واحدة كما يمكن ان تمعن في التجزئة والانفصال . وفي التـاريخ ادلة كثيرة على امم شبيهة بالامة العربية من هذه الوجهة توحدت ، واخرى تجزأت نهائيا الى قوميات متعددة . فالمانيا حققت وحدتها بالنسبة لجزء من الامة الجرمانية وبقيت اجزاء اخرى منفصلة عنها نهائيا كالدانيمرك والسويـد والنروج وهولندا وحتى اللوكسنبورغ الصغيرة . ودول امريـكا الوسطى فشلت نهائيا في محاولاتها المتعددة للاتحاد رغم اشتراكها في اللغة والدين ، والامة التركية توحدت في قسمها الغربي فقط تاركة موطنها الاصلي تركستان

وشعوبه بعيدة عنها . والامم السلافية تجزأت نهائيا الخ . وهنالك تسابق بين القومية العربية والقوميات القطرية . فلأيهما يكتب السبق ؟ ان هذا متوقف لحد كبير على تحديد المدى الجغرافي لنواة الاتحاد .

ذلك لان العوامل المعنوية وحدها لاتكفي لتحقيق الوحدة بل هنالك عوامل مادية شتى لها اثرها الكبير في هذا الشأن . منها الوضع الجغرافي والمصالح السياسية والاقتصادية . ولاشك في ان هذه الاخيرة وهي العوامل الحقيقية في الوحدة ليست متوفرة بنفس الدرجة في كافة الاقطار العربية . فهنالك اقطار يشعر كل منها بأنه يؤلف كيانا سياسيا واقتصاديا وعسكريا كافيا نفسه بنفسه ، في حين ان اقطاراً اخرى تشعر بمجموعها بانها تتمم بعضها بعضا ولايطمئن شعوبها لكيانهم السياسي والاقتصادي الا بتأمين الوحدة . حتى ان فكرة الاستقلال والعزة والازدهار والقيام بدور تاريخي في العالم مرتبطة لديها ارتباطا كليا بفكرة الوحدة .

ان من العسير معالجة قضية الوحدة لكافة الاقطار العربية على نمط واحد لهذه الاسباب . وان الخطيئة الكبرى التي ارتكبها العرب ، هي اصراهم على معالجتها بهذا الشكل . مع انه لو اتيحت للعرب اجل الظروف الداخلية والخارجية لوضع صرح الوحدة فهل يمكن التفكير بان صنعاء مثلا تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح عاصمة اتحادية تبعد عنها الوف الاميال ، او ان الرياض ترنو الى الاشتراك في كيان سياسي موحد مع امم الابيض المتوسط العربية ؟ ولو فعلت ذلك هل تنعقد آصرة الاتحاد بصورة حقيقية وتتغلب على الموانع الجغرافية والسياسية الداخلية والاقتصادية والموانع المعنوية الناشئة عن التباين الهائل في العقلية والتفكير ؟

ان وحدة بين كافة هذه الاقطار لايمكن تصورها الا على نمط الجامعة العربية . اما الوحدة الحقيقية فلا بد من ان تعالج بروح الواقع وان تؤخذ في ذلك بعين الاعتبار كافة العناصر التي مر ذكرها وهذا يؤدي الى تحديد المدى الجغرافي لنواة الاتحاد .

٢ ـ **اساليب الوحدة:** حق لوثابرناعلى معالجة موضوع الوحدة على الاساس العاطفي العام الشامل كما هي حالتنا الآن فاننا نرى ان الاسلوب الذي اختارته الدول العربية في بناء الجامعة قائم على اسس خاطئة . ولذلك فالجامعة لم تتقدم خطوة الى الامام في تحقيق الاهداف التي انشئت لاجلها .

والاسس الخاطئة المذكورة هي .

١) ان الجامعة حكومية بحتة ، لاشعبية

٢) وتشمل اقطارا يتعذر توحيد شروط الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فيها .

٣) وتسود فيها فكرة التوازن السياسي بين الدول العربية ، وبعبارة اخرى فكرة التجزئة الدائمة وضرورة المحافظة عليها . ان اي اصلاح جدي للجامعة يتطلب تبني اسس مخالفة لهذه تماما .

أ ـ **الاساس الشعبي** : عندما يكون امر الوحدة مناطا بالحكومات فقط فلا سبيل لتحقيقها بالتفاهم والوسائل السلمية . اما وسائل العنف والقوة فينبغي الاعتراف بانها عديمة الامكان في الظروف الحاضرة . فان ايا من الدول العربية عاجزة عن تحقيق الوحدة بالقوة نظرا لعلاقة الدول الكبرى في الوضع السياسي في الشرق العربي ولان اسرائيل رابضة بين الدول العربية ، ومستعدة دوما لاقتناص الظروف ولمحاولة الاعتداء والتوسع .

اما تحقيق الوحدة بالتفاهم بين الحكومات فهو متعذر تماما ، لا لأن مرامي الحكومات مختلفة اختلافا كليا فحسب بل لأنها هي نفسها عنصر التجزئة الاساسي . فحكومة كل قطر عربي مسؤولة عن سلامة القطر ومصالحه ؛ وهي حريصة بحكم الطبيعة على تأمين اسباب سيادته التامة وجلب المنافع له في حين ان الوحدة هي التنازل عن جزء من سيادة القطر او كلها لصالح الوطن العربي وسيادته وقد تعتبر الحكومات التي تخل بهذه الواجبات غير امينة على مهمتها الاصلية . ولذلك فالحكومات لاتكون عنصرا ايجابيا من عناصر الاتحاد السلمي . والجامعة العربية التي

تمثل الحكومات العربية عاجزة عن السير في طريق الاتحاد لأن كل عضو من اعضائها مكلف بالدفاع عن مصالح قطره الخاص . وليس في الجامعة اي عنصر شعبي يمثل ارادة الامة العربية وامانيها في الاتحاد .

ان الشعوب الاوربية على مابينها من اختلاف في اللغة والعرق والمصالح لم تهمل هذه الناحية الهامة عندما ارادت ايجاد نواة « للاتحاد الاوربي». فالمجلس الاوربي Le Conseil de l'Europpe الذي انشأ عام ١٩٤٩ ، ومركزه مدينة ستراسبورغ ، مؤلف من عنصرين : الاول مجلس منتخب من المجالس النيابية للدول الداخلة في الاتحاد ، يمثل العنصر الشعبي وارادة الشعوب الاوربية وامانيها فيه . والثاني مؤلف من وزراء الخارجية في الدول الاوربية . وقد تبين منذ الجلسات الاولى ان الاول هو العنصر الاندفاعي الذي يرمي الى شد اواصر الرابطة الاوربية وجعل الاتحاد الاوربي حقيقة واقعية ، في حين ان الثاني وهو الذي يمثل الحكومات ينزع الى عرقلة التطور حرصا منه على المحافظة على السيادة الكاملة للدول وبعبارة واحدة على الوضع الراهن .

فالجامعة العربية لن تخرج من عقمها الحالي الا اذا عدلت بشكل يفسح المجال للتمثيل الشعبي فيها . فتمثل المجالس النيابية للدول العربية بمجلس تحدد حقوقه وصلاحياته ، الى جانب المجلس الحكومي . ومن الممكن آنئذ ان تسير الجامعة في طريق الاتحاد بتأثير ضغط الاماني الشعبية الصادرة عن المجلس التمثيلي . لا شك ان فقدان المجالس النيابية في بعض الدول العربية او فقدان المجالس للصفة التمثيلية الحقيقية يعرقل الاصلاح المطلوب للجامعة ، ويعطي برهانا جديدا على ان الديمقراطية الحقيقية شرط اساسي من شروط النهضة والاصلاح في العالم العربي .

وينبغي ان يكون للمجلس التمثيلي في الجامعة مكتب تنفيذي يشرف على تنفيذ مقرراته ، وان تنمو صلاحيات المجلس شيئا فشيئا حتى تكون له سيطرة حقيقية على مجرى الامور في الدول العربية ثم يصبح نواة

المجلس التشريعي للاتحاد .

ب - **المرونة العضوية :** لما كان يتعذر تماما توحيد شروط الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية بين كافة دول الجامعة دفعة واحدة ، نظرا للتباين الكبير فيما بينها في مختلف النواحي فقد فشلت حتى الآن كافة المحاولات التي قامت بها الجامعة ولجانها لتوحيد ابسط الامور كتنفيذ الاحكام القضائية مثلا فضلا عن برامج التعليم والنظم العسكرية . ولن تخرج الجامعة من عقمها الحالي اذا اصرت على انكار الواقع المحسوس ومعالجة القضايا على نمط واحد بالنسبة لكافة الدول .

ان بالامكان جعل الجامعة اكثر مرونة باتباع اسلوب نجزأ فيه عضوية الجامعة مع المحافظة على وحدتها العامة . فتعالج بعض المواضيع السياسية من قبل الهيئـــة العامة الممثلة لكافة الدول العربية على النمط الحالي للجامعة بينما تعالج مواضيع اخرى من قبل الدول التي تقاربت فيها شروط الحياة السياسية والقانونية وبعبارة اخرى تكون هنالك دائرة واسعة وضمنها دائرة اخرى اقل اتساعا . وهكذا يمكن السير بخطوات سريعة لتوحيد كثير من النظم والاوضاع القانونية في بعض البلاد العربية .فالسبيل الوحيد لتهيئة الوحدة الحقيقية هو ايجاد الهيئات والمؤسسات المشتركة الدائمة التي تعالج الشؤون النقدية والجمركية والتعليمية والعسكرية وتضع اسس الاتفاقات اللازمة لتوحيدها فيما بين الدول المهيئة لذلك وتشرف على تنفيذها متمتعة بصلاحيات تتوسع مع الزمن حتى تصبح نواة المؤسسات الاتحادية .

اما اذا استمرت الجامعة على اتخاذ قياس واحد في اوضاع مختلفة فهي لن تصل الى اي نتيجة حتى بعد مرور عشرات السنين .

ج - **التوازن السياسي بين دول الجامعة :** ان هذه الفكرة ادت الى خلق منازعات مستمرة بين الدول العربية وابعدت فكرة التضامن والاتحاد. ولن تعمر الجامعة طويلا اذا لبثت ميدانا للتنافس والتناحر والمناورات

السياسية بين الدول العربية . وليست هـــذه الحالة المستنكرة الا نتيجة من نتائج ولادة الجامعة حكومية صرفة تمثل الحكومات ومنازعاتها لاالشعوب وامانيها . ان اصطباغ الجامعة باللون الشعبي كفيل وحده ، بازالة روح التوازن السياسي والاستعاضة عنها بروح التضامن العربي .

ان الشعب السوري وقد فقد اجزاءه الكبرى لبنان وفلسطين والاردن يتوق الى الوحدة كضرورة ملحة معنوية ومادية وكشرط اساسي من شروط حياته مستقلا وعزيزا . فاذا فقد ثقته في الجامعة العربية لابد له من البحث عن تحقيق امانيه بالوحدة على اسس اخرى. والاماني السورية ستبقى دائماً وابدا ، رغما عن المفاسد والمؤامرات ، مرتبطة ارتباطا لاتفصم عراه بفكرة الوحدة العربية .

النتيجة

ليست المواهب الفطرية هي التي تنقص الامة العربية . فقد امتازت بالفطنة والبداهـــة ، وبالاقدام والنخوة والكرم ، وكلها صفات الشعوب الموهوبة . ولكن العرب ابطأوا قديماً وحديثاً في الانتقال من الطور الشخصي الى الطور الحقوقي . اذ كان لا بد لذلك من نشوء عقيدة مشتركة تجمع بين الافراد فيشعرون بكيانهم الخاص وبالحاجة لاقامة نظام سياسي .

وجاء محمـــد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) فحطم الاصنام والزعامات ودعى الى عبادة الله . والاصنام عنـد العرب لا صفات لها ولا اساطير ، بل هي اسماء تعرف بها ومريـــدون يتنازعون حولها ويستثمرونها . اما الآله الذي دعى محمد اليه فهو غير مرئي ، هو الحق والعدل والبر وطائفة من المبادىء السامية التي ينبغي ان يسير عليها البشر ، وبعبارة واحدة هو عقيدة ونظام . وما ان طرح العرب اصنامهم وآمنوا بالمبادىء وانضووا تحت لوائها حتى انشأوا كيانا كاد يسيطر على العالم في برهة وجيزة ، وحملوا مشعل الانسانية والشعور العميق بنظام اجتماعي يسوده العدل والمساواة .

الا ان المجتمع الذي تكون على اساس تلك المبادىء كان محتاجاً للتنظيم الداخلي . فالمبدأ هو العامل الاول في النهضة ، ولكن قيمته الحقيقية منوطة بالاسلوب الذي يضمن تطبيقه وتنظيم المجتمع على اساسه . وقد تضمنت المبادىء الاسلامية نفسها ضرورة التنظيم ، والخطوط الاساسية له. فكان العرب احرى بايجاد الدولة الحقوقية وتنظيمها . ولكنهم اعتنقوا المبدأ واهملوا التنظيم لقرب عهـدهم بالفوضى . واناطوا قيادة الكيان

وادارته بضمير شخص فرد ، هو الخليفة . وهكذا عادوا باكراً جداً الى الفكرة الشخصية عن طريق الاسلوب ، اي في كل ما يتعلق بادارة المجتمع وحفظه . ومنذ ذلك الحين اقتصر تاريخهم السياسي على منازعات بين الاشخاص ، فيما عدا الفتوحات العظيمة التي كانت ثمرة الايمان بالله وباليوم الآخر .

ان رسوخ الفكرة الشخصية وعدم نفوذ فكرة النظام الى الاذهان جعلت اعتماد العرب في حفظ كيانهم منصباً على المزايا والخصال الشخصية للافراد . وقد تحققت آمالهم لابعد حد في ابي بكر وعمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب . ولكن الامة العربية ، واي امة غيرها ، لا تستطيع ان تنجب باستمرار امثال هؤلاء ؛ بل ما كانت تستطيع ان تنجبهم الا في صدر الاسلام وقرب العهد بالرسالة .

اما بعد ذلك فكان لابد لها من ان تتعرض ، بهذا النوع من الحكم الشخصي ، الى حكم يزيد والوليد والسفاح وعشرات غيرهم . ومن الغرابة ان الزعامة في العالم العربي حتى اليوم لا تتطلب دوما البطولة والعبقرية ، بل قد تأتي عفواً بسائق الظروف وجهود الانصار .

لماذا لم تتطور الامة العربية فيما بعد وخلال الاحقاب الطويلة نحو انتشار الفكرة الحقوقية فيما يتعلق بالنظام السياسي على النحو الذي جرى في الامم الاخرى ؟

لم يخل التاريخ الاسلامي من حركات شعبية لمقاومة الطغيان ولاقامة نظام اكثر عدلا وصلاحا . ولكن هذه الحركات اتخذت احد شكلين ، كان كلاهما غير جدير باحداث تطور حقيقي في اصول الحكم .

لقد اتخذت النقمة على الحاكم وحكمه احيانا شكل التبشير بمذهب ديني جديد ، مستند على تفسير للنصوص او على نظرة دينية جديدة ، لأن التفكير العام كان تفكيرا دينيا بحتاً . وكانت الفكرة القومية والمدنية

مفقودة . فالخوارج والقرامطة وعشرات غيرهم انما كانوا ينادون باصلاح الحكم ولكن بتفكير ديـــني . ولهذا السبب لم ترد هذه الحركات على ان ادت الى افتراق طائفة من الناس عن المجموع الذي رأى فيها انحرافا غير مقبول عن المبادىء الدينية ، لا الناحية الاصلاحية السياسية . وهكذا اضيفت الى العناصر المتنوعة في المجتمع الاسلامي اقليات مذهبية زادت في عوامل التفرقة .

وثار الناس في كثير من الاحيان على الطغيان والظلم بقيادة شخص وباسمه وباعتباره احق بالحكم واجدر بالثقة . وهذا النوع من الحركات الشعبية الذى يحمل الطابع الشخصي ما كان يمكن ان يؤدي الى تطور النظام نفسه نحو اشكال جديدة اكثر ضمانا لحقوق الناس وحرياتهم او لتنظيمه تنظيما حقوقيا . واذا لم ينته امر هذه الثورات الى الفشل فهو يؤدي الى الفوز بالخلافة او بامارة جديدة لصالح الزعيم يستقل بها ويقيم بها حكما لا يختلف بنوعه عن الحكم الذي ثار عليه الا بما يختلف بـــه الشخص عن الآخر .

والسبب العميق لعدم تطور الاوضاع هو ان العقيدة « القومية » التي تقتصر على مجتمع اشد اتحادا وتماسكا من المجتمع الذي يقوم على اساس العقيدة « الدينية » ، هي بالوقت نفسه اكثر ملاءمة للتنظيم السياسي . ومانسميه اليوم بالوطن هو مفهوم قومي لامفهوم ديني . والفكرة القومية هذه تأخر نشوئها عند العرب بسبب انتشار مبدأ لوحدة الاسلامية في الميدان السياسي .

ان الفكرة الدينية اوجدت في بادىء الامر المجتمع السياسي الاسلامي ، فنقلت شتات العرب من العـــدم الى الحياة والقوة . ولكنهم اهملوا تنظيمه تنظيماً حقوقياً وداخلياً . ثم اتسع وشمل شعوبا متعددة لايربط بينها من الروابط الضرورية في تكوين المجتمعات السياسية الا العقيدة الدينية . وامام هذين العاملين : فقدان التنظيم الداخلي . وفقدان

الروابط الصميمية بين العناصر المختلفة كان هذا المجتمع معرضاً للانحلال. ومن ناحية اخرى ، اذا لم تقو الرابطة الدينية على حفظ الكيان السياسي امدا طويلا فقد حالت بالوقت نفسه دون تكون الرابطة القومية لدى عناصره المختلفة وخاصة لدى العنصر العربي . وخلال ذلك كان التطور الاجتماعي والسياسي في اوربا على أتمه ، فادى نشوء الفكرة القومية فيها الى تنظيم المجتمعات السياسية على دعائم حقوقية متينة .

واليوم قد لاتختلف القضية عندنا في مظهرها الاساسي عما كانت عليه في الماضي : فهل تنتقل الامة العربية بتفكيرها من الطور الشخصي الى الطور الحقوقي الذي يسمح لها بانشاء كيان سياسي ثابت الدعائم ؟ ان هذا منوط بنفوذ الفكرة القومية الى النفوس وبالنظام الذي يقوم على اساسها . والفكرة القومية مازالت في مهدها عندنا . فاذا نمت وتغلبت ، بالنسبة للكيان السياسي ، على سواها من المشاعر فهي كفيلة بانتقال مجتمعنا من الطور الشخصي الى الطور الحقوقي .

واذا تركنا الناحية التربيوية في الموضوع جانباً فالعقيدة القومية ترسخ في النفوس بنسبة تطمينها حاجاتها المعنوية والمادية . فهي مرتبطة اذن بالاحداث السياسية وبالنظام القائم . فاذا كان النظام منطبقاً على صميم شعور الامة مؤمناً لحاجاتها النفسية نمت الفكرة القومية وترعرعت . فكما ان الفكرة القومية تساعد على انشاء نظام حقوقي ثابت ؛ فالنظام الحقوقي يساعد ايضاً على نمو الشعور القومي . وهنالك اذن تفاعل متقابل بين الفكرة القومية والنظام القائم .

ولما كانت الامة العربية فردية فالنظام الذي يتفق مع خاصيتها هو النظام الديمقراطي الذي يهدف لحماية حقوق الافراد ومساواتهم مع بعضهم بعضاً في ميدان الحقوق السياسية وفي الوضع الاجتماعي . والروح الاسلامية النافذة بمبادئها الى اعماق النفوس لدى الكثرة الكبرى من الامة العربية ديمقراطية بحتة . فهي رغماً عن نزعتها الشخصية الحاضرة التي ولدها فساد

الحكم خلال العصور الطويلة ، تنزع في صميمها الى تحقيق العدل والمساواة والشورى ، وتعتبر الحكام خداما متواضعين للمجتمع ، مسؤولين عن اعمالهم وتصرفاتهم لا اسياداً . ومع عدم انكارها للحقوق الثابتة تهدف الى إزالة فروق الثروة والفروق الاجتماعية بين طبقات الامة : في اموالكم حق معلوم للسائل والمحروم . ان ذكرى ابي بكر وعمر بن الخطاب وعلي ابن ابي طالب حية دائماً وابداً في قلوب المسلمين .

فالديمقراطية الصحيحة منبثقة من صميم الشعور الاسلامي . ومازال الناس يحنون اليها في شعورهم الباطني . واذا باتوا في حيرة من امرهم ، يعتريهم اليأس والفتور ، وتتملكهم الفكرة الشخصية فذلك لأنهم لم يوفقوا خلال القرون الطويلة ، لايجاد هذا النظام الذي يتفق مع حاجاتهم النفسية . فالديمقراطية الحقيقية وحدها كفيلة اذن بعودة ثقة هذا الشعب بنفسه وبمصيره ؛ وبانتفاضه انتفاضة الحياة والقوة وبرسوخ الفكرة القومية وبنفوذ الروح الحقوقية اليه . واذا مارس الشعب النظام الديمقراطي الحقيقي بهدوء مدة من الزمن فألف جهازه ، كان هذا المراس ومايتبعه من شعور الاطمئنان كفيلا بانتقال الامة الى الطور الحقوقي فيصبح كيانها موطد الدعائم . وكل نظام استبدادي ، سافر او مقنع ليس الا استمراراً للحكم الشخصي الذي عانته الامة العربية قرونا فساقها الى التقهقر والانحلال ، وهو مانع لتحرير الامة العربية ولانطلاقها .

لاشك ان كلمة الديمقراطية شوهت لحد كبير في الخارج والداخل .

اما في الخارج فقد اتخذت علما لنزعة دولية تنكرت للعرب وآذتهم ، فهم لا يعتقدون اليوم بخلوها من الشوائب والاغراض ، وفي الداخل لم يعد للديمقراطية مدلول معين لدى الجماهير بعد ان ابتذلت فاطلق اسمها حتى على اشد النظم ابتعادا عنها . ولكن جوهرها الحقيقي ما يزال بعيد المنال تنشده الامة العربية في صميمها فترتد عنه حسيرة .

ان المهم هو حقيقة الديمقراطية لا مظاهرها الخارجية . فما كاد يقضي

على روح النهضة العربية وعلى ثقة الامة بحاضرها ومستقبلها الا انتشار اسلوب التمويه والخداع لدى القادة وفقدان خاصة التمييز بين الصالح والطالح لدى الجماهير ؛ الا ان التجارب على ما فيها من محن كفيلة بانارة البصائر .

ان الشعب السوري وريث روح سامية وتقاليد بغيضة . فاذا تمسك بالروح وطرح التقاليد البالية فهو خليق بأن يشق طريقه نحو الحياة والمجد. ويلزمه لذلك ، اقصاء فكرة الزعامة ، وتحقيق وحدة الصف الوطني في ظل المبدأ القومي ، وتأمين سيادة الشعب وحريته في نظام نيابي صحيح ، والتقدمية المعتدلة ، والعمل على تكوين الشخصية السورية العربية على اساس الفضائل المدنية واحترام الغير .

جدول الخطأ والصواب

سطر	صفحة	خطأ	صواب
١٠	٩	اليها	اليهم
١٧	١١	بمعناها	بمعناهما
٢٥	١١	رعاياه	رعايا
٨	١٣	اله	الـهاً
١٠	١٨	مِلكَ	مُلكَ
١٦	٢٧	Comisia	Comitia
٧	٤١	ضمانا نسبياً	ضمان نسبي
٢١	٤١	والسياسة	والسياسي
١	٥٧	العربي	العربي والعناصر
٢٢	٥٧	اسلامية	الاسلامية
١٠	٧١	الفطرة	الطفرة
١٨	٧٣	هتارية	هتلر
١٠	٨٦	ورفاه	رفاه
١٣	٩٦	بخطوط	بحظوظ
١٠	١٢٩	مل	من
٨	١٣٢	فنجد	فتجد
٣	١٣٥	اهلها	اهله
٥	١٤٢	وتهديم	والتهديم
١٨	١٤٢	السوري	السورية
١٩	١٤٦	لمصلحها	لمصلحتها

الفهرس

صفحة

المدخل

المزايا والهنات

القسم الاول ـ وطأة التاريخ

الفصل الاول ـ تكوّن الدولة ٧

النظام القبلي ٨ ؛ نظام الزعامة الشخصية ٩ ، نظام الدولة ١٣

الفصل الثاني ـ التطور التاريخي لفكرة الدولة في الغرب ١٩

نظام المدينة في اليونان ٢٠ ، وفي روميه ٢٥ ، نظام الزعامة الشخصية في اوربا وتطوره ٢٩ ، عوامل التطور التاريخي في اوربا ٣٩

الفصل الثالث ـ الدولة في الاسلام ٤٤

نشوء السلطة ومبادىء الحقوق العامة ٤٤ ، النواقص الاساسية في بنيان الدولة ٥١ ، العناصر الاجنبية وعوامل الانحطاط ٥٨

القسم الثاني ـ آلام الحاضر

الفصل الاول ـ النهضة العربية الحديثة ٦٣

اسس النهضة ومبادئها ، التوجيه الفكري ، الحريات الخارجية والداخلية

الفصل الثاني ـ الاوضاع الاستقلالية ٦٨

العهد الاستقلالي ، الفكرة الشخصية وفكرة القانون ، الثورات الشعبية والانقلابات ٧٢ ، الحيرة العامة ٧٩

القسم الثالث ـ آمال المستقبل

الفصل الاول ـ الاتجاه العام ٨٣

مركب النقص ، وحدة الحضاره ، اساليب التفكير والعمل

الفصل الثاني ـ قضية الحكم ٨٩

الديموقراطية بالنسبة لسورية وشروطها ، الحكم الديمقراطي ٩٠ ، وحدة الصف الوطني ٩٢ ، القضاء على فكرة الزعامة ٩٤ ، النظام النيابي الصحيح ٩٧

الفصل الثالث ـ القضية الاجتماعية ١١٣

المذاهب الرئيسية ١١٥ ، الاوضاع الحاضرة في الغرب ١٢٤ ، القضية الاجتماعية في سورية ١٣٢

الفصل الرابع ـ قضية التربية الوطنية ١٤١

الفصل الخامس ـ الوحدة العربية ١٤٦

عناصر الوحدة ١٤٧ ، اساليب الوحدة ١٥٠ ، شروطها العملية .

النتيجة ١٥٤

DATE DUE

FEB 5 1985

SEMST MAY 3 1 1985

201-6503

Printed in USA

011829290
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES
011829290
BUTLER STACKS

956.9
At17

BOUND
JUL 7 1955

GAYLAMOUNT
PAMPHLET BINDER
Manufactured by
GAYLORD BROS. Inc.
Syracuse, N. Y.
Stockton, Calif.

956.9 – At 17